جامعـة الجزائر 03
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

العنوان :

# مساهمة الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تطوير تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الجزائر

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
فرع: تحليل اقتصادي

إعداد الطالب: شيخة بلقاسم عبد الواحد

إشراف الدكتور: هاشم جمال

لجنة المناقشة

أد.بعداش مسيكة.............أستاذ التعليم العالي.......جامعة الجزائر..........رئيسا
د.هاشم جمال...............أستاذ محاضر.......... جامعة الجزائر..........مقررا
د.لخلف عثمان ...............أستاذ محاضر.......... جامعة الجزائر..........مقررا
د.يايسي إلياس................أستاذ محاضر.......... جامعة الجزائر..........مقررا
د.الجوزي جميلة ..............أستاذ محاضر.......... جامعة الجزائر..........مقررا

السنة الجامعية 2012 – 2013

# بسم الله الرحمن الرحيم

**يقول الله سبحانه وتعالى في محكم تنزيله**

**﴿..... يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ سورة المجادلة الآية 11**

**يقول عماد الأصفهاني في بعض ما كتبه ".. إِنِّي رَأَيتُ أَنَّهُ لاَ يَكْتُب أَحَدٌ كِتَاباً فِي يَومِهِ إِلاّ قَالَ فِي غَدِهِ:**

**لَو غُيِّرَ هَذَا لَكَانَ أَحْسَن، وَلَو زِيدَ هَذَا لَكَانَ يُسْتَحسَن، وَلَو قُدِّمَ هَذَا لَكَان أَفْضَل، وَلَو تُركَ هَذَا لَكَانَ أَجْمَل."**

**وَهَذَا مِن أَعْظَمِ العِبَرِ، وهُوَ دَلِيلٌ عَلَى اِستِيلاَءِ النُقصِ عَلَى جُملَةِ البَشَرِ .**

# شكـر وتقديـر

بفضل الله وعونه وبعد جهد ومثابرة تم انجاز هذا العمل المتواضع الذي أسال الله عز وجل أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وفي هذا الصدد لا يسعى إلا أن أتقدم بجزيل الشكر لكل من ساعدني من قريب أو بعيد على إتمام هذا البحث وعلى رأسهم المشرف الدكتور "هاشم جمال" الذي رافقني بتوجيهاته ونصائحه القيمة خلال كل مرحلة من مراحل هذا العمل .

# الإهـداء

إلـى من لـم ولـن نـوفيهم حقهـم ولـو حيينـا الـدهر كلـه إلـى الوالـدة والوالـد أطال الله في عمرهما، وإلى من كبرت وترعرعت معهم إخوتي.

وإلى كل الأقارب.

وإلى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل المتواضع من قريب أو بعيد، وفي مقدمتهم أخي عمر محوز.

إلى كل الأصدقاء وزملاء الدراسة.

والى كل طالب علم.

**أهدي هذا العمل المتواضع**

# فهرس الجداول والأشكال

# فهرس الجداول

# فهرس الأشكال

# الفهرس

# فهرس المحتويات

# المقدمة العامة

تحظى عملية الاستثمار الأجنبي المباشر بأهمية كبيرة نظرا لعلاقتها الوثيقة بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في ظل ظروف ثورة المعلومات والاتصالات التي شهدها العالم وأصبحت مظهرا من مظاهر العصر الحديث، ومن خلالها أصبح العالم وكأنه قرية صغيرة، لذا فإن المحدد الأساسي للتنمية لا يتمثل في مدى وفرة أو ندرة الموارد الاقتصادية –كما كان معروفًا– بل أصبح المحدد الاساسي للتنمية يتمثل بمدى القدرة على تحقيق الاستخدام والتوزيع الامثل للموارد المتاحة بين الاستخدامات البديلة، والذي يمكن تحقيقه من خلال ترشيد القرارات الاستثمارية سواء كان ذلك على مستوى المشروعات أو على مستوى الاقتصاد الوطني .

لذا نجد أن صانعي السياسات الاقتصادية في الدول النامية يولون أهمية بالغة للاستثمارات الاجنبية المباشرة عند صياغتهم لخطط التنمية الاقتصادية لهذه الدول، وهذا بعد أن أدت هذه الاستثمارات دورا متميزا في كل من الدول المتقدمة وحديثة التصنيع على حدٍ سواء في تطوير تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات.

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد صور الانفتاح الاقتصادي للكثير من دول العالم الذي يسمح بتحريك اقتصادياتها، باعتباره وسيلة مهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، ومن تم يصبح الاتجاه الغالب محليا هو السعي الدائم إلى تحرير إقتصاد الدولة وفق آليات عديدة ومتنوعة لعل الاستثمارات الاجنبية المباشرة تمثل منها أبرز السبل لتحصيل أهداف التنمية الشاملة.

إن الجزائر من بين الدول النامية التي سعت ولا زالت تسعى إلى تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، حيث تبرز في هذا الصدد تلك الاصلاحات التي باشرتها الدولة وفق برامج متنوعة هدفت من خلالها إلى بناء اقتصاد متكامل، اعتمدت في مقدمته مثلها في ذلك مثل باقي الدول النامية على تشجيع الاستثمارات الأجنبية على غرار تطوير مستوى أداء الاستثمارات الأجنبية جعلها مواكبة للاتجاهات الحديثة في مختلف المجالات الحيوية، وهنا برز قطاع الاتصالات الذي نال حصة كبيرة من اهتمام الدولة في العشرية الأخيرة، ضمن البرامج الضخمة التي خصصت لها غلافات مالية ضخمة، على اعتبار أن الاتصالات والمعلوماتية في العصر الحديث أصبحت تمثل إحدى المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي العالمي، خصوصا مع بداية الألفية الثالثة، ومما لا شك فيه أن التغير السريع والمتلاحق في عالم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الذي فرض مفاهيم وقيم جديدة إلى جانب التنوع الكبير في التقنيات والخدمات وأساليب تقديمها، قد فرض ويفرض على

الدول إعادة رسم السياسات والتشريعات بما يواكب كل تلك التغيرات ويتلائم معها، ولعل قطاع الاتصالات في الجزائر لم يكن أبدا بمنأى عن كل تلك التغيرات، حينما وجدت الدولة نفسها مضطرة إلى تبني الكثير من الاصلاحات، بما جعل هذا القطاع يأتي في المرتبة الثانية من حيث استقطاب الاستثمارات الأجنبية بعد قطاع المحروقات.

**1. إشكالية الدراسة:**

انطلاقًا من تزايد الاهتمام نحو ظاهرة الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، وازدياد حدة المنافسة بين الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء، من أجل جلب المزيد من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، يتبادر إلينا أن هذا الاخير يجلب معه مزايا إلى الدولة المضيفة من شأنها دفع عجلة ترقية تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الجزائر، وفي اطار هذا السياق تتمحور اشكالية دراستنا، والتي تتمثل في:

**ما مدى مساهمة الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تفعيل تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الجزائر؟**

وعلى ضوء التساؤل الجوهري يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما المقصود بالاستثمارات الاجنبية المباشرة ؟ وماهي محدداتها ؟

2- ما المقصود بتكنولوجيا الاعلام والاتصال وكيفية نقلها ؟

3- ما تأثير الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تحسين وضع تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الجزائر؟

4- ما مدى تأثير استثمارات شركة "جيزي" و"نجمة" في تحسين وضع تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الجزائر ؟

**2. فرضيات الدراسة:**

على ضوء ما تطرقنا إليه سابقا يمكن طرح

الفرضيات التالية:

1- يمثل الاستثمار الاجنبي المباشر عنصرا مهما في التنمية الاقتصادية، ويعتبر مصدرًا حيويًا للتدفقات المالية الدولية؛

2- يعتبر الاستثمار الاجنبي الاداة الوحيدة لجلب تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الجزائر؛

3-لم تساهم الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال لحد ما؛

4- ساهمت مؤسستي جيزي ونجمة في نمو سوق الهاتف النقال، وفي تقديم أهم خدمات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

## 3. مبررات اختيار موضوع الدراسة:

إن الأسباب والدواعي الكامنة وراء اختيارنا لموضوع "مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تطوير تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الجزائر"، عديدة ومتنوعة تتدرج بين تلك الدواعي العلمية والأخرى العملية والتي سنحاول إجمالها في النقاط الرئيسية التالية:

1- الاهمية البالغة التي أصبح يحتلها الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاديات الكثير من دول العالم النامية والمتقدمة على حد سواء، جعل منه موضوع الساعة في دراسة القضايا الاقتصادية.

2- الاتجاه العالمي المتصاعد نحو اقتصاد المعرفة الذي يعتمد في غالبية جوانبه على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، جعل هذه الأخيرة ضرورة قصوى في تطوير أداء المؤسسات الاقتصادية على اختلاف اختصاصها.

3- الاختلاف الأكاديمي بين مختلف الدراسات المختصة التي أجريت على هذا الموضوع بهدف استقصاء مدى مساهمته في دفع التنمية الاقتصادية، دعم رغبتنا العلمية في محاولة التحقق من صحة الأحكام البحثية السابقة.

4- الميل إلى التخصص في هذا المجال الذي يفتح أفاقا واسعة للبحث العلمي فيه، وبما يسمح لنا من إثراء الدراسات المتخصصة.

## 4. أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية المتغيرات التي يتطرق إليها الموضوع، إذ يعمل الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال نقله لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، كما يعالج القضايا الرئيسية التي تتعلق بالقدرة التنافسية والسياسات الكفيلة بالتعامل معها، في ظل عالم يتسم بعدم الاستقرار، ومن ثم فإن موضوع الدراسة يفتح فرصا كثيرة أمام

الدولة المضيفة لتحسين آدائها، وفي الوقت نفسه يبرز تحديات كبيرة لابد من مواجهتها والتعامل معها وفق مناهج مدروسة.

**5. أهداف الدراسة:**

تنطوي هذه الدراسة على الكثير من الأهداف التي نسعى إلى بلوغها من خلال عملية البحث وذلك بالنظر إلى عناصر الأهمية الكامنة فيها والسابقة الذكر أعلاه، وبالنظر أيضا إلى عوامل أخرى سيتسع مثن الرسالة للتفصيل فيها، لكننا سنحاول من خلال النقاط الآتية على الذكر أن نلمس أهم الأهداف المرتبطة مباشرة بموضوع الدراسة:

1- توضيح وإثراء الإطار النظري لموضوعات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتعرف على أهم التكنولوجيات الحديثة في مجال المعلوماتية والاتصالات.
2- محاولة إبراز الدور الذي تؤديه الاستثمارات الاجنبية المباشرة في ترقية وتطوير وسائل الاعلام والاتصال.
3- اكتشاف حقيقة وواقع قطاع الاعلام والاتصال في الجزائر، في سبيل استقراء الدور الذي لعبته الاستثمارات الاجنبية المباشرة في النهوض بهذا القطاع.

**6. الاطار الموضوعي والنطاق الزمني للدراسة::**

إن هذه العلاقة تعتمد بالأساس على محاولة تحديد طبيعة العلاقة بين متغيرين، الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة وتطوير تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الجهة المقابلة، الأول كمتغير مستقل والثاني كمتغير تابع .

ولاختبار صحة الفرضيات المصاغة أعلاه، ولاستكشاف طبيعة العلاقة واتجاهها بين متغيري الدراسة، حاولنا أن نركز من خلال العرض خاصة في الجانب المتعلق باستقصاء تأثير الغاستثمار الأجنبي المباشر على تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر على الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى سنة 2010.

## 7. الدراسات السابقة:

إن أغلب الدراسات السابقة بالرغم من قلتها تناولت هذا الموضوع من الناحية التسويقية فقط، بينما عالجت الدراسات الاخرى أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على اداء المؤسسة ككل، وفيما يلي عرض لأهم تلك الدراسات ذات العلاقة المباشرة بموضوع البحث:

1- صغور مسعود، **انفتاح قطاع الاتصالات في الجزائر على الاستثمار الأجنبي المباشر**، رسالة ماجيستير- حالة مؤسسة اوراسكوم اتصالات الجزائر- جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور الاصلاحات القانونية في فتح قطاع الاتصالات على الاستثمار الاجنبي

2- تاوتي عبد العليم، **دراسة سوق خدمة اتصالات الهاتف النقال في الجزائر خلال الفترة (2000-2005)**، مذكرة ماجيستير،جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية،قسم العلوم الاقتصادية، 2006.

هدفت الدراسة الى التعريف بخصائص سوق إتصالات الهاتف النقال في الجزائر، وذلك باستعمال أدوات التحليل والمعالجة الاحصائية.

وكانت النتيجة الأساسية هي تطور سوق الهاتف القال وتقاسمه بين المتعاملين الثلاث في الجزائر.

## 8. منهج الدراسة:

إن طبيعة الموضوع تقتضي أن تتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي فيكون وصفيا تحليليا لتوضيح المفاهيم النظرية المتعلقة بالاستثمار الاجنبي ، والمفاهيم المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، ولكي لا تبق البيانات والأرقام صماء تعتمد الدراسة على التحليل لإستخلاص المعاني الكامنة فيها، وبالطبع فإن البيانات الكمية والاحصاءات تفرض علينا استخدام هذا المنهج التحليلي.

وقد تم الاعتماد على مختلف أنواع المراجع خاصة التقارير المتخصصة والبيانات وذلك بالرجوع إلى مواقع انترنت خاصة بها.

### 9. محتويات الدراسة:

تحقيقا للهدف الذي من أجله أعد البحث، قسم إلى ثلاث فصول:

**الفصل الأول:** يتضمن الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر حيث تناولنا في المبحث الأول ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر أما في المبحث الثاني تناولنا أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر والدوافع الكامنة وراءه ثم تطرقنا إلى محددات الإستثمار الاجنبي المباشر وآثاره على إقتصاديات الول المضيفة في مبحث ثالث.

أما **الفصل الثاني:** فتناولنا فيه تكنولوجيا المعلومات والاتصال ونقل تكنولوجيا، وقد قسم هذا الفصل بدوره إلى ثلاث مباحث، حيث تكلمنا في المبحث الأول على ماهية التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات، أما في المبحث الثاني لجأنا إلى مفهوم تكنولوجا المعلومات والاتصال ثم تطرقنا في المبحث الثالث إلى التطور التاريخي للتكنولوجيا الحديثة للاعلام والاتصال ونقل التكنولوجيا.

أما **الفصل الثالث** والأخير، خصص لدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تفعيل تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الجزائر، وقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث يتناول المبحث الأول واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ويعرض المبحث الثاني واقع تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الجزائر، أما المبحث الثالث والأخير تناولنا فيه على مساهمة مؤسستي نجمة وجيزي في تفعيل تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الجزائر.

### 10. صعوبات الدراسة:

تتمثل أهم الصعوبات التي واجهت الدراسة في تشعب الموضوع وحداثته، بالإضافة إلى عراقيل عديدة، نوردها قصد لفت انتباه المسؤولين من أجل مساعدة الباحثين والتي من ابرزها:

- انعدام المراجع المتخصصة في الموضوع محل الدراسة.
- النقص الكبير في المعلومات التي لها علاقة بالموضوع .
- تضارب الإحصائيات بإختلاف مصادرها.

# الفصل الأول:

# الاطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

**تمهيد:**

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أبرز مصادر التمويل الخارجية التي تساهم في التنمية الاقتصادية للعديد من دول العالم، نظرا للمزايا العديدة الناجمة عنه مثل: توفير رؤوس الأموال والتقنية العالية والخبرة الفنية، والإدارية ورفع كفاءة المنتجات المحلية، وما ينشأ عن ذلك من إمكانية دخولها إلى الاسواق العالمية بمنافسة عالية.

لذلك اتجهت معظم دول العالم سواء متقدمة أو نامية الى فتح أبوابها أمام الاستثمار الأجنبي المباشر بإزالة جميع القيود المفروضة عليه، خاصة بعد تراجع القروض المقدمة إليها على أثر تصاعد أزمة المديونية الخارجية، لتشهد بذلك الساحة العالمية صراعا وتنافسا لجذب هذه الاستثمارات خاصة بعد توجه الدول تحو اقتصاديات السوق الحرة والتي تعتمد على جذب الاستثمار الخاص كأحد الآليات الأساسية لتحقيق الإصلاح والنمو الاقتصادي.

وفي ضوء ما سبق يهدف هذا الفصل الى التعريف بالاطار النظري للاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال إلقاء الضوء على مفهومه وصوره المختلفة، وأهميته ومحدداته وأثاره الاقتصادية على الدول المضيفة وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الاول: المبحث الاول: الاستثمار الاجنبي المباشر وأنواعه مفاهيمه .

المبحث الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، والدوافع الكامنة وراءه .

المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على اقتصاديات الدول المضيفة.

## المبحث الأول
## الاستثمار الأجنبي المباشر مفاهيمه وأنواعه

لم تكن العديد من حكومات البلدان النامية ترحب كثيرا خلال عقد السبعينيات بالاستثمار الاجنبي المباشر بسبب اتجاه الشركات متعددة الجنسية الى تحقيق أرباح ريعية دون الاهتمام بتحسين اقتصاديات تلك الدول، ومع عقد الثمانينيات اختلفت هذه النظرة وأصبحت الحكومات تتنافس مع بعضها البعض لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، وأولى عديد من متخذي القرار في الدول النامية اهتماما بالغا لتفهم ودراسة العوامل والمحددات التي تجعل بلادهم أسواقا جاذبة لتدفقات الاستثمارات العالمية المباشرة.

سوف نتطرق في هذا المبحث الى المطالب التالية:

### المطلب الأول: مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر واهم النظريات المفسرة له.

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر شكل من الأشكال الأساسية للاستثمار بشكل عام, فهو محور لفت انتباه الكثير من الكتّاب الاقتصاديين ورجال الأعمال والدول باختلافها السياسي والاقتصادي وعليه نتناول في هذا السياق:

**الفرع الأول: مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر.**

هناك صعوبات واجهت المفكرين الاقتصاديين عند محاولتهم إيجاد تعريف محدد للاستثمار الأجنبي المباشر.ونبرز بعض منها فيما يلي:

يرى فريد النجار: أنه كل استثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة مضيفة سعيا وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية و المالية و السياسية سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدّد أو لأجيال طويلة الأجل[1].

وعلى خلاف ذلك، فإن الاستثمار عبارة عن "كل استخدام يجري في الخارج لموارد مالية يملكها بلد ما من البلدان"[2].

تتمثل الاستثمارات المباشرة في تلك الاستثمارات التي يديرها الأجانب بسبب ملكيتهم الكاملة لها أو تملكهم لنصيب منها يبرز لهم حق الإدارة ، ومما لا شك فيه أن الاستثمارات المباشرة هي الوسيلة

---

[1]– فريد النجار، "الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص23.

[2] – جيل برتان "الاستثمار الدولي"، ترجمة على مقلد، علي زيعور، مكتبة الفكر الجامعي، منشورات عويدات، لبنان، 1999، ص 7.

التمويلية التي تسعى الدول النامية لاجتذابها ،ويكفي التدليل على ذلك ما تقوم به هذه الدول من إصدار القوانين اللازمة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، كما تعمل هذه الدول على تهيئة المناخ الملائم لهذه الاستثمارات، بالإضافة إلى ذلك ما تقوم به الدول النامية من منح إعفاءات ضريبية وجمركية لهذه الاستثمارات.

ويعني الاستثمار الأجنبي المباشر وحدات اقتصادية في بلاد أخرى غير البلد مصدر رأس المال، ويتميز ذلك النوع من الاستثمار عن غيره من التدفقات المالية بأنه يتضمن للتكنولوجيا متمثلة في استغلال براءات الاختراع والعلامات التجارية والمهارات الادارية، والفنية، والتسويقية في خدمة متكاملة مع رأس المال، وتتعدد النظريات في الأدب الاقتصادي عن أسباب ودوافع قيام ذلك الاستثمار، إلا إنها تدور حول التمتع بميزة تنافسية في البلد المضيف تؤدي إلى زيادة الربحية[1].

ويمكن تعريف الاستثمارات الأجنبية المباشرة بأنه عبارة عن تحويلات مالية ترد من الخارج في صورة طبيعية أو في صورة نقدية أو كلاهما بهدف إقامة مشروع إنتاجي ،تسويقي ،إداري في الأجل الطويل ،وبهدف التأثير بصفة مستمرة في اتخاذ القرار الاستثماري لتحقيق أقصى ما يمكن من الإرباح عن طريق الرقابة عند إنتاج الوحدات وتسويقها[2] .

وتتم معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بواسطة الشركات متعددة الجنسيات Multinati Entreprise أو الشركات عبر الوطنية Transnational Corporations، كما تطلق عليها الأمم المتحدة انها ليست شركات يمتلك رؤوس أموالها أكثر من دولة ،وإنما هي شركات لها فروع في العديد من الدول من بين الاقتصاديين العرب.عبد السلام أبو قحف يرى أن الاستثمار المباشر الأجنبي هو الذي:" ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك joint -venture أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة ".

من خلال هذا التعريف، يتجلّى الاستثمار المباشر الأجنبي على أنه عبارة عن:

---

[1]– Rachel medcullouch , foreign direct investment in the united states , finance and development , march 1993 ,p14

[2]– محمد نظير بسيوني، دور السياسات الاقتصادية تجاه الاستثمارات الاجنبية المباشرة مع دراسة على قطاع الصناعة في مصر قي ضوء الانفتاح الاقتصادي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1981، ص11.

- ملكية شرعية لجزء من رأسمال المستثمر أو كله.
- يتّخذ هذا الرأسمال المستثمر أشكالا معينة: استثمار مشترك، استثمار مملوك 100 %.
- تعاقد بين طرفين, الأول يمثل المستثمر الذي يعتبر وفق قوانين الجنسية إمّا غير مقيم أو أجنبي بحكم أنه لا يتمتع بجنسية البلد الذي يقيم فيه، والثاني هو البلد المضيف الذي يتدفق نحوه الاستثمار، ويبنى التعاقد على أساس أن يقوم المستثمر بنقل رؤوس أموال أو الخبرات والمعارف في مختلف الميادين لهذا البلد المضيف وذلك في حال تملّك المستثمر الأجنبي بالكامل للاستثمار، أمّا في حال الاستثمار المشترك فإنّ التعاقد يكون بين طرفين وهما المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلّي هذا الأخير الذي يحتمل انتمائه للقطاع العام أو القطاع الخاص.

وفي تعريف آخر هو: "مجموعة الموارد النقدية أو العينية (تكون خاضعة للتقويم ) التي تأتي بها مؤسسة عن طريق مدخّر خاص أجنبي، يشارك مباشرة في نشاط هذه المؤسسة و يكون الهدف من ذلك تحقيق أرباح مستقرة "[1].

يتبين من خلال هذا التعريف إذن، أن الاستثمار المباشر الأجنبي يتجسّد ميدانيا عند قيام مؤسسة محلية في دولة مضيفة باجتذاب المستثمر الأجنبي مهما كانت صفته . طبيعية أو معنوية، تابع للقطاع الخاص أو العام...الخ، من خلال استثمار يتخّذ إما الشكل النقدي أو الشكل العيني مع أن هذا الأخير يسمح له بإدارة هذا الاستثمار.

وتأكيدا لذلك، ينصرف تعريفه حسب فريد النجار: ويقصد بالاستثمار الوافد المباشر السماح للمستثمرين من خارج الدولة لتملّك أصول ثابتة و متغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة، أي بمعنى آخر تأسيس شركات أو الدخول شركاء في شركات لتحقيق عددا من الأهداف الاقتصادية المختلفة .

**الفرع الثاني: أهم النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر.**

لقد ذكرنا سالفا أنّ هناك اختلاف بارز بين المفكرين والاقتصاديين...الخ في تحديد تسمية موحدة ومفهوم موحد لظاهرة الاستثمار المباشر الأجنبي، ولم يكن ليتوقف هذا الاختلاف عند هذا الحدّ بل امتدّ إلى حدود كيفية قيامه ومحدّداته، إذ من خلال القراءة المسحية لمختلف الدراسات في هذا الشأن تبيّن تعدّد

[1] – عبد السلام أبوقحف، "نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،1989، ص13.

التفسيرات حول دوافع قيامه ومحدّداته و العوامل المختلفة التي تتحكم في تجسيده من طرف المستثمر الأجنبي وخاصة الشركات متعددة الجنسيات.

إذ أن هناك عدة نظريات والتي تقوم بتفسير حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومن هذه النظريات ما يلي:

**أولا: نظرية التحركات الدولية لرأس المال**[1].

تقوم هذه النظرية على اعتبار أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن تحركات في رأس المال، حيث ترجع هذه التحركات إلى الاختلافات في أسعار الفائدة بين الدول، فالدول النامية التي تعاني من ندرة في رأس المال ترتفع فيها أسعار الفائدة وتجتذب رؤوس الأموال من الدول ذات الوفرة من رأس المال

ولقد وجهت بعض الانتقادات لهذه النظرية ومن هذه الانتقادات ما يلي:

1. افتراض المنافسة الكاملة هو افتراض غير واقعي.
2. يختلف توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم عما جاء بالنظرية، حيث إن الدول الغنية تحوز على النصيب الأكبر من الاستثمارات المباشرة على عكس مما جاء بالنظرية .
3. هناك العديد من العوامل التي تؤثر في اتخاذ القرار الاستثماري منها معدل النمو الاقتصادي وحجم السوق والظروف الاقتصادية والسياسية والمناخ الاقتصادي وهي عوامل لابد من أخذها في الاعتبار، على عكس ما تقدم في النظرية حيث نصت على عامل الربحية فقط هو العامل هو العامل المؤثر في اتخاذ القرار الاستثماري .

**ثانيا: نظرية المنشاة الصناعية**[2].

تختلف هذه النظرية عن نظرية التحركات الدولية لرأس المال في عدم افتراضها لفرض المنافسة الكاملة، ويبنى تحليلها على افتراض عدم كمال السوق.

ومن رواد هذه النظرية كلا من هايمر وكند لبرجر واللذان ينصان على انتقال رأس المال من دولة إلى أخرى يلزمه شرطين لكي يتحقق هما:

1. أن تفوق الإرباح المحققة في الخارج ما يمكن تحقيقه من أرباح في الداخل.
2. أن يتمتع المشروع الأجنبي في الدول المضيفة بمزايا احتكارية، تمكنه من منافسة المشروعات.

---

[1] – فرج عبد العزيز عزت، ايهاب عز الدين نديم ،الاستثمارات الاجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم، المؤتمر الدولي حول اقتصاديات الدول الاسلامية في ظل العولمة، مركز صالح عبد الله كامل الاسلامي، جامعة الازهر، 3_5 ماي 1999، ص ص 6_8.

[2] – المرجع نفسه، ص ص 7_8.

يتضح من الشروط التي نص عليها هايمر وكند لبرجر لكي ينتقل رأس المال، تجاهلهما لأهمية المزايا المكانية للموقع كسبب هام لتوطن الاستثمارات الأجنبية في الخارج.

ومن رواد هذه النظرية أيضا فيرنون والذي يوضح الاستثمار الأجنبي من خلال دورة حياة المنتج التي تنقسم إلى ثلاث مجموعات مراحل:

أ- تقوم الشركة بإنتاج المنتج الجديد في الوطن الأم حيث يوجد طلب محلي على المنتج الجديد ثم تقوم بتصدير هذا المنتج إلى الخارج ،وتعتبر هذه المرحلة مرحلة تجريبية للمنتج .

ب- الاستثمار المباشر في الخارج ،وتتميز بزيادة الطلب على المنتج الجديد مما يعطي الفرصة إلى الإنتاج الكبير .

ج- يمكن أن تقوم شركات منافسة في هذه المرحلة بإنتاج نفس المنتج بتكلفة أقل مما يترتب عليه خروج رؤوس الأموال إلى الدول النامية والمحافظة على أسواق التصدير التي تم خلقها في المرحلة الأولى .

ويلاحظ مما سبق أن نظرية فيرنون تأخذ في اعتبارها التجارة الدولية والمزايا المكانية التي تتمتع بها الدول النامية لاستضافة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالاظافة إلى أخذها في الاعتبار أهمية التقدم التكنولوجي كعامل من عوامل قيام الاستثمار الأجنبي. ولكن يؤخذ على هذه النظرية إهمالها للعوامل الاجتماعية والسياسية المتميزة التي تؤثر في السلوك الاستثماري للشركات .

**ثالثا: النظرية الانتقائية[1].**

تقوم هذه النظرية بتفسير العناصر المختلفة التي يمكن تؤثر في الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن رواد هذه النظرية "داننج" حيث يرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر دالة في ثلاث متغيرات (المزايا الاحتكارية التي تمتلكها الشركات المستثمرة، والمزايا المترتبة على الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية، والمزايا المكانية التي تتمتع بها الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي ) .

كما يرى "داننج" أن أي شركة تريد الاستثمار في الخارج لابد أن تتوفر فيها الشروط التالية:

1. امتلاك الشركة المستثمرة لبعض المزايا الاحتكارية مثل ارتفاع مهارات عنصر العمل، قدرة كبيرة في تمييز المنتجات، استخدام تكنولوجيا متقدمة، الإنفاق على الأبحاث والتنمية.
2. إن تزايد المزايا الناجمة من الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في صورة استثمار مباشر في الخارج عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا الاحتكارية مثل التصدير، وفي حالة زيادة المخاطر والتكاليف

[1] – فرج عبد العزيز عزت، المرجع السابق، ص ص. 11-12.

المرتبطة بالعمل في الخارج عن المزايا التي يمكن أن تتحقق فان من الأفضل اللجوء إلى البدائل الأخرى والتي من أهمها الدخول في مشروعات مشتركة مع مستثمر من الدول المضيفة للاستثمار.

3. لابد من توفر مزايا مكانية في الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر أفضل من المزايا الموجودة بالدول الراغبة في الاستثمار حتى يكون هناك حافز على الاستثمار.

يتضح مما سبق انه يمكن توقع أن تجذب دولة ما الاستثمارات إليها إذا تحققت لها المزايا التالية:

- اتساع حجم السوق .
- توفر المواد الخام والموارد البشرية والموارد الطبيعية .
- إذا كانت هذه الدول ليست لجيها من المزايا الاحتكارية التي تمكنها من منافية الدول الأجنبية

كذلك يرى "داننج" انه يمكن لدولة أن تستثمر في الخارج إذا تحقق ما يلي :

- ضيق السوق المحلية .
- عدم استخدام الموارد المحلية بكفاءة .
- عدم ملائمة الإطار الاقتصادي والسياسي لكافة أنواع الاستثمارات .

مما سبق يتضح أن النظرية الانتقائية هي نظرية شاملة يمكنها تفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة أكثر من غيرها من النظريات .

## المطلب الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتنقسم اهمية الاستثمارات حسب ابعادها الاستراتيجية والمالية وقراراته التي تمتص الموارد المالية، وهناك اهمية تعود ضمن أسباب عديدة إلى المشاكل التي تجابها هذه الدول في الأعوام الأخيرة فيما يتصل بتمويل التنمية، فقد ازدادت هذه الاستثمارات في ظل تفاقم المديونية الخارجية للدول النامية وضعف قدرتها على الاستدانة الجديدة وذلك خلال عقد الثمانيات، والتي سنتطرق اليها حسب الآراء المؤيدة، والمعارضة، والمحايدة له.

### الفرع الأول: حسب ابعاده الاستراتيجية والمالية، وقرارات تمتص الموارد المالية.

**أولا: ابعاده الاستراتيجية والمالية.**

يعتبر قرار الاستثمار ذو اهمية بالغة حيث انه يتعلق باستراتيجية المؤسسة على المدى الطويل، اي متعلق بمستقبل المؤسسة، اذ يتبغي بخلق واستغلال امكانيات جديدة، من اجل توسيع حجم المؤسسة، في حين ان قرارات الاستثمار في المدى القصير هي قرارات تكتيكية تدرج في اطار الهيكل والامكانيات المتاحة والمتوفرة لدى المؤسسة.

اما تحديد الابعاد الاستراتيجية للاستثمارات مرتبطة بتحديد الاهداف المستقبلية، بالاعتماد على المعطيات والاحصائيات، ومعرفة المخاطر التي ستواجه استثمار المؤسسة، ولذا ينبغي تحليل وتفسير نقاط القوة والضعف للمؤسسة، ثم يأتي التنبؤ فيما بعد بالمردودية المالية للمشروع.

وتكتسي هذه الاستثمارات اهمية قصوى وذات خطورة على مستقبل المؤسسة، كاستثمارات تحسين القدرة الانتاجية والاحتكارية، لأن هذا النوع من الاستثمار يؤدي الى تغيير بنية المؤسسة، وبالتالي تحويلها من الواقع الحاضر الذي تعمل فيه الى المستقبل المجهول[1].

وعليه ينبغي على المؤسسة التنبؤ بالصعوبات، التي قد تتعرض لها من ناحية تسويق المنتجات، اي مواجهة طلبات المستهلكين.

**ثانيا: قرارات الاستثمار تمتص الموارد المالية.**

إن الموارد المالية للمؤسسة محدودة. والاستثمار على المدى الطويل يستلزم أصول دائمة[2] .

ولاقتناء هذه الاصول ينبغي ان نلجأ الى عدة موارد منها مثلا: التمويل الذاتي للمؤسسة، تقليص مناصب العمل، حيث ان كل منصب عمل ناقص يمثل مورد لهذه المؤسسة، او تتجه الى التمويل الخارجي للحصول على الموارد و الاصول الدائمة.

وعليه يمكن استخراج علاقة خاصة بالمشروع الاستثماري كما يلي:

مشروع استثماري= الطلب على الاصول الدائمة.

وعليه يجب على كل مشروع استثماري ان يدرس بدقة القرارات المتخذة لأنها هي التي تحدد مستقبل ومصير المؤسسة. وبالتالي فان اي خطأ في التقدير يؤدي الى افلاس المشروع. ولا يمكن التراجع عنه عند تحديد النفقات الاولية للاستثمار، ومن ثم ينبغي اتمام هذا المشروع، مهما كانت النتائج الناجمة في مرحلة الاستغلال.

**الفرع الثاني: حسب الآراء المؤيدة، والمعارضة، والمحايدة له.**

ولقد كانت ولا تزال الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية محل جدل واسع وسوف نتعرض إلى كل من الآراء المؤيدة والمعارضة لها .

[1] – علي صحراوي، مرجع سابق، ص 124.

[2] – Jacques margerin gérard Ausset , op cit, P 28.

**أولا: الآراء المؤيدة للاستثمار الأجنبي المباشر.**

يرى الفريق المؤيد للاستثمارات الأجنبية المباشرة والشركات عابرة القارات ان هذه الاستثمارات تعمل من خلال نشاطها على تجسيد مبدأ العمل الدولي، حيث تتضافر العناصر النادرة في الدول النامية (التكنولوجيا ورأس المال) مع العناصر الوفيرة (الموارد الطبيعية والعمال)، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية .

ويركز هذا الفريق بصفة عامة على ما يمكن إن يعود على الدول النامية – من جراء هذه الاستثمارات– من منافع متمثلة في دورها في رفع معدل التراكم الرأسمالي وزيادة القيمة المضافة، وتحسين الإنتاجية وإدخال التكنولوجية المتقدمة، ناهيك عن دورها في تطوير الهيكل الاقتصادي وإصلاح الخلل في ميزان المدفوعات، وزيادة إيرادات الدولة من الضرائب والرسوم الجمركية، هذا الوضع يجعل العديد من الدول النامية تتسابق إلى جذب هذه الاستثمارات .

ويلجا هذا الفريق إلى ضرورة اللجوء إلى الاستثمارات إلى طرح العديد من الحجج وتنقسم إلى كل من :

**1– الفوائد المباشرة:**

أ– ان الدول النامية وهي في سبيل تحقيقها لمعدلات عالية من لنمو في الدخل والعمالة، لا بد وان تلجا الى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تعتبر من أفضل وسائل التمويل الأجنبية الأخرى، نظرا لعدم كفاية الاستثمارات المحلية للقيم بتحقيق هذه المعدلات من ناحية، وصعوبة رفع معدلات الادخار من ناحية أخرى دون تأثير على مستوى الاستهلاك والدخل والعمالة، فلا مفر من تمويل الفجوة الادخارية عن طريق الاستثمارات الأجنبية، ومن ثم يمكن النظر إلى وسائل التمويل الأجنبية على أنها من مدخرات الدول المتقدمة تم تحويلها الى الدول النامية لتمويل المشروعات الاقتصادية.[1]

ب– وعلى افتراض ان الدول النامية استطاعت ان تمول خططها الاستثمارية عن طريق المدخرات المحلية، فان ذلك لا يضمن لها تمويل هذه الاستثمارات بما تتطلبه من نقد أجنبي، حيث تحتاج عملية تنفيذ هذه الاستثمارات الى استيراد الآلات والمعدات والخبرات الفنية، فان لم تكن المدخرات المحلية كافية لسد فجوة النقد الأجنبي، فان الدول النامية سوف تلجا لا محالة إلى وسائل التمويل الأجنبية لسد فجوة النقد الأجنبي .

1 – عبد السلام ابو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي ، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 1992، ص 20–25.

ج- إن الاستثمار الأجنبي بطبيعته استثمار منتج، حيث إن المستثمر الأجنبي لا يقدم على الاستثمار المباشر إلا إذا قام بدراسة المشروع دراسة متعمقة من جميع جوانبه الاقتصادية والمالية والفنية، الأمر الذي يضمن الاستخدام الأمثل لموارد الدولة المضيفة، وهذا لا يتحقق لمصادر التمويل الأجنبي الأخرى مثل المنح والإعانات والقروض .

د- إن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس مجرد عملات أجنبية تحول لسد فجوة النقد الأجنبي، وإنما هي عبارة عن مجموعة من الآلات والأساليب التكنولوجية الجديدة، والخبرات الإدارية والتنظيمية والمالية والتسويقية التي تعمل على مساعدة الدول النامية على التغلب على الاختناقات التي تعترض تحقيق النمو الاقتصادي[1] .

و- تمتاز مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشرة بقدرة عالية على تعيين ومكافئة العمال طبقا لمهاراتهم، وهذا غالبا لا يتم فيها التمييز بين الغث والثمين، الامر الذي يجعل الدول النامية دائمة الشكوى من هجرة العمال المهرة والعلماء والكفاءات، الامر الذي يؤدي الى استنزاف العقول البشرية في غير صالح هذه الدول، وقد دعا هذا المناخ الغير ملائم الى خروج الاموال الوطنية بطرق مشروعة وغير مشروعة للاستثمار بالخارج، ولذلك فان استقدام الاستثمارات الأجنبية المباشرة يعد علاجا لهذه الظاهرة، حيث تبقى هذه العوامل الإنتاجية من عمال ورؤوس أموال لتعمل مع المستثمر الأجنبي بدلا من الهجرة للخارج.[2]

ي- يؤدي قيام المشروعات الأجنبية المباشرة في الدول النامية إلى توفير السلع الاستهلاكية المرتفعة الجودة، بأسعار نسبية اقل، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاجتماعية، كما قد تؤدي هذه السلع إلى الارتقاء بأذواق المستهلكين وتطوير أنماطهم الاستهلاكية.

هـ- إن الحصيلة النهائية للاستثمارات الأجنبية، مهما أعطيت من إعفاءات ضريبية هي حصيلة عالية للدول نتيجة الإرباح الصناعية والتجارية التي تحققها هذه المشروعات، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد وإنما يمتد هذا الدور إلى زيادة الحصيلة الضريبية على المشروعات الوطنية التي كان للاستثمار الأجنبي الفضل في قيامها نتيجة الترابط الأمامي والخلفي لهذه المشروعات، وهذه الحصيلة

[1] – عمر البيلى، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في دعم القدرة التكنولوجية للبلاد العربية، مجلة شئون عربية، العدد 79، سبتمبر 1994، ص 125.

[2] – نفس المرجع ،ص 127.

من الضرائب تمكن الدولة من إقامة مجموعة أخرى من الاستثمارات، الأمر الذي يؤدي في النهاية الى رفع مستوى الدخل والتوظف .[1]

**2- الفوائد غير مباشرة:**

إن أهم ما يسهم به الاستثمار الأجنبي المباشر ف تحقيق التنمية الاقتصادية مجموعة الوفرات الخارجية التي تترتب على وجود هذه الاستثمارات، فغالبا ما يصاحب هذه الاستثمارات، طائفة من المنافع الاجتماعية للدول المضيفة، ومن أمثلة هذه الوفرات .[2]

أ- قد يقوم المستثمر الأجنبي برصف وتمهيد الطرق المؤدية إلى مصنعه، وتوصيل ومد شبكات المياه والكهرباء وصرف الصحي والاتصالات السلكية واللاسلكية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة رأس المال الاجتماعي في الدول النامية.

ب- قد يؤدي قيام المشروع الاجنبى إلى تخفيض التكلفة لمشروعات محلية نتيجة توفير بعض مستلزمات الإنتاج لها أو عن طريق كسر أعناق الزجاجات القائمة أمام الصناعة المحلية.

ج- يؤدي المستثمر الأجنبي بما لديه من خبرات إعلانية وتسويقية واتصالات مسبقة بالأسواق العالمية إلى توسيع نطاق السوق المحلى وفتح أفاق جديدة أمام المنتجات المحلية.

د- قد يؤدي المشروع الأجنبي إلى إيجاد مجموعة من علاقات الترابط الأمامي والخلفي في الاقتصاد المضيف، فتقوم مجموعة من المشروعات المحلية التي تغذي هذا المشروع كما تقوم مجموعة أخرى باستخدام منتجات هذا المشروع، الأمر الذي يترتب عليه زيادة القيمة المضافة ورفع معدلات التشغيل.

و- ان تواجد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية غالبا ما يؤدي إلى ظهور اثر المحاكاة، حيث يقوم المنتجون المحليون باقتباس الطرق الحديثة ومتطورة للإنتاج، وكذلك السياسات المالية والإدارية والتسويقية.

ي-إن قيام الاستثمارات الأجنبية المباشر سوف يؤدي إلى تحقيق وفورات خارجية بالنسبة للعمال، حيث تزيد أجورهم وتتحسن إنتاجيتهم، وتستطيع الدول الاستفادة من هذه المزايا حيث يمكن للدول النامية ان تستخدم مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر كمعاهدة لتدريب القوى العاملة على

---

[1] - نبيل حشاد، قضايا اقتصادية معاصرة، الجزء الاول، دار النهضة، القاهرة، 2002، ص 16.

[2] - خليل محمد خليل، الاستثمارات الاجنبية المباشرة والتنمية، مجلة مصر المعاصرة، العددان 437-438، القاهرة 1994، ص 149-151.

الاساليب المتطورة للانتاج ثم تقوم بامتصاص هذه الانواع من العمالة المدربة في المشروعات الوطنية، الامر الذي يجبر المشروعات الاجنبية على ندريب دفعات جديدة، وهكذا...

**ثانيا: الآراء المعارضة للاستثمار الاجنبي المباشر.**

يرى هذا الفريق ان الاستثمارات الاجنبية، المشروعات الاجنبية، ماهي الا شكل من اشكال الاستعمار الجديد، وان نوغل نشاط هذه المشروعات في الدول النامية تزيد من تبعية الدول للعالم، ويعتمد هذا الفريق على الحجج التالية.[1]

1- ان هذه المشروعات تمتلك من القوى الاحتكارية والقدرات المالية والتكنولوجية والتنظيمية ما يمكنها من السيطرة على اقتصاديات الدول النامية واخضاعها لشروطها بما يتفق ومصالحها كمؤسسات تعمل على السعي لتعظيم ارباحها.

2- تعمل هذه المشروعات على استنزاف ثروات الدول النامية، والقضاء على صناعتها المحلية وخلق انماط استهلاكية جديدة في المجتمع.

3- تؤثر هذه المشروعات تاثيرا سلبيا على ميزان المدفوعات بما تقوم بتحويله من ارباح للخارج، كما ان هذه المشروعات تتبع اساليب واجراءات في عملية تحويل الواردات، وحساب الارباح لا تكون صادقة في الكثير من الحالات، الامر الذي يؤدي الى صعوبة السيطرة على نشلط هذه المشروعات.

4- يؤخذ ايضا على الاستثمارات الاجنبية لا تفيد الدول النامية من الناحية التكنولوجية، حيث تستخدم هذه المشروعات اساليب فنية متقدمة وغالبا ما تكون كثيفة راس المال وهذه الفنون الانتاجية لا تتلائم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول، كما ان عملية تطبيع هذه التكنولوجيا يحتاج الى راس مال كبير، ومن ثم يمكن القول ان التكنولوجيا المناسبة لدولة ما لا يمكن تطبيقها في دولة اخرى ويفظل ان تكون التكنولوجيا نابعة من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة.

5- مازال الازدواج الاقتصادي الذي خلفه المستعمر في الاقتصاد الوطني راسخا في عقول هذا الفريق، حيث يرون ان المشروعات الاجنبية المباشرة من شانها العمل على استمرار ظاهرة الازدواج في الاقتصاد الوطني، حيث ينقسم الاقتصاد الى مشروعات جديدة تعمل باحدث الفنون

[1] – صقر محمد صقر، الانماط السلوكية للشركات عابرة القوميات وتأثيرها على مستوى التشغيل في الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، المؤتمر الأول 1989، ص 5-10.

الانتاجية، واخرى تقليدية تستخدم اساليب بالية، هذا الوضع يخلق العديد من المشاكل الاقتصادية ومن اهمها سوء توزيع الدخل، حيث يتمتع العاملون في القطاع الاول بمرتبات عالية ومستويات افضل للمعيشة، هذا على عكس القطاع التقليدي الذي يتميز بانخفاض الاجور فيه، بالاظافة الى سوء حالة العاملين فيه معيشيا واقتصاديا.

**ثالثا: وجهة النظر المحايدة.**

يقف بين الفريقين السابقين فريق ثالث يطلق عليه الفريق المحايد والعملي مع القضية المثارة، هذا الفريق يرى ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة لا يهمل الدور الذي تلعبه هذه المشروعات في تحقيق مجموعة من المزايا سالفة الذكر، فالمسألة ليست مكسب طرف على حساب الطرف الاخر، وانما يمكن إيجاد سورة عادلة ومرنة للتعاون بين الطرفين بما تحقق مصلحة الطرفين معا، ويمكن ان يتم ذلك من خلال ايجاد صيغة ملائمة تتفهم من خلالها هذه المشروعات للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول المضيفة، كما يتطلب ذلك ايضا تفهما من الدول النامية لطبيعة هذه المشروعات واهدافها.

وبذلك يمكن ان تحقق الدول النامية اقصى استفادة من الاستثمار الاجنبي المباشر، دون ان تخاف المساس باستقلالها الاقتصادي والسياسي، النظام العالمي اليوم يتطلب من الدول النامية تفهما خاصة بالظروف العالمية والإقليمية المحيطة بها، ومحاولة الاستفادة القصوى من اي فرص استثمار يمكن أن تعمل على دفع عجلة التنمية الاقتصادية بها، وهناك العديد من الدول التي استفادة استفادة كبيرة من مشروعات الاستثمار الأجنبي وأصبحت الآن تتميز بالتكنولوجيا خاصة بها وتلائم ظروفها الداخلية.

## المطلب الثالث: طبيعة وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر.

### الفرع الأول: طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر.

ترتب الاستثمارات وتصنف حسب الأهداف، وزمن دخول وخروج التدفقات المالية وحسب علاقتها المتبادلة في البرنامج الاستثماري.

**أولا: تصنيف الاستثمارات حسب أهدافها.**

إن اتخاذ قرار استثماري مرتبط بمدى تحقيق جملة من الاهداف المنشودة، التي على أساسها يتم تحديد مستقبل ومصير المؤسسة ونذكرها كما يلي[1]:

1- المحافظة والابقاء على قدرات المؤسسة، وذلك عن طريق صيانة الآلات والمعدات والتحديث المستمر لها، للإبقاء على قدراتها الإنتاجية.

2- زيادة القدرات الانتاجية الموجودة، بالاعتماد على وسائل انتاجية اظافية.

3- تطوير وتحسين الانتاجية عن طريق تحديث وعصرنة وسائل الانتاج التقنية بهدف تحسين الجودة والنوعية للمنتوجات.

4- تحسين البيئة الاجتماعية، عن طريق تسهيل شروط العمل، وتوفير وسائل الراحة، والمحافظة على النظافة، ومكافحة تلوث البيئة.

وفي صدد الحديث عن الاستثمارات من حيث اهدافها يمكن تصنيفها الى ما يلي:

أ- الاستثمارات المباشرة المنتجة: تنطوي تحت هذا الصنف طائفة من الانواع أهمها:

أ-1 استثمارات الاستبدال: يقوم هذا الاستثمار على اساس استبدال تجهيزات ووسائل قديمة غير صالحة للاستعمال بتجهيزات جديدة. والهدف من هذا ابقاء رأس المال التقني على حاله.

أ-2 استثمارات التطوير والانتاجية : الهدف من هذه الاستثمارات، هو تخفيض تكاليف اليد العاملة، وبصفة عامة، وتهدف الى تخفيض تكاليف التصنيع ومضاعفة وتحسين نوعية وجودة الانتاج[2].

أ-3 استثمارات التجديد: الهدف من هذا الاستثمار هو خلق منتوجات جديدة وذلك بالاعتماد على آلات جديدة ذات نوعية رفيعة.

أ-4 استثمارات التوسع: هدف هذا الاستثما، هو زيادة القدرة الانتاجية للمؤسسة. وهو يتمثل في التوسع الكمي للمنتوجات، من اجل زيادة الزيادة المستقبلية للطلب في هذه الحالة تلجأ المؤسسة الى اظافة آلات جديدة مع آلات قديمة. كما يتمثل هذا النوع من الاستثمارات في التوسع النوعي، وذلك بالاعتماد على وسائل انتاج حديثة بغرض تحسين نوعية وجودة المنتوج[3].

---

[1] –Jacques margerin gérard Ausset : choix des inverstissement .les édition d organisation .paris .juin 1987 .p ;41

[2] – Xvier goly : Parique de la décision d’investir , les editions d’organisation, paris , 1988, P 22.

[3] - Jacques margerin gérard Ausset , op.cit , P 8.

**ب-** الاستثمارات الاجبارية: وهي تلك الاستثمارات التي يحددها القانون والمناشير التنظيمية والتي تطالب بها نقابات العمال، المتعلقة بالنظافة ومكافحة التلوث والوقاية من الحرائق، وتوفير وسائل الراحة من نقل ومطاعم وعيادات طبية[1].

**ج-** الاستثمارات الاستراتيجية: هذا النوع من الاستثمارات تكون نتائجه غير قابلة للقياس، وذلك بخلق شروط اكثر ملائمة لضمان مستقبل المؤسسة، بهدف المحافظة على سمعة المؤسسة والشهرة التجارية والاسواق التي اكتسابها سابقا. وتهدف ايضا الى غزو اسواق جديدة عن طريق تحسين النوعية وتوسيع وحدات المؤسسة وزيادة الاختراعات.

**ثانيا: تصنيف الاستثمارات حسب زمن التدفقات المالية.**

تصنف هذه الاستثمارات انطلاقا من زمن دخول وخروج التدفقات المالية لخزينة المشروع وهي كما يلي:

1- الاستثمار الذي يترتب عليه، انفاق تكاليف الاستثمار دفعة واحدة، ويترتب عن ذلك الحصول على ايرادات الاستثمار دفعة واحدة، مثل النشاط الزراعي.

2- الاستثمار الذي تستعمل نفقاته لفترات متعددة من اجل الحصول على ايراد واحد في فترة زمنية واحدة، مثال ذلك حالة الاستثمار في البناء.

3- الاستثمار الذي يقتضي استعمال نفقاته مرة واحدة، ويكون متبوعا بايرادات على شكل دفعات مستمرة، مثل استثمار راس المال الثابت.

4- الاستثمار يستعمل في هذه الحالة نفقانه لفترات متعددة خلال عمر المشروع، للحصول على ايرادات مستمرة ومتوالية، ايضا اثناء مدة حياة المشروع، مثل استثمارات المشاريع الصناعية.

**ثالثا: نصنيف الاستثمارات حسب طبيعة علاقتها المتبادلة في البرنامج الاستثماري.**

تصنف هذه الاستثمارات وفقا لدرجة التبعية المتبادلة للمشاريع، اوالعلاقة الموجودة بين البرامج الاستثمارية، وفي هذا الصدد نفرق بين ثلاث انواع من الاستثمارات كما يلي[2]:

1- المشاريع المستقلة: وهي المشاريع التي تكون التدفقات النقدية لاحداهما لا تتأثر بقبول او رفض المشروع الثاني، اي عند انجاز احد المشاريع، هذا لا يقتضي بالضرورة انجاز المشاريع الاخرى.

[1] - علي صحراوي، مظاهر الجباية في الدول النامية وآثارها على الاستثمار الخاص من خلال اجراءات التحريض الجبائي (التجربة الجزائرية)، رسالة ماجيستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 1992، ص 123.

[2] - عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004، ص 50.

2- المشاريع المكملة: يتجسد هذا النوع من الاستثمارات اذا نتج عن اختيار احد المشروعين، يؤدي الى زيادة في ايرادات المشروع الثاني، او انخفاض في نفقاته.

3- المشاريع المترافقة: نفترض لدينا مشروعين استثماريين ونقول أنهما مترافقان إذا قبل احدهما، هذا يؤدي الى ضرورة قبول الثاني، واذا ادى رفض أحدهما يؤدي بالضرورة إلى رفض الثاني[1].

**الفرع الثاني: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر.**

مهما كان نوع الاستثمار والمخاطر المحيطة به فإن المستثمر يسعى دوما لتحقيق الأهداف التالية[2]:

**أولا: تحقيق العائد الملائم.**

فهدف المستثمر من توظيف امواله تحقيق عائد ملائم وربحية مناسبة يعملان على استمرار المشروع، لأن أي مستثمر يهدف استثماره تحقيق ربح، ماعدا الاستثمارات الحكومية او الاجتماعية فإنها لا تهدف الى تحقيق الربح المادي وإنما تهدف الى تحقيق منفعه او خدمة اجتماعية.

**ثانيا: المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع (قيمة الموجودات).**

وذلك من خلال المفاضلة بين المشاريع والتركيز على أقلها مخاطرة والتنويع في مجالات الاستثمار لكي لا تنخفض قيمة موجوداته (ثرواته) مع مرور الزمن بحكم ارتفاع الاسعار وتقلبات السوق لأن المستثمر يحافظ على رأس ماله الأصلي ويجنبه الخسارة.

**ثالثا: استمرارية الدخل وزيادته.**

يخطط المستثمر لدخل ثابت ومستمر بوتيرة معينة بعيدا عن تقلبات الأسواق، ويقلل من المخاطرة ليحافظ على استمرارية النشاط الاستثماري.

**رابعا: ضمان السيولة اللازمة.**

اي نشاط استثماري او اقتصادي يحتاج الى السيولة والتمويل اللازم لمواجهة المصروفات اليومية للاحتياجات الضرورية لتسيير المشروع لكي لا يتعرض للتوقف او التأخر في تحقيق أهدافه.

1- عبد القادر بابا، مرجع سابق، ص 51.

2- ناجي حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة : كلية العلوم الاقتصادية، 2006، ص,94.

## المبحث الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، والدوافع الكامنة وراءه.

يعد الاستثمار الاجنبي المباشر من أبرز مصادر التمويل الخارجية التي تساهم في التنمية الاقتصادية للعديد من دول العالم، نظرا للمزايا العديدة الناجمة عنه مثل: توفير رؤوس الاموال والتقنية العالية والخبرة الفنية، والإدارية، ورفع كفاءة المنتجات المحلية، وما ينشأ عن ذلك من إمكانية دخولها الى الاسواق العالمية بمنافسة عالية.

### المطلب الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

يشمل الاستثمار الاجنبي المباشر التملك الجزئي او المطلق للطرف الاجنبي للمشروع سواء كان مشروع للتسويق او البيع او الانتاج او التصنيع اواي نوع آخر ومن ذلك يمكن تقسيم الاستثمار الاجنبي المباشر الى الانواع التالية:

تتعدد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر, بسبب تباين المرجعية الفكرية للكتاب والى تعدد المعايير المستخدمة في تصنيف تلك الاستثمارات وتبعا لذلك يمكن التمييز بين الأشكال التالية للاستثمار الأجنبي المباشر[1].

**الفرع الاول: الاستثمار المشترك.**

إن الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الذي يمتلكه او يشارك فيه طرفان او شخصيتان معنويتان او اكثر من دولتين مختلفتين وذلك بصفة دائمة.

وتعني المشاركة مشاركة في رأس المال وفي الادارة والخبرة وبراءة الاختراع وفي العلامات التجارية وفي كل ما يختص بالمشروع[2] .

وهناك راي اخر بان الاستثمار المشترك يتضمن عمليات انتاجية او تسويقية تتم في دول اجنبية، بحيث يكون احد الاطراف فيها شركة دولية ويكون لها الحق في ادارة المشروع بدون السيطرة الكاملة عليه.

---

1 – إيناس محمود عطاالله، دور الاستثمارات الاجنبية في تطوير الاقتصاد المصري، مذكرة ماجيستير، جامعة عين شمس: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2004، ص ص 34- 40.

2 – مرجع نفسه، ص 35.

ويرى رأي آخر انه في حالة اشتراك طرف اجنبي او اكثر من كرف محلي للقيام بانتاج سلعة او تنمية السوق او القيام بأي نشاط انتاجي أو خدمي سواء كانت هذه المشاركة مشاركة في رأس المال او بالتكنولوجي ، فان ذلك يعتبر استثمارا مشتركا ،وهذا النوع من الاستثمار يتيح للطرف الاجنبي المشاركة في إدارة المشروع .

مما سبق يمكن القول بان الاستثمار المشترك يتضمن ما يلي :

– الاتفاق طويل الاجل لممارسة نشاط معين داخل الدولة المضيفة بين طرف اجنبي ووطني.

– ان الطرف الوطني يمكن ان يكون تابعا للقطاع العام او الخاص .

– يتم تحويل شركة وطنية قائمة الى شركة استثمار مشترك عند شراء المستثمرين الاجانب حصة في هذه الشركة .

– ان المشاركة في مشروع الاستثمار يمكن ان يكون من خلال تقديم الخبرة او العمل او التكنولوجية ،وقد تكون بحصة راس المال او راس المال كله ،كما انه قد تكون المشاركة في صورة تقديم المعلومات التسويقية .

– لكل طرف من اطراف الاستثمار المشترك له الحق في المشاركة في ادارة المشروع .

ومن الجدير بالذكر انه مزايا وعيوب للاستثمار المشترك من وجهة كلا من الدول المضيفة والشركة متعددة الجنسيات يمكن ذكرها فيما يلي :

**أولا: الاستثمار المشترك من وجهة نظر الدول المضيفة[1].**

هناك مجموعة من المزايا التي يقدمها الاستثمار المشترك للدول المضيفة للاستثمار منها :

1– زيادة تدفق رؤوس الاموال الاجنبية مما يساهم في التنمية الاقتصادية .

2– نقل التكنولوجيا الى الدول المضيفة وتطويرها وتنميتها .

3– خلق فرص جديدة للعمل .

4– تحسين الميزان التجاري للدول المضيفة عن طريق زيادة الصادرات او تخفيض الواردات ومن ثم تحسين ميزان المدفوعات .

5– تنمية الموارد البشرية في الدول المضيفة عن طريق اكتساب الخبرات والتدريبات اللازمة .

6– خلق علاقات تكامل اقتصادية امامية وخلفية مع الانشطة الاقتصادية والخدمية المختلفة .

---

[1] – مصطفى بابكر، تطوير الاستثمار الاجنبي المباشر، برنامج اعده المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر 24–28 يناير 2004، ص ص، 2–3.

ويعتبر الاستثمار المشترك من اكثر انواع الاستثمار الاجنبي المباشر التي تقوم الدول النامية على جذبه وذلك يرجع الى عدة اسباب من اهمها تخفيض درجة تحكم الطرف الاجنبي في الاقتصاد الوطني بالاضافة الى المزايا السابق الاارة اليها .

وعلى الرغم من المزايا التي يقدمها الاستثمار المشترك الى الدول المضيفة الا انه هناك بعض المساوئ خاصة بهذا النوع من الاستثمار ومن هذه المساوئ ما يلي :

– ان انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني قد يؤدي الى صغر حجم المشروع مما يؤثر على تحقيق اهداف الدولة الخاص بتوفير فرص العمالة ونقل التكنولوجيا الحديثة واشباع السوق المحلي والاتجاه الى التصدير وانخفاض تدفق العملات الاجنبية .

– ان تحقيق المزايا السابقة يتوقف على قدرة الطرف الوطني من الناحية الفنية والادارية والمالية على المشاركة في مشروعات الاستثمار المشترك خاصة في الدول المتخلفة .

– ان تحقيق اهداف الدول النامية من توفير العملات الاجنبية وتحسين ميزان مدفوعاتها ونقل التكنولوجيا يكزن اقل في مشروعات الاستثمار المشترك عنه في المشروعات المملوكة بالكامل للمستثمر الاجنبي .

**ثانيا: الاستثمار المشترك من وجهة نظر المستثمر الاجنبي**[1].

كما ان هناك مزايا للاستثمار المشترك من وجهة الدولة المضيفة فانه هناك ايضا مزايا للاستثمار المشترك من وجهة المستثمر الاجنبي ومنها ما يلي:

1– تسهيل حصول الشركة على موافقة الدولة المضيفة على انشاء وتملك مشروعات استثمارية تملكا مطلقا وذلك عند نجاح الاستثمار المشترك.

2– يعتبر الاستثمار المشترك افضل انواع الاستثمار الذي يحقق للشركة قدرا من التحكم والرقابة وتحقيق الارباح في حالة وجود عوائق على تملك المستثمر الاجنبي للمشروع بالكامل.

3– الاستثمار المشترك يكون مأمونا من الاخطار مثل التاميم والمصادرة بالاظافة الى تخفيض حجم الخسائر الناتجة من التعرض لاي خطر تجاري.

4– يساعد الاستثمار المشترك على التغلب من القيود التجارية والجمركية المفروضة من الدول المضيفة.

5– يساعد الاستثمار المشترك الطرف الاجنبي في الحصول على القروض المحلية والمواد اللازمة للشركة الأم.

6– يساعد هذا النوع من الاستثمار على تذليل المشاكل البيروقراطية امام المستثمر الاجنبي.

1 – إيناس محمود عطاالله ، مرجع سابق، ص 37.

وهناك بعض المشاكل الخاصة بالاستثمار المشترك من وجهة نظر المستثمر الأجنبي منها:

– احتمال وجود تعارض في مصالح كل من طرفي الاستثمار مما يؤدي الى خلق مشكلات تؤثر على الانجاز الوظيفي لمشروع الاستثمار .

– انخفاض قدرة المستثمر الوطني من الناحية الفنية والمالية قد يؤدي الى عدم تحقيق اهداف المشروع.

– في حالة الاستثمار المشترك عندما يكون الطرف المحلي هو الحكومة ،من المحتمل ان تضع شروطا وقيودا شديدة فيما يتعلق بالتوظف والتصدير وتحويل الأرباح .

– ان الاستثمار المشترك يحتاج الى رأس مال كبير نسبيا .

**الفرع الثاني: الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي[1]:**

يمثل هذا النوع من الاستثمارات أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية من حيث تفضيله لدى المستثمر الأجنبي ،وهذه المشروعات تتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق بالدول المضيفة .

إما بالنسبة للدول المضيفة لهذا النوع من الاستثمارات ،فان الدول النامية لا تفضل هذا النوع من الاستثمارات وذلك لما يترتب علية من احتمالية حدوث احتكار هذه الأسواق المحلية وما يترتب على هذا النوع من الاستثمارات أيضا من تبعية اقتصادية وسياسية .

ويمكن القول إن هناك مجموعة من المزايا والمساوئ لهذا النوع من الاستثمارات لكل من الدول المضيفة والشركات متعددة الجنسيات (وهي أكثر الأنواع الشائعة بالنسبة للاستثمار الأجنبي) نذكر منها ما يلي :

**أولا: الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي من وجهة نظر الدولة المضيفة[2].**

إن هناك مجموعة من المزايا تحققها الدولة المضيفة من وراء هذا النوع من الاستثمارات ومن هذه المزايا ما يلي:

1– التحسن في ميزان المدفوعات للدولة المضيفة وذلك عن طريق تجسن الميزان التجاري والذي يترتب على وجود فوائض للتصدير وخفض الواردات ،وذلك لان هذا النوع من الاستثمارات يتميز عادة بكبر حجم المشروع مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وإشباع حاجات السوق المحلي والاتجاه إلى السوق الخارجي عن طريق التصدير .

---

[1] – إيناس محمود عطا الله، مرجع سابق، ص 38.

[2] نفس المرجع، ص 40.

2- يقوم هذا النوع من الاستثمارات بنقل التكنولوجيا الحديثة إلى الدول المضيفة للاستثمارات .

3- خلق فرص عمل مما يؤدي إلى خفض البطالة في الدول المضيفة .

إلى جانب المزايا التي يقدمها هذا النوع من الاستثمارات إلى الدول المضيفة للاستثمار فان هناك مجموعة من السلبيات المتعلقة بهذا النوع من الاستثمارات من وجهة نظر الدولة المضيفة ومن هذه السلبيات ما يلي :

- احتمل حدوث احتكار من جانب هذه الشركات للسوق المحلي للدولة المضيفة مما يؤثر على المنافسين المحليين .

- الآثار السلبية التي قد تحدث نتيجة لتعارض بين مصالح المستثمر الأجنبي وبين مصالح الدول المضيفة لهذا النوع من الاستثمارات .

**ثانيا: الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي من وجهة نظر المستثمر الأجنبي**[1].

كما أن هناك مزايا ومساوئ لهذا النوع من الاستثمارات من وجهة نظر الدول المضيفة، حيث يجد المستثمر الأجنبي مزايا ومساوئ من وجهة نظره، والتي تترتب على هذا النوع من الاستثمارات منها:

1- نتيجة لانخفاض عوامل الإنتاج وتكلفة المدخلات في هذه الدول فانه يتوقع المستثمر أن يرتفع حجم الأرباح من المشروع .

2- توافر الحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في النشاط الإنتاجي وسياسات الأعمال المرتبطة بالنواحي التسويقية والإدارية والإنتاجية والنواحي المالية والموارد البشرية .

3- يساعد التملك الكامل للمشروع على سرعة التغلب على المشكلات التي تواجه المشروع ،كما انه يساعد في التغلب على القيود التجارية والجمركية على الواردات .

ومن مساوئ الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي من وجهة نظره ما يلي :

- يحتاج هذا النوع من الاستثمارات إلى رؤوس أموال ضخمة بالمقارنة بالمشروعات الاستثمارية المشتركة

- عند عدم وجود استقرار سياسي في الدول المضيفة لهذا النوع من الاستثمارات، يمكن ان يتعرض هذا الاستثمار إلى الأخطار غير التجارية مثل التأميم والمصادرة والتصفية.

1 - إيناس محمود عطا الله، مرجع سابق، ص41.

**الفرع الثالث: مشروعات وعمليات التجميع[1].**

إن هذا النوع من المشروعات قد يأخذ شكل الاستثمار المشترك أو الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي، وهو عبارة عن اتفاقية بين طرفين (الطرف الوطني والطرف الأجنبي )، بموجب هذه الاتفاقية يقوم الطرف الأجنبي بمد الطرف الوطني بمكونات منتج معين حيث يتم تجميعها في الدولة المضيفة للاستثمار لتصبح منتجا نهائيا، كما انه يقوم الطرف الأجنبي بمد الطرف الوطني بالخبرة والمعرفة اللازمة والخاصة بهذا المنتج، كما يقدم له التدريب على تصنيع هذا المنتج وكيفية تخزينه وصيانته، وفي مقابل ذلك يقوم الطرف الوطني بإعطاء الطرف الأجنبي عائد مادي يتفق عليه بين الطرفين.

يعكس هذا الاستثمار المباشر الأجنبي الذي برز بشكل جلي في السنوات القليلة الماضية، والذي يقوم على أساس الاندماج و التملك، دخول المستثمرين الأجانب في مختلف القطاعات الإنتاجية منها و الخدمية، أين يتجسد ميدانيا هذا الشكل عبر القيام بعمليات اندماج الشركات الوطنية مع الشركات الدولية وكذلك امتلاك حصة من رأسمال الشركات الوطنية من طرف المستثمرين الأجانب.

وتجدر الإشارة في هذا السياق، أن ملكية رأس المال لا تعدو لأن تكون الشرط الوحيد والضروري لوجود الاستثمار المباشر بل هناك شرطا آخر يضاف له وهو الذي يتمثل في إحكام الرقابة عليه و يكون ذلك من خلال عدد الأصوات الذي يتناسب مع الحصة النسبية في رأس المال المؤسسة و من ثم التمثيل في مجلس الإدارة.

لقد أضحى الشكل الغالب للاستثمار المباشر الأجنبي، وذلك بفعل نمو الاستثمار المباشر الأجنبي ما بين الدول المتقدمة منذ عقد الثمانينات، و بهذه العملية فإن مؤسسة ما تأخذ المراقبة من مؤسسة أخرى عن طريق حصولها على الأقل 50% من حقوق الملكية أي من رأسمالها[2].

ثمة عوامل أساسية في الواقع تدفع بالمؤسسات لإبرام صفقات مختلفة للاندماج والتملك وتتلخص هذه العوامل في ما يلي:

- البحث عن أسواق جديدة ومن ثم تعزيز الوضعية التنافسية فيها.
- اختراق الأسواق ومن ثم الاستحواذ على موارد المؤسسات الأخرى.
- تقاسم المخاطر.

1 – عبد السلام ابو قحف، اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي، الاشعاع الفنية، الاسكندرية، الطبعة الاولى، 2001، ص ص 490-491.

2 –Denis- tersen et J. luc – bricout , op – cit, p 8.

- حوافز مالية و شخصية.

وعند مقارنة هذا الأخير مع الشكل الأول . " إنشاء فرع ". يمكن القول أنه ليس مرتبطا بخلق أداة صناعية، بل هو يسمح بالحصول المؤقت على حصص جديدة في الأسواق التي احتفظت بها المؤسسة المنقذة Rachetée. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا الشكل من ضمن أشكال الاستثمار المباشر الأجنبي والذي عرف تقدما بارزا من حيث التجسيد في الواقع يعود سببه إلى التحولات التي عرفتها بعض القطاعات الاقتصادية الحساسة( استخراج النفط, المالية و البنوك، الاتصالات، قطاع السيارات...الخ) في السنوات الأخيرة، و تتلخص هذه التحولات فيما يلي[1]:

- اشتداد حدّة المنافسة في قطاع الاتصالات و صناعة المعلومات و التكنولوجيا الجديدة.
- إعادة الهيكلة الدولية في القطاعات التي تم تأميمها سابقا في الستينات والسبعينات وهي قطاعات استخراجية مثل المحروقات، و قطاعات البنوك.
- تعجيل حركة تدويل شركات الهندسة و الخدمات الاستشارية.

إن أكثر الأدوار الجوهرية التي لعبتها عمليات الاندماج والتملك يتمثل في تشجيع القيام بالإصلاحات طويلة الأجل, مثل إعادة هيكلة العمليات، وإعادة تخصيص الأصول في المنشآت. ومثل هذه العمليات يمكن أن تحمل في طياتها فوائد طويلة الأجل إذا ما صاحبتها سياسات لتيسير المنافسة وتحسين الإدارة الحازمة للشركات[2]

إن العمليات الخاصة بهذا الشكل أضحت لا تجري في الدول المتقدمة فحسب, بل تجري أيضا في الدول النامية أو تلك الدول التي كانت تمتاز بالاقتصاد المخطط و التي سعت في السنوات الأخيرة إلى تكييف اقتصادياتها مع التحولات العالمية و من العوامل الأساسية التي جعلت من عمليات الاندماج والتملك تجري في الدول النامية تطبيق سياسة خصخصة المؤسسات المنتسبة لحكوماتها، كما حدث في الاقتصاديات الانتقالية. دول أوربا الشرقية، أو الدول الأخرى وهي دول جنوب شرق أسيا التي عانت من الأزمة المالية التي وقعت في سنة 1997 والتي عانت منها بالخصوص دول مثل أندونسيا، تايلندا، كوريا، ماليزيا...الخ.

---

1 – Anne- marie alcabas ; edouarde- bourcier .et bruno-valesteinas, " les nouvelles forme de I.D.E", revue: problèmes économique, n 2660. avril 2000 .p 20.

2 – أشوكا مودي ashoka- mody و شوكو نجيشي shoko- negishi"، عمليات اندماج الشركات و شرائها عبر الحدود في شرق أسيا"، مجلة التمويل والتنمية، العدد 1، المجلد 38، مارس 2001، ص 06.

وهناك دول نامية أخرى سعت خلال السنوات الأخيرة ومازالت تسعى من خلال الخصخصة إلى تشجيع مثل هذا النوع من الاستثمار المباشر الأجنبي، لأنها أضحت جميعها تعي بأهمية هذا الأخير من نواحي تحسين الكفاءة المطلوبة لشركاتها وجعلها تكون قادرة على التنافسية والاحتكام إلى الإدارة الجيّدة...الخ.

ولقد عرفت مثل هذه العمليات . "الاندماج و التملك ". في العالم تزايدا مفرطا, إذ قدر معدل نموها السنوي خلال العشرين سنة الماضية بـ 42 % وبالتحديد ما بين سنة 1980 و1999, في حين أجريت 24000 عملية من هذا النوع خلال سنة 1999 بقيمة إجمالية 2300 مليار دولار, وما بين 1987و1999 ارتفعت قيمة هذه العمليات من 74,5 مليار دولار تقريبا إلى أكثر من 766 مليار دولار مقابل صفقات يتراوح عددها الإجمالي بـ6000 صفقة ، إلى جانب ذلك استمر حجم تلك العمليات في الارتفاع ليبلغ أكثر من 1143,8 مليار دولار سنة 2000, و هذه البيانات تبرر بما لا يدعو للشك أن مثل هذه العمليات أضحت أسلوبا متزايد الأهمية، هذا ولقد قدّرت القيمة الإجمالية لتلك العمليات التي أنجزت سنة 2001 ما يقارب 594 مليار دولار وهي القيمة التي تشكّل نصف قيمة العمليات التي أنجزت سنة 2000، ويعود ذلك إلى حالة الركود التي شهدها الاقتصاد العالمي وضعف ثقة قطاع الأعمال اللذين تعمقا مع أحداث 11 سبتمبر 2001 حيث ساهما هذين العاملين في الانخفاض الحاد في عمليات الاندماج و التملك[1].

وأخيرا في هذا الشأن يمكن القول أن الاستثمار المباشر الأجنبي يجري ميدانيا من خلال هذه الأشكال الرئيسية المشاعة في شتى أنحاء العالم وهي البارزة على المستوى العالمي أيضا. لكن عملية تجسيدها من طرف الشركات الأجنبية وخاصة الشركات متعددة الجنسيات المنتسبة للدول الأصلية وخاصة منها الدول المتقدمة واستقطابها من طرف الدول المضيفة وخاصة منها الدول النامية، هي عملية تتوقف على مدى تفضيلات مختلف تلك الأطراف بشأن ذلك، وبالتالي درجة تطبيق كل من تلك الأشكال على أرض الواقع كانت تتوقف على تفضيلات مختلف الأطراف . الشركات الأجنبية والدول المضيفة على الأقل قبل بروز البوادر الحقيقية للعولمة الاقتصادية والانفتاح الحقيقي على التحولات العالمية في السنوات الأخيرة.

[1]- CNUCED, "Rapport sur l'investissement dans le monde", 2002, p2. Et CNUCED , communiqué de presse " selon les prévisions de la cnuced " – le volume mondial des investissements étrangers directs devrait dépasser 1000 milliards de dollars , 2000, p 20.

## المطلب الثاني: الدوافع الكامنة وراء الاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد حظيت دوافع لجوء المستثمر لتجسيد الاستثمار المباشر الأجنبي واجتذابه من طرف أي دولة ما باهتمام بالغ ومتزايد من طرف الاقتصاديين, الخبراء ورجال الأعمال، وقد نجم عن ذلك تباين واضح في النتائج حول هذه الدوافع من مختلف الدراسات والأبحاث التي أجريت في هذا الميدان. فهذه الدوافع يمكن اعتبارها بمثابة أهداف كامنة وراء القيام بالاستثمار المباشر الأجنبي أو اجتذابه، بمعنى آخر أن هذه الدوافع هي متباينة بين تلك التي يطمح المستثمر إلى تحقيقها، وتلك التي يطمح إليها البلد المضيف، وعليه في هذا السياق سنبلور ما يلي:

### الفرع الأول: دوافع المستثمر الأجنبي[1].

بصفة مبدئية يمكن الحديث عن دوافع المستثمر الأجنبي يجرنا في الحقيقة إلى التساؤل عن الدوافع التي تكمن وراء هذا الأخير بشكل عام، وعن تلك التي تدفعه للاستثمار المباشر في الدول النامية.

**أولا: دوافع لجوء المستثمر الأجنبي لتجسيد الاستثمار خارج الدولة الأصلية.**

فقد فسّرها البعض من المفكرين والاقتصاديين على أنّها إستراتيجيات الاستثمار المباشر الأجنبي ومن بين هؤلاء نجد شارل ألبرت albert michalet -charles الذي تحدث عن ثلاثة إستراتيجيات من وراء الاستثمار خارج البلد الأصل وهي التي يجب تمييزها وفق ما يلي:[(1)]

1/ الإستراتيجية المعتمدة لاختراق مختلف مواقع الموارد الطبيعية المتنوعة، و من ثم فإن الاستثمار وفق هذه الإستراتيجية هو الذي يرتكز على قاعدة إنتاج و استغلال المواد الأولية.

2/ الإستراتيجية المعتمدة لغرض اختراق الأسواق و التي بموجبها يندفع المستثمر الأجنبي للإنتاج والتسويق ضمن حدودها.

3/ الإستراتيجية الأخيرة التي تتضمن هدف التقليل من التكاليف أين نجد الاستثمار المحقّق وفق ذلك يستهدف من ورائه تحقيق كفاءة عالية على جانب تحقيق الميزات بالمقارنة.

بالموازاة نؤكّد هنا على حقيقة جوهرية تكمن في: أنّ هناك العديد من الدراسات التي دعّمت ما أكّده شارل ألبرتCHARLES-ALBERT MICHALET . حيث أجريت هذه الأخيرة في هذا السياق وكان من نتائجها أن هناك أربعة دوافع أساسية ترتكز عليها إستراتيجية الشركات متعدّدة الجنسيات للاستثمار في الخارج والتي يمكن الإشارة إليها بإيجاز جوهري:

---

[1] – حسان بن عودة، أثر العوامل المؤسساتية في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر، رسالة ماجيستير، جامعة وهران: كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير والعلوم التجارية 2010، ص 88.

1/ الدافع الأول ويكمن في الاختراق الجاد والكبير للأسواق العالمية، فهو الدافع الأول الذي يجعل من الشركات متعدّدة الجنسيات تقرّر تفضيل التدويل بدلا من التصدير.

في هذا الإطار العام، التحليل أظهر أن القرار اتخذ لصالح الإنتاج في الخارج بدلا من التصدير، وهذا مرهون عامة بالنقائض المميّزة للأسواق المراد اختراقها، المؤسسة تندفع لإنشاء فروع الإنتاج في الخارج، وذلك لاستخدام موارد غير مصدرة أو لتحويل (المواد الأولية، واستغلال اليد العاملة الرخيصة...الخ )، وبالتالي التقليل قدر الإمكان من التكاليف إلى جانب السعي للاستفادة مما يتوفر في بعض الدول من مراكز البحث المتطورة والمهارات العالمية و الكفاءة بغية تحسين المنتجات وتطويرها لتلبية رغبات واحتياجات المستهلكين وتطلعاتهم، وذلك على المستويات المختلفة المحلية، الإقليمية والدولية.

2/أما الدافع الثاني فيكمن في تجنّب مختلف العوائق والحواجز المحتملة والتي قد تعترض بشدة كل من حركات الاستثمار والتجارة و من بينها الضرائب والرسوم المجحفة على الواردات بغرض الحيلولة دون إغراق السوق، ومن العوائق أيضا البيئة المعادية للاستيراد أو نظام "قواعد المنشأ [**] إلى جانب العراقيل الجمركية الأخرى.

3/ دافع تحقيق و نيل فرص صناعية ممكنة في الأسواق العالمية, وفي هذا الصدد نؤكّد على أنّ هناك شركات على سبيل المثال تختص في صناعات ذات الاستخدام الأمثل و القوي للتقنية أو ذات التكاليف العالية في البحث و التطوير، حيث يمكن لهذه الأخيرة من استغلال ذلك بحكم ما تتمتّع به من مزايا تقنية و إنتاجية و تسويقية في هذه الأسواق, وهذا ما يقضي بضرورة الاستثمار المباشر في هذه الأسواق العالمية.

4/ أما الدافع الأخير فيكمن في اندفاع الشركات بشكل ضروري نحو إتباع أساليب و سياسات الشركات المنافسة ذلك بسبب وجود ما يسمى "احتكار القلة [***]، هذا الأخير هو عامل من عوامل التدويل، بحيث يدفع بهذه الشركات إلى المنافسة الحادة فيما بينها مما يحتم عليها استخدام مختلف الأساليب منها على سبيل الذكر وليس الحصر، القيام بالبحث و التطوير لأجل الابتكار، تكثيف الإشهار...الخ وكل هذا يدخل في نطاق محاولة الاستيلاء على أكبر حصة في الأسواق العالمية.

**ثانيا: دوافع المستثمر الأجنبي الكامنة وراء الاستثمار المباشر في الدول النامية.**

يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

**1/** الدافع الأول: وهو دافع تاريخي و سياسي. حيث نسجّل هنا أن معظم الدول النامية كانت تشكّل قبل وقتنا هذا وإلى حدّ بعيد مناطق نفوذ الدول الاستعمارية الكبرى، حيث كانت هذه الدول النامية إما تحت الاستعمار التام، الانتداب أو الحماية مما سمح لتلك الدول الاستعمارية الكبرى و هي معظمها من الدول الرأسمالية المتقدمة من إدماج اقتصاديات تلك الدول المستعمرة ضمن اقتصادياتها تحت أسلوب: "الاقتصاد التابع والمكمل" إلى جانب قيام شركاتها باستغلال الموارد الطبيعية والبشرية...الخ، بعد تهيئتها للمناخ الملائم لتحقيق ذلك.

2/ الدافع الثاني: وهو الذي يتعلّق بأسواق الدول النامية الواعدة، حيث نسجل هنا أن هذه الأسواق خاصة في ظل انكشافها للعالم، تستجيب لكل ما يتم عرضه من السلع والخدمات المحقّقة من قبل المستثمر الأجنبي الذي يستطيع تلبية الطلب المحلي من خلال الإنتاج مباشرة في تلك الأسواق في ظل ظروف تتّسم بغياب المنافسة وعدم مقدرة المؤسسة المحلية على المواجهة ومن ثم عجزها مقارنة بما يمتلكه المستثمر الأجنبي من الإمكانيات و المؤهلات.

3/ منها ما تشكّل مصادر حقيقية للمواد الأولية من مناجم للحديد والصلب والفوسفات...الخ و منابع البترول والغاز هذا ما يجعل بالضرورة المستثمر الأجنبي – الشركات العملاقة– يدرك على أنّها تمثل مواقع هامة للاستثمار عبر الاستثمار الإستخراجي و التحويلي...الخ، وهذا ما ينطبق على الشركات الكبرى البترولية الموجودة مثلا في الجزائر في إطار ما يسمى "الشراكة" بينها وبين بريتش بتروليوم البريطانية، أو شال الأمريكية هذا من جهة ومن جهة أخرى لغرض ضمان مصادر التموين بتلك المواد الأولية وخاصة البترول... وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ بعض الدول الرأسمالية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا لجأتا إلى حد التدخل العسكري واحتلال بلدان مثل أفغانستان والعراق أو التواجد العسكري في بعض الدول مثل دول الخليج تحت حجج واهية مثل الاتفاقيات العسكرية أو محاربة الإرهاب، أو تغيير الأنظمة...الخ و الحقيقة أن المبرر الرئيسي من وراء ذلك هو استغلال منابع وآبار البترول وحمايتها لأجل ضمان التموين منها خدمة لمصالح الشركات الكبرى في هذا المجال.

4/ دافع الاستفادة من انخفاض تكاليف النقل، اليد العاملة الرخيصة إلى جانب التسهيلات الجمركية...الخ، هذا الدافع مثله مثل الدوافع السابقة يكرّس ثقة المستثمر الأجنبي أكثر و يشجّعه على

[1]– حسان بن عودة نفس المرجع، ص 89.

الاستثمار في الدول المضيفة التي تتمتّع بتلك الميزات، بمعنى آخر الأمر الذي يجعل من المستثمر يستفيد منها إن هو حقا قرّر الاستثمار فيها.

5/ الاستفادة من مختلف الحوافز والتسهيلات المقدمة والمنصوص عليها بموجب النصوص التشريعية المتعلقة بتشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي و التي تمّ تبنّيها من طرف الدول النامية. مع الإشارة إلى أنّ معظمها بما فيها الدول العربية لجأت في السنوات الأخيرة الماضية إلى تطبيق سياسة الباب المفتوح على العالم الخارجي من خلال تحرير التجارة الخارجية، مباشرة الحوار مع المنظمة العالمية للتجارة، تجسيد الإصلاحات الهيكلية والمالية، وتكثيف الجهود لأجل تحسين مناخ الاستثمار فيها...الخ ولو أنه في ذات الوقت نسجل هناك مخاوف بعض الدول النامية التي مازالت سائدة والتي ترجمت في بعض مواقفها المعارضة بسبب ما يشكله الاستثمار المباشر الأجنبي من آثار سلبية على اقتصادياتها، والتنمية الموعودة.

**الفرع الثاني: دوافع اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي من طرف الدول المضيفة[1].**

في الواقع تعددت الدوافع الكامنة وراء الاستثمار المباشر الأجنبي المستقطب من طرف بعض الدول المضيفة و نؤكّد هنا على بعضها، كون أن البعض الآخر منها ربما ما زال يتردد على تخطي هذه الخطوة بسبب مخاوفه من الآثار السلبية لهذا النوع من الاستثمار هذا من جهة و من جهة أخرى للهيمنة الكامنة وراء انتشار الشركات متعددة الجنسيات.

وهذه الدوافع يمكن ترجمتها في تلك الأهداف التي تتخّذ الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية و التي تسعى لتحقيقها الدول المضيفة والتي تصب كلّها في مصب دفع وثيرة النمو إلى الأمام وخدمة للتنمية الشاملة و إنعاشا لاقتصادياتها. ويمكن تلخيص هذه الدوافع وفق ما يلي:

1/ جعل المستثمر الأجنبي يساهم في إيجاد حل ممكن لمعالجة مشكلة البطالة المحلية التي تتخبط فيها هذه الأخيرة، أو سبيل منه لتقليصها وذلك من خلال إقامة مشاريع استثمارية تكون قادرة على خلق مناصب شغل جديدة.

2/ اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي من طرف الدول المضيفة لا يقتصر على دافع التخفيف من حدّة البطالة من خلال إقامة مشروعات كثيفة العمالة بل لجعل هذه الأخيرة متنوعة تمس صناعات جديدة و قطاعات مختلفة مثل السياحة، المصارف، التأمين...الخ.

[1] – كوشير فيروز، محددات الطلب على الاستثمار الاجنبي المباشر :حالة الجزائر( دراسة تطبيقية)، جامعة وهران: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2010، ص ص 78-79.

3/ دافع الحصول على مستوى معين من التكنولوجيا و مختلف معارفها بغية الاستفادة منها لخلق تكنولوجيا ذاتية من جهة و من جهة أخرى لتحقيق تقدّم اقتصادي مستمر.

4/ إلى جانب ذلك قد يتجسد الدافع الرابع في أنّ اكتساب المهارات والمعارف التكنولوجية قد يؤدّي حتما إلى تحسين الوضع التنافسي لهذه الدول مقارنة بالدولة الأم.

5/اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي إلى جانب تلك الدوافع قد يكون بدافع- بحسب تفضيلها- إحلال الإنتاج المحلي للدول المضيفة محل الواردات هذا من جهة، ومن جهة أخرى بناء اقتصاد تصديري قوي يسمح بتنمية تجارتها الخارجية، ولو أن الأمر هنا يرتبط.

6/ إلى جانب ذلك تتسارع الدول المضيفة إلى تشجيعه بدافع أهميته و التي تتجلّى من خلال أنّه يعتبر بمثابة وسيلة تمويلية خارجية بديلة ومحمودة العواقب مقارنة بالقروض الخارجية، و منعش للاستثمار المحلي و تكملة للموارد المحلية...الخ.

## المطلب الثالث: الحوافز والضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر.

من السائد في الفكر الاقتصادي والمالي عموما أن منح الدول المضيفة للمزايا والإعفاءات بمختلف أشكالها من شانه أن يؤدي بالضرورة إلى جدب الاستثمارات الأجنبية إلى الدول المضيفة.

وقد استكانت لهذا الفكر معظم الدول النامية خاصة الدول العربية وهو ما أدى بدوره إلى اكتفاء هذه الدول بتدبيج القوانين والإعفاءات والمزايا والضمانات والتنافس على تقديم اكبر قدر منها دون السعي بقدر معقول من الجهد لتوفير المناخ الاستثماري الملائم بجوانبه المتعددة وتشير الكثير من الدراسات ان الاستثمارات الأجنبي تحتاج إلى نوعين رئيسيين من عوامل الجذب هما: الضمانات والحوافز، ونقصد بالضمانات: مجموع الوسائل الكفيلة بحماية رأس المال المالي والمعرفة التكنولوجية ضد الخطر والضياع والخسارة إما الحوافز فهي السياسات التي تمكن المشروع الأجنبي من تحقيق اكبر معدل للأرباح وتحقيق أعلى معدلات الإنتاج والنمو.

### الفرع الأول: الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر.

ويمكن تصنيف هذه الحوافز كما يلي:

**أولا: حوافز ضريبية.**

وتكون في صورة إعفاء أو تخفيض في الضريبة سواء كانت قصيرة او طويلة الأجل وتتفاوت حسب القطاع الذي توجه إليه الاستثمارات[1].

والإعفاء الضريبي هو في حقيقة الأمر يمثل تنازلا من المجتمع عن حقه في جزء من أرباح المشروع الاستثماري مقابل قيام هذا المشروع بتحقيق هدف محدد من الأهداف القومية التي يرى المجتمع أنه أولى بالتحقيق من تحصيل الضرائب من هذا المشروع، اي أهم من مساهمته في الإنفاق العام وبالتالي فان الإعفاء الضريبي هو تضحية اقتصادية يتحملها المجتمع مقابل حصوله على منافع أو عوائد اقتصادية أو اجتماعية، ولذلك يطلق على هذه الإعفاءات الضريبية تعبير التكلفة الاجتماعية. ومن ثم بديهي إذ تتسم السياسة الضريبية للبلد المستقبل بردع الاستثمار وإعاقة لتدفق الرساميل إذا كانت تقتطع مبالغ ضخمة من أرباح الشركات المستثمرة او بالتحفيز على الاستثمار وتشجيعه إذا كان الاختطاء ضئيل وهذا ما يجبرنا للحديث عن الضريبة كعائق ثم عنها كمحفز للاستثمار.

1- الضريبة كرادع للاستثمار: تتمثل العوائق التي تجعل من السياسة المتبعة رادعا للاستثمارات الأجنبية عموما في:

أ-الازدواج الضريبي: ويمكن أن توقع كل من الدولة المستثمرة والدولة المستقبلة ضرائب على صاحب الاستثمار ويحدث هذا عند اختلاف المعايير المطبقة في كلا البلدين ويؤدي الازدواج الضريبي بطبيعة الحال إلى اقتطاع اكبر من ذلك الذي يحدث في الحالة الأحادية الضريبة، ولتفادي هذا العيب بالنسبة لأصحاب الرساميل بدا المجتمع الدولي في دراسة قضية الازدواج الضريبي وذلك منذ عهد عصبة الأمم حيث أشارت الدراسات بإمكانية استبعاد ذلك الازدواج كليا أو جزئيا بواسطة الاتفاقيات الدولية كما قدمت عصبة الأمم آنذاك نموذجين للاتفاقيات الضريبية لتأخذ الدول العمل بها في هذا الميدان[2] .

ب-التمييز في فرض الضرائب: إن السياسة الضريبية عمل سيادي لمختلف الدول، وإذن يكون لكل دولة حرية توحيد حرية المعاملة الضريبية تجاه مختلف الأشخاص أو ممارسة التمييز

[1]- الموسي حجازي، التشريع الضريبي ودوره في تحفيز الاستثمار، مؤتمر كلية التجارة جامعة الاسكندرية بعنوان، الضرائب على الدخل في مصر وتحديات القرن الواحد والعشرين 12-13 جويلية 2001، ص 317-318.

[2]- عصام الدين بسيم، النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية المباشرة – خاصة في الدول الآخذة في النمو، دار النهضة العربية، القاهرة، 1976 ص 116.

الضريبي كأن توقع ضرائب عن الرعايا الأجانب تفوق تلك الموقعة عن المواطنين، ومن البديهي ان يكون هذا النوع من التمييز عائقا أمام حركة الرساميل إلى البلد المستقبل.

ج–المغالاة في الأعباء الضريبية: قد تلجأ الدولة إلى الإفراط في وضع الضرائب وهذا ما يؤدي إلى ردع المستثمر الأجنبي عن الاستثمار في تلك الدول.[1]

2– الضريبة كمحفز للاستثمار: تأخذ الحوافز الضريبية عدة أشكال أهمها:

أ– منح إعفاءات ضريبية وتسهيلات في الإجراءات الجمركية المرتبطة بالواردات كالأصول الرأسمالية والمواد الخام ومستلزمات الإنتاج ؛

ب– إعفاء المشاريع الاستثمارية من الضرائب على الأرباح بعد انطلاق مرحلة التشغيل لمدة طويلة تصل في بعض البلدان مدة طويلة تصل في بعض البلدان الى 15 عاما ؛

ج– تخفيض الرسوم المتعلقة باستغلال المرافق العامة كالمياه والكهرباء ؛

د– إعفاء الصادرات المواجهة للمشاريع القائمة في المناطق الحرة من الرسوم الجمركية لمدة طويلة بعد انطلاق مرحلة التشغيل ؛

و– إمكانية استخدم الاهتلاك المتسارع والاستفادة من تقنية القرض الضريبي.

**ثانيا: حوافز تمويلية**[2].

وهي تتضمن قيام حكومات الدولة المضيفة لتزويد المستثمر الاجنبي بالاموال بشكل مباشر وقد يكون التمويل في شكل منح استثمار او تسهيلات ائتمانية مدعمة وفي هذا المجال تشير بعض تجارب الدول النامية في امريكا اللاتنية وشرق آسيا والشرق الاوسط الى قيام حكومات تلك الدول بتقديم حوافز تتضمن ما يلي[3]:

1– تقديم تسهيلات للحصول على قروض من البنوك الوطنية وتخفيض معدلات الفائدة عليها ؛

2– تقديم مساعدات مالية لإجراء البحوث ودراسات اللازمة لإقامة المشاريع والتوسيعات في المستقبل في مختلف المجالات والأنشطة .

[1] – قادري عبد العزيز، الاستثمارات الدولية في التحكيم التجاري الدولي وضمان الاستثمارات، دار الهومة، الجزائر 2004، ص 54.

[2] – زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد رقم 1، جامعة الشلف، 2004، ص ص 120–119 .

[3] – عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث، 1999، ص 22.

**ثالثا: حوافز أخرى[1].**

وتمنح هذه الحوافز وفق شروط معينة يتم الاتفاق عليها مثل :

1- عدم فرض قيود على التملك الكلي أو الجزئي للمشروعات الاستثمارية ؛

2- تخفيض قيمة إيجار العقارات والأراضي الخاصة بالاستثمارات ؛

3- السماح بتحويل الأرباح وأجور الأجانب إلى الخارج وفق نسب معينة ؛

4- تقديم مساعدات خاصة للبحوث والدراسات الهادفة إلى توسيع المشروعات القائمة ؛

5- تحويل الديون إلى مساهمات لتعويض الإختلالات التي يعرفها الاقتصاد الكلي.

وتقوم بمنح هذه الحافز للدول التي تعاني من وطأة المديونية وله دور مزدوج فهو من جهة يعمل على التخفيض من حدة المديونية، ومن جهة أخرى يعمل على تشجيع للاستثمارات الأجنبية .

**الفرع الثاني: الضمانات الممنوحة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.**

إن حماية الاستثمارات الأجنبية من المخاطر الغير التجارية يقتضى على الأقل ثلاثة أنواع من الوسائل الخاصة بهذه الحماية وهي:

**أولا: وسائل الحماية الموضوعية.**

إن من حق المستثمر أن يطمئن إلى المناخ السياسي في الدولة التي ينوى استثمار أمواله فيها فمهما توافرت للمستثمر التسهيلات الرئيسية في القطر المضيف لاستثماره ( إعفاءات ضريبية أو غيرها) فهو سيظل متردداً في استثمار أمواله، خوفاً من المخاطر غير التجارية، ويعد انعدام الثقة أكبر عائق لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية[2].

وقد أدركت الدولة المستوردة لرؤوس الأموال هذه الحقيقة، فحاولت بوسائل شتى أن تصلح من مناخها الاستثماري على نحو يمنح للمستثمر الأجنبي الشعور بالاطمئنان، فأول هذه الوسائل هو أن تنص التشريعات الداخلية للدولة المضيفة على عدم جواز تأمين المشروعات الأجنبية أو الحجز على أموالها أو مصادرتها أو فرض الحراسة عليها .

ولهذا تحرص الدولة على منح المستثمر الأجنبي قدرا أكبر من الاطمئنان عن طريق وسيلة أكثر فاعلية من سابقتها وذلك بتأكيد التزامها بعدم التعرض للاستثمارات الأجنبية بمقتضى معاهدة

---

1 _ قدي عبد المجيد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري الجديد، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، 8-9 أفريل 2002، ص ص 259-260.

2- هشام صادق، النظام العربي لضمان الاستثمار ضد المخاطر الغير التجارية، منشأة التعارف، الاسكندرية، 1977، ص ص 18-22 .

دولية بينها وبين دولة المستثمر، وعلى هذا النحو فإن إقدام الدولة المضيفة للاستثمار على اتخاذ أي إجراء من شانه المساس بحقوق المستثمر الأجنبي، سوف يشكل في هذه الحالة مخالفة لالتزام دولي تقتضي أداء التعويض وقد تنص المعاهدة في هذه الحالة أن يكون مساويا لقيمة الأضرار التي أصابت المستثمر وان يكون حالا فعالا.

وفي هذه الحالة فان وسائل حمايتها للاستثمارات الأجنبية لن تأتي على الوجه الأكمل إلا إذا اقترنت بالحماية الإجرائية المتطلبة في مثل هذه الأحوال.

**ثانيا: وسائل الحماية الإجرائية.**

ان تحديد القواعد الخاصة بالحماية الموضوعية للاستثمارات الأجنبية لا يكفي وحده لاطمئنان المستثمر الأجنبي بل يتعين لكفاية هذا الاطمئنان أن يكون هناك هيئة قضائية محايدة يمكن للمستثمر أن يلجأ إليها عند قيام النزاع بينه وبين القطر المضيف لاستثماره، وذلك لان خضوع مثل هذا النزاع لاختصاص المحاكم المحلية للقطر المضيف وفقا للقواعد الإجرائية السائدة في مثل هذا القطر، لا يعد بالقطع أمر يدعو إلى اطمئنان المستثمر والى ارتياحه، كما انه الحماية الدبلوماسية التي قد تضيفها الدولة على مواطنيها الذين يستثمرون في الخارج ليست كافية في حد ذاتها لان اعتبارات سياسية عديدة قد تحول دون ذلك تحقيقها، لهذا فقد حرصت بعض الدول المضيفة للاستثمار على تخصيص محاكم خاصة للنظر في المنازعات القائمة بين الطرفين على أن تمثل هذه الحماية الإجرائية على فائدتها لا تطمئن المستثمر الأجنبي بما فيها الكفاية بالنظر إلى تشكيكه في أي قضاء يتبع الدولة المضيفة لرأس المال لهذا يفضل المستثمرون إلى جانب إبرام اتفاقيات بينهم وبين حكومات الدول المضيفة تقضي بإحالة أي نزاع ينشئ بين الطرفين لهيئة تحكيم خاصة يتم تشكيلها باتفاقهما ويبرم هذا الاتفاق بن الطرفين[1].

**ثالثا: ضمانات الاستثمارات الأجنبية.**

يغطي هذا النوع من التامين الاستثمار في ملكية كل أو بعض رأس المال الخاضع لسيطرة المستثمر الأجنبي، ويكون مسؤولا عن التزامه مسؤولية غير محدودة، وتتم عملية الضمان بواسطة وثائق الضمان التي تطرحها الهيئات الدولية للضمان.

---

[1] – قدي عبد المجيد، وصاف سعيدي، سملالي يحضية، آليات ضمان الاستثمارات الاجنبية، حالة النظام العربي لضمان الاستثمار، ورقة مقدمة للملتقى الدولي العلمي الثاني "سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية"، جامعة سكيكدة 14-15 مارس 2004،

## المبحث الثالث

## محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على اقتصاديات الدول المضيفة.

إن البيئة المناسبة لنجاح الاستثمار لا تتوقف على موارد الدولة الطبيعية والبشرية فقط، وإنما يمتد مناخ الاستثمار ليشمل درجة الثقة في احتمالات اقتصادها القومي من حيث النمو أو الانكماش فضلا عن مدى وجود توازن مناسب في علاقات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، يضاف إلى ذلك الإمكانيات التصديرية في الحاضر والمستقبل، كل ذلك في إطار علاقات متوازنة مع المؤسسات المالية في ظل أعباء المديونية الدولية.

### المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

يرتكز المناخ الاستثماري الجاذب للاستثمارات الاجنبية المباشرة، على العديد من المحددات التي تؤثر على قرار المستثمر لتفضيل الاستثمار في دولة عن غيرها من الدول.

**الفرع الأول: المناخ الاستثماري كعامل محدد للاستثمار الأجنبي.**

يوجد أكثر من تعريف للمناخ الاستثماري، حيث عرف بأنه (مجموعة الظروف والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد آخر)[1].

كما عرف انه (مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار، ومكونات هذه البيئة متغيرة ومتداخلة إلى حد كبير )[2].

ويوجد تعريف آخر للمناخ الاستثماري حيث عرف على انه (مجموعة القوانين والسياسات الاقتصادية والقانونية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون الآخر، أي أنها تؤثر بشكل أو بآخر على بيئة الاستثمار والأعمال ) [3] ، أي إن المناخ الاستثماري بصفة عامة يتكون من مجموعة من عناصر اقتصادية وغير اقتصادية .

**أولا: العناصر الاقتصادية.**

وهي تتمثل في السياسات الاقتصادية الكلية وخاصة فيما يتعلق بسعر الصرف وسعر الفائدة وقوانين العملة الأجنبية التي تسمح للمستثمر بتحويل أرباحه أو رأسماله عند الضرورة للخارج، ووجود

---

[1]– سعيد النجار، نحو استراتيجية قومية للاصلاح الاقتصادي، دار الشروق 1991، ص 15.

[2]– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي عن مناخ الاستثمار في الدول العربية، 1993، ص 9.

[3]– ندوة الاهرام، الاقتصاد من اجل مستقبل عربي، الاهرام للصحافة، مركز تنمية الاعمال، القاهرة 12-14 اكتوبر 1996. ص11.

نظام ضريبي والسماح لقوى السوق بتحديد الأسعار طبقا لقوى العرض والطلب دون تدخل تحكمي من جانب الدولة.

كما يمكن تقسيم العناصر الاقتصادية إلى:

- عناصر ايجابية، وهي العناصر التي تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر مثل ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي وانخفاض مستوى الأجور ومدى توافر العمالة المدربة .
- عناصر غير ايجابية، وهي تحد من الاستثمار الأجنبي وأهمها زيادة العجز في ميزان المدفوعات وفي الميزانية وارتفاع معدل التضخم .

**ثانيا: عناصر غير اقتصادية.**

تتمثل في الاستقرار السياسي والأمني، ووجود نظام قانوني وقضائي فعال يحمي المستثمر من الإجراءات التعسفية ويمكنه من قضاء حقوقه سريعا وكذلك وجود قوانين عمالية فعالة عادلة تنظم العلاقة بين العامل وصاحب العمل.

وقد قامت إحدى المؤسسات المتخصصة في مجال الاستثمار باختيار عينة من المستثمرين للتعرف على أرائهم حول مناخ الاستثمار في الدول العربية والعناصر الجاذبة للاستثمار والمعوقة له، وكانت نتيجة البحث انه تم تصنيف العناصر الجاذبة للاستثمار والمعوقة له إلى مجموعات من حيث ترتيب أهميتها وهي كما يلي[1]:

1- العناصر الجاذبة للاستثمار:

أ- المجموعة الأولى:

- تمتع القطر المضيف بالاستقرار السياسي والاقتصادي .
- حرية تحويل الأرباح واصل الاستثمار للخارج .
- استقرار سعر صرف العملة المحلية .
- سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية .

ب- المجموعة الثانية:

- إمكانية تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار .
- الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية .
- وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها .

1- التقرير السنوي لمناخ الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 1993، الكويت، ص 10-15.

- توفر البنية الهيكلية وعناصر الإنتاج .

ج- المجموعة الثالثة:

- توفر شريك محلي من القطر المضيف .
- حرية التنقل .
- حرية التصدير .
- توفر فرص استثمارية .

2- العناصر المعوقة للاستثمار:

أ- المجموعة الأولى:

- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي .
- الروتين والبيروقراطية وصعوبة التسجيل والترخيص .
- عدم وضوح واستقرار قوانين الاستثمار .
- عدم ثبات وتدهور سعر صرف العملة المحلية .
- القيود المفروضة على تحويل الأرباح واصل الاستثمار إلى الخارج .
- عدم الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية .
- عدم توفر قوانين لتشجيع الاستثمار .
- عدم توفر الكفاءات اللازمة للمشاريع .

ب- المجموعة الثانية:

- عدم توفر مناخ استثماري ملائم .
- عدم توفر النقد الأجنبي .
- صعوبة التعامل مع الأجهزة الرسمية المعنية بالاستثمار .
- صعوبة التنقل والحصول على تأشيرات الدخول .
- عدم توفر الأيدي العاملة المدربة .
- عدم وجود جهة واحدة ترعى مصالح المستثمر .
- صعوبة تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار .
- عدم توفر شريك محلي من القطر المضيف .

ج- المجموعة الثالثة:

- عدم توفر البنية الهيكلية وعناصر الإنتاج .
- عدم توفر الاستقرار الأمني .
- ازدواجية الضرائب .
- ارتفاع معدلات البطالة .
- ارتفاع معدلات التضخم .
- تسليط السلطة الحكومية.
- عدم توفر خرائط استثمارية .
- ضعف البنية الأساسية .

د- المجموعة الرابعة:

- غياب الدعم المادي والمعنوي من قبل القطر المضيف .
- محدودية السوق المحلية .
- عدم توفر فرص استثمارية .
- احتكار القطاع العام لمعظم الأنشطة الاقتصادية .
- عدم توفر أنظمة مصرفية متطورة .
- تفشي الرشاوى والعمولات .
- غياب التكامل الاقتصادي العربي.

و- المجموعة الخامسة:

- عدم توفر بنوك المعلومات .
- عدم توفر التنسيق بين الدوائر الرسمية المعنية بالاستثمار .
- عدم تنفيذ التزامات القطر المضيف للاستثمار .
- عدم وجود سوق مالية متطورة .
- عدم ثبات السياسة الاستثمارية .
- ارتفاع معدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية.
- عدم وجود سوق منظمة للأوراق المالية .
- عدم كفاية الحوافز للاستثمارات الوافدة .

**الفرع الثاني: أهم المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي.**

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على مناخ الاستثمار في أي دولة بصفة عامة ومن أهم هذه العوامل ما يلي:

**أولا: الاستقرار.**

من أهم ما يؤثر على الاستثمار هو السياسات التي تتبعها الدولة سواء في المجال السياسي من حيث علاقاتها مع الدول الأخرى، ومدى الاستقرار الداخلي، أو في المجالات الاقتصادية والمالية، حيث أن الاستثمار المرغوب فيه والتي تسعى أغلب الدول إلى العمل على جذبه هو الاستثمار الطويل الأجل، مثل هذا الاستثمار لا بد أن يطمئن المستثمر على استقرار الوضع السياسي والاقتصادي في الدولة المضيفة للاستثمار، لذلك بجب أن تقوم الدول المضيفة للاستثمار على إتباع سياسات اقتصادية تؤدي إلى استقرار الأوضاع بها أو أن لا تعتمد على التدخل الحكومي المستمر من جانب الحكومة، وأيضا يجب رفع كفاءة الأجهزة الحكومية المسؤولة عن حركة الاقتصاد سواء في أجهزة الضرائب أو المؤسسات المصرفية وعلى رأسها البنك المركزي والبنوك الأخرى وسوق المال.[1]

**ثانيا: النظام القانوني والتنظيمي.**

إن النظام القانوني والتنظيمي في الدولة المضيفة للاستثمار له أهمية في جذب الاستثمارات حيث انه الذي يترجم السياسات الاقتصادية في صورة قواعد وإجراءات سواء من حيث القواعد التي يحتويها أو المؤسسات المسؤولة عن تطبيقها، أو نظام القضاء والتحكيم الذي يحسم المنازعات الناشئة بشأنها، ويجب أن تكون القوانين واضحة ومعروفة تستهدف حماية الملكية والعقود والمعاملات، وأيضا لا بد من توافر قضاء قادر على حسم المنازعات بسرعة وعدالة وعلى معاقبة الفاسدين بطريقة حاسمة، ويعتبر كفاءة النظام القانوني والقضائي عنصرا رئيسيا مكملا لأي سياسة اقتصادية ناجحة.[2]

**ثالثا: العمالة.**

ويحتاج الاستثمار إلى عمالة يمكن الاعتماد عليها، وهذه العمالة تكون مدربة جيدا أو يمكن تدريبها بمجهودات قليلة، ويجب أن تتسم بالالتزامات وتخضع لقوانين تحمي حقوق العمال، ولكنها

---

[1] – ليلى الخواجى، المحددات الاقتصادية الكلية للاستثمار الخاص، مجلة مصر المعاصرة، العددان 439–440 ، 1995، ص 132.

[2] – ابراهيم شحاتة، نحو اصلاح شامل، دار سعاد الصباح، الكويت، 1993، ص 239–240 .

تسمح بعقاب غير الملتزمين وتسمح بإنهاء خدمة من يفيضون عن حاجة العمل طبقا لظروف العمل وليس معنى ذلك التضحية بحقوق العاملين، ولكن يعني ذلك توفير نظام للتامين الاجتماعي يضمن للعامل دخلا مؤقتا إذا تم الاستغناء عنه إلى أن يجد عملا جديدا، وقد تلاحظ أن اغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم كانت من دول صناعية إلى دول صناعية أخرى، والرأسماليون الكبار يفترض فيه العقلانية في التصرف الاقتصادي فلابد إذا من سبب لانصرافهم عن الاستثمار في الدول النامية وهذا السبب موجود وواضح وهو أن إنتاجية العامل في الدول الصناعية أعلى منه في الدول النامية، والأمر الذي يؤدي إلى أن تصبح تكلفة العامل في الدول الصناعية مقارنة بإنتاجية اقل بكثير من تكلفة العامل في الدول النامية الأم أو شبه الأم.[1]

**رابعا: البنية الأساسية.**

ويحتاج الاستثمار الناجح إلى بنية أساسية كافية من حيث نوعيتها وتكاليف استخدامها وقدرة الاتصال مع الخارج بسهولة بحيث يتمكن المستثمر من التحرك السريع استجابة للسوق، ومعنى ذلك توافر وسائل النقل بتكاليف معقولة ودون قيود أو تعقيدات كثيرة سواء في الموانئ او المطارات او الطرق ، كما يجب توافر وسائل الاتصالات في الداخل والخارج الى جانب توافر الأرض اللازمة لإقامة المشروعات وتوافر الكهرباء اللازمة للتشغيل[2].

**خامسا: التمويل.**

ان القدرة على تمويل المشروع سواء عن طريق البنوك، او سوق المال تساعد المستثمر على الحصول على ما يحتاج إليه من موارد مالية حيث انه بدون توافر تلك الأجهزة ستظل الاستثمارات صغيرة الحجم .

ولكن ليس توافر وسائل التمويل للمشروعات المدروسة جيدا فقط هو المهم، وإنما أيضا توافر التمويل بشروط وتكاليف معقولة، ولا تحتسب هذه التكاليف فقط بالنظر إلى الفوائد المستحقة على القروض، وإنما أيضا بالنسبة لفترة السداد وعملية السداد والرسوم التي تفرض على العمليات المصرفية وعلى قيد الأسهم في سوق الأوراق المالية.

---

[1] -إسماعيل صبري عبد الله، التنمية البشرية (المفهوم ، القياس ، الدلالة )، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية،1994، ص 18 .

[2] – إبراهيم شحاتة، وصيتي لبلادي (الجزء الثاني)، دار الأمين وابن خلدون، 1995، ص 134 .

**سادسا: موقف الراي العام.**

يجب ن يكون الرأي العام في الدولة يرحب بالاستثمارات الخاصة ويرى فيها الأمل في زيادة فرص العمل وفي تحقيق التنمية الاقتصادية حيث انه يوجد فكرة سائدة في بعض الدول أن القطاع الخاص لابد أن لا يستثمر في بعض الأنشطة والمجالات ويسيطر عليها القطاع العام.

## المطلب الثاني: آثار اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول المضيفة.

تعتبر الآثار والتغيرات التي يحدثها الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول المضيفة موضوعا جدليا يثير الشكوك والتساؤلات حول مدى جديتها ونجاحها في تحقيق أهداف التنمية في البلدان المضيفة.

وتشير أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر التي اهتمت بدراسة هذه الآثار إلى وجود ثلاثة اتجاهات رئيسية، حيث ترى وجهة النظر المؤيدة أهمية وفوائد ومزايا هذا النوع من الاستثمارات نظرا لما له من تأثير إيجابي على معدلات النمو عن طريق سد الفجوة بين الادخار والاستثمار ونقل التكنولوجيا، وتأهيل اليد العاملة، وترقية حجم الصادرات. أما وجهة النظر المعارضة فتعتبر أن الاستثمارات الأجنبية تأخذ أكثر مما تعطي، وأن أعباء الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من مزاياه، حيث تتسبب في تعميق عجز ميزان المدفوعات وتشويه أنماط الإنتاج والاستهلاك المحليين إلى جانب تأثيره السلبي على السيادة الوطنية. بتدخله في التأثير على القرارات السياسية في البلدان المضيفة.

وسيتناول هذا المطلب بالتحليل آثار اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول المضيفة[1].

### الفرع الأول :آثاره على مستوى العمالة.

إن الدراسات التطبيقية التي تناولت البعد التوظيفي للشركات متعددة الجنسيات لا تزال محدود. كما أن النتائج التي جاءت بها تلك الدراسات، كانت متباينة إلى درجة يصعب فيها تقييم مسألة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العمالة في البلدان المضيفة. وعلى العموم، فإن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العمالة ت تخذ الصيغة المباشرة، والصيغة غير المباشرة .كذلك فإن هذه الآثار ترتبط إلى حد ما بالأشكال التي يتخذها الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن آثاره في حالة إنشاء فرع أو مؤسسة

---

1 – karim khaddouj-l’impact des investissement directs etrangéres (IDE) sur la croissance de l’économie maroucaine- viiéme journées internatonales d’études jean monnet- université mohmed v souisi rabat maroc 4-5 juin 2008 -p 07.

الآثار Mergers and acquisition تختلف عن تلك الآثار التي تنتج في حالة اقتناء مؤسسة Greenfield المباشرة. تظهر الآثار المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على مستويات العمالة في الحالات التالية:

**أولا: حالة اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو قطاع معين لإنشاء وحدة إنتاج جديدة.**

فإنه يشكل جزءا مهما من تدفق رؤوس الأموال المستثمرة تسمح بتوفير مناصب شغل، وبالتالي يكون الاستثمار الأجنبي المباشر ذو تأثير إيجابي على مستوى العمالة، وهذا ما يظهر من خلال الاستثمارات الجديدة في بعض البلدان النامية كالصين، وإندونيسيا، وسنغافورة وأقطاب آسيوية أخرى.

**ثانيا: حالة اقتناء شركة موجودة.**

حيث يحتمل أن يتم قرار الاستغناء الجزئي أو حتى الكلي للعمال، مما يؤثر سلبا على مستوى العمالة .وفي هذه الحالة يظهر الأثر السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في اقتصاد الدولة المضيفة.

**ثالثا: طبيعة التكنولوجيا المستخدمة من طرف المستثمر الأجنبي.**

ففي حالة تبني تكنولوجيا ذات كثافة العمل، يؤدي ذلك إلى تشغيل اليد العاملة العاطلة مقارنة بحال لو تم استخدام تكنولوجيا ذات كثافة رأس المال، الأمر الذي يؤدي إلى تدني تشغيل اليد العاملة، وهو أثر سلبي لهذا النوع من الاستثمارات على مستوى العمالة.

وعلى الرغم من زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم بنسبة بين الفترة 1992 1985 ، إلا أن فرص العمل المعروضة من قبل الشركات الأجنبية لم تتعدى نسبة 12% في نفس الفترة، وهذا ما يؤكد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يهدد عالم الشغل في الدول المضيفة.

أما من حيث أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على رفع كفاءة العاملين، فإنه في هذا السياق تضمن الشركات المتعددة الجنسيات فرصة للعمالة المحلية لاكتساب الخبرات والمهارات المطلوبة، الأمر الذي ينعكس بصورة إيجابية على أداء الشركات المحلية بفعل ما يسمى بالتأثيرات الاحتكاكية، (Doing How) و،(Spillovers) الآثار غير المباشرة. تظهر الآثار المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العمالة في الدول المضيفة، سواء أكانت بشكل إيجابي أو سلبي، وذلك من خلال عرض الحالات التالية[1]:

[1] – دائرة التخطيط والاحصاء الامارتية ، الاستثمار الاجنبي المباشر في إمارة أبوظبي، دراسة تحليلية، اوت2008، ص20.

**1 -حالة العمالة المولدة بشكل غير مباشر في مجمل الاقتصاد الوطني :** بفعل تكريس الروابط بين الموردين المحليين وفروع الشركات الأجنبية، ويظهر ذلك من خلال إبرام عقود التوريد طويلة الأجل مع الشركات المحلية، مما يدفع هذه الأخيرة، وحفاظا على التزاماتها التعاقدية بتوفير فرص جديدة للعمل.

**2 -حالة الاستثمار الموجه للتصدير:** تساهم الشركات الأجنبية في فتح أسواق جديدة للتصدير في البلدان المضيفة، لما تمتلكه هذه الشركات من قوة في السوق العالمية، ولما تتمتع به البلدان المضيفة من مزايا نسبية، تتمثل في انخفاض تكاليف مدخلات الإنتاج بوجه عام .وقد استفادت دولا كثيرة مثل كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وماليزيا في الاشتراك في نظم الإنتاج العالمية تقع مراكزها الرئيسية خارج حدود هذه الدول، خاصة في صناعة الإلكترونيات في العالم، وقد أدى ذلك إلى استيعاب هذه الصناعة لأعداد هائلة من العمالة الفنية مما يعكس الأثر الإيجابي لهذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العمالة.

**3 -حالة المنافسة بين الفرع الأجنبي والشركة المحلية** :غالبا ما تحسم المنافسة بين الفرع الأجنبي والشركة المحلية في نفس قطاع الصناعة أو النشاط لصالح الفرع الأجنبي، نظرا لقدراته العالية في مجال الكفاءة والمهارات التنظيمية و التسييرية، وأمام عجز الشركة المحلية في م واجهة ومنافسة الفرع الأجنبي، يتحتم عليها الخروج من السوق، واتخاذ قرار الغلق وهو ما يؤدي إلى تسريح العمال، وبالتالي يكون الأثر سلبيا في هذه الحالة. وقد أكد هذه الحقيقة عبد السلام أبو قحف في عرضه لبعض التجارب الواقعية . ففي البرازيل اختفت من السوق خلال الفترة(1975–1970) ما يزيد عن 300 شركة وطنية تعمل قي مجال صناعة الأغذية( الصناعات الخفيفة )نتيجة المنافسة الشديدة بينها وبين الشركات متعددة الجنسيات

**الفرع الثاني: أثره على ميزان المدفوعات.**

يمكن تصنيف أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان مدفوعات الدول المضيفة إلى آثار سلبية وآثار إيجابية[1].

**أولا: الآثار السلبية.**

يرى أصحاب وجهة النظر المعارضة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا سلبيا على موازين المدفوعات، وذلك للأسباب التالية:

**1** إن الآثار الإيجابية على ميزان المدفوعات والمصاحبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي على المدى القصير، لا تلبث أن تتحول إلى الاتجاه المعاكس في المدى الطويل، عندما تبدأ تلك الاستثمارات بتحويل أرباحها

[1] – محمد صقر وآخرون، الاستثمارات الاجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصاديات النامية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 3، سوريا 2006، ص5.

وجانب من أصولها إلى الخارج. وخير شاهد على ذلك ما حدث في دول جنوب شرق آسيا، ولاسيما عقب الأزمة الآسيوية في عقد التسعينيات من القرن الماضي. علاوة على ذلك، فإن نشاط الشركات المتعددة الجنسيات يؤدي إلى زيادة واردات الدولة المضيفة من السلع الوسيطة والخدمات في حالة عدم توفر كل العناصر محليا، أو عند ارتفاع تكلفة الحصول عليها من طرف الشركات الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى استنزاف العملة الأجنبية للدول المضيفة.

**2** إن الاستثمارات الأجنبية وبسبب ما تتمتع به من روابط أمامية وخلفية ضعيفة مع الاقتصاد المحلي، فإنها تعتمد في إنتاجها على المواد الأولية والسلع الوسيطة المستوردة من الخارج، مما يخلف آثارا سلبية على الصناعات الوطنية العاملة في تلك الأنشطة وكذلك على موازين المدفوعات لتلك البلدان من خلال زيادة عجزها التجاري مع الخارج؛

**3** تقوم الشركات متعدد ة الجنسيات بإتباع سياسة تسعيرية للصادرات والواردات، حيث تعمد الشركة الأم إلى تسعير الصادرات من السلع والخدمات من بعض فروعها بأقل من قيمتها الحقيقية، أو أدنى من السعر المطبق عالميا، وتلجأ الشركة الأم إلى تسعير وارداتها إلى الفروع بأسعار أعلى من السعر المطبق عالميا، والدافع وراء هذه السياسة هو محاولة الشركات متعددة الجنسيات نقل العبء الضريبي من دولة ذات معدلات مرتفعة إلى أخرى بمعدلات منخفضة، أو كوسيلة مستترة لنقل الأرباح من الدولة المضيفة إلى الدولة الأم.

**4** قد لا تلتزم الشركات الأجنبية بإعادة جزء من أرباحها التي تحققها تلك المشاريع في البلدان المضيفة . وفي هذه الحالة فإن الأثر السلبي قد يمس ميزان المدفوعات .ويزداد هذا الأثر السلبي على ميزان المدفوعات كلما كانت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول المضيفة أقل من الأرباح المحولة منها .وقد وجدت أدلة إحصائية تثبت هذا الأثر.

والجدول الآتي يوضح ذلك:

**جدول رقم (1):**

**مخرجات رؤوس الأموال الأجنبية الناتجة عن تحويل الأرباح من الدول النامية إلى الخارج.**

**الوحدة :مليار دولار**

| السنوات | تدفق الاستثمارات الواردة للدول النامية | تحويل الأرباح منها إلى الخارج |
|---|---|---|
| 1970 | 2.2 | 6.4 |
| 1980 | 5.2 | 24.1 |
| 1987، 1992 متوسط سنوي | 28.9 | 16.8 |
| 1993 | 66.6 | 23.3 |
| 1994 | 77.9 | 25.4 |

**Source**: Denis TERSEN, Jean LUC- BRICOUT, **Investissement international**, (Paris: Armand Colin, 1996), p.191

من خلال الجدول، يتضح أن الأرباح المحولة إلى الخارج قد فاقت تدفقات رؤوس الأموال.

الواردة إلى الدول النامية في الفترة بين 1970 و 1980 ، وذلك خلافا للفترتين (1987- 1992) و(1993-1994) أين لم تمثل هذه التحويلات سوى ثلث التدفقات الواردة إلى البلدان النامية. إذا كانت الدولة المضيفة تطبق نظام سعر الصرف الثابت، فإن صافي الزيادة في الطلب على العملات الأجنبية الناتج عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة يؤدي إلى تقليص الفائض وزيادة عجز ميزان المدفوعات.

**ثانيا: الآثار الإيجابية.**

بالرغم من بعض الآثار السلبية التي يحققها الاستثمار الأجنبي المباشر على موازين مدفوعات الدول المضيفة، إلا أن هناك آثارا إيجابية لهذا النوع من الاستثمار نذكر منها ما يلي[1]:

1 قيام الاستثمار الأجنبي المباشر بإنشاء وحدات إنتاجية محلية لإحلال الواردات، فإن ذلك يغني الدولة المضيفة عن تخفيض نفقاتها بالعملة الصعبة لأجل استيراد سلع كانت سابقا لا تستطيع إنتاجها محليا بسبب افتقادها لمتطلبات ذلك، أو حتى في حالة قدرتها على إنتاج تلك السلع، ولكن بتكلفة مرتفعة، وهو ما يؤدي إلى اقتصاد في العملة الأجنبية، ومنه يكون له أثر إيجابي على ميزان المدفوعات وتخفيف مشكلة قلة النقد الأجنبي؛

[1] – محمد صقر وآخرون، نفس المرجع، ص 9.

2 استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التصدير يؤدي إلى زيادة صادرات الدولة المضيفة من السلع والخدمات إلى الخارج، وبالتالي الحصول على موارد من العملة الصعبة، وهو ما يؤثر إيجابيا على ميزان المدفوعات؛

3 قيام الشركات الأجنبية ببيع عملاتها الأجنبية للحصول على العملة المحلية( الوطنية )التي تحتاجها لتمويل مدفوعاتها المحلية؛

4 التزام الشركات الأجنبية بإعادة استثمار جزء من أرباحها المحققة داخل الدولة المضيفة؛

5 وعلى العموم، ولكي تتفادى البلدان المضيفة الآثار السلب ية المحتملة على موازين مدفوعاتها، يجب أن تستهدف أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتلاءم وتحقيق أهدافها الإستراتيجية التنموية الشاملة، مع مراعاة استخدام معيار التكلفة /العائد، وهذا لتوليد أكبر المنافع من اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

**الفرع الثالث : أثره على الوضع التكنولوجي في البلدان المضيفة.**

تعتبر مسألة تحويل التكنولوجيا، من المسائل الهامة التي ظلت تشغل بال واضعي سياسات التنمية في البلدان النامية، ولاسيما عقب مرحلة التحرر السياسي لهذه الدول من هيمنة الاستعمار الأجنبي. وقد أثبتت مختلف الدراسات التي خصت العلاقات الاقتصادية الدولية وقضايا التنمية والتخلف أن هناك تباين واضح بين الدول المتقدمة والدول النامية، وقد أرجع ذلك التباين إلى الثورة العلمية والمعلوماتية، وما أصطلح عليه فيما بعد بالفجوة التكنولوجية.

وهناك العديد من الطرق التي يتم بواسطتها نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة صاحبة الاختراع إلى الدول النامية، منه[1]:

- الواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية؛
- التراخيص الممنوحة من قبل الشركات الأجنبية لفائدة الشركات المحلية؛
- اتفاقيات الشراكة والتعاون بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية؛

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم القنوات الناقلة للتكنولوجيا، وذلك للأسباب:التالية1

- أن التكنولوجيا الجديدة كثيرا ما تكون مكلفة وغير متاحة تجاريا، إذ تفرض الشركات صاحبة الاختراع احتكارا على معارضيها، وقد لا تسمح باستخدامها عن طريق التراخيص، كذلك تكون التكنولوجيا المنقولة بواسطة الفروع أكثر حداثة من تلك المباعة عن طريق الاتفاقيات؛

---

[1] – أحمد غنيم، سبل تقييم التكنولوجيا المناسبة في الصناعات، دار النهضة للنشر والتوزيع القاهرة 2007، ص 122.

-يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق أو إيجاد المنافسة بين الشركات الأجنبية وباقي الشركات المحلية، وتعتبر هذه المنافسة ضرورية لانتشار التكنولوجيا؛

-كما يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تدريب العمالة وتكوين وتدريب المهارات، ونقل طرق الإنتاج الحديثة، وهو ما لا يتحقق للدول النامية نظرا لتخلفها التكنولوجي .كما أن مصادر التمويل الدولية الأخرى كالاستثمارات المالية المحفظة والديون، والتجارة في السلع والخدمات، ليست من القنوات الملائمة لنقل مثل هذه التكنولوجيا.[1]

إن السؤال الذي يطرح في هذا السياق هو إذا كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي إحدى القنوات الرئيسية الملائمة لنقل التكنولوجيا كما تم الإشارة إليه سابقا، فما هي الآثار التي تصاحب النقل التكنولوجي على اقتصاديات البلدان المضيفة؟

هناك العديد من الدراسات التي أجريت لقياس تأثير عوائد تكنولوجي ا الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات البلدان المضيفة .ومن أهم هذه الدراسات نذكر[2]:

دراسة HONG سنة1997: والتي أوضحت أن نجاح قطاع الإنتاج الكوري في تحفيز النمو الاقتصادي، كان بسبب استفادته من التكنولوجيا والمهارات الإدارية بفضل تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر

كما أوضحت دراسة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) عام 1998 أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي من خلال استقطاب رأس المال المادي، والتكنولوجيا الحديثة، إذ ترتب عن التكنولوجيا زيادة تنافسية الشركات المحلية في الأسواق العالمية ..وقد شملت تلك الدراسة أربع دول آسيوية هي : الصين، وماليزيا، وسنغافورة، وتايلاند

كما قام كل من Whaleeو Borzentein بدراسة لعينة مكونة من 69 دولة نامية، وأظهرت النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر قد تساهم في تحقيق زيادة معدل النمو لتلك البلدان، إذا توافرت لديها الطاقة الاستيعابية للتكنولوجيا. وعلى العموم، فإن إنجاح نقل التكنولوجيا ليست من الأمور الميسرة، إذ يتطلب ذلك وجود نظام وطني للإبداع National innovation System في البلدان المتلقية يسمح باستيعاب التكنولوجيا المنقلة له، وتحديد أنماط التكنولوجيا المحولة التي يمكن تستوعبها البيئة المحلي وتستغل بشكل فعال في تنمية بنية البحث والتطوير وقد أشار تقرير الأونكتاد(2006) إلى أن بناء مثل ذلك النظام سيؤدي إلى توطين نشاطات البحث والتطوير للشركات

[1] - André Tiano ; Transfert de technologie industrielle ; Economica ; Paris ; 1981 ; P 36.

[2] - André Tiano ; op cit; P 77.

المتعددة الجنسيات في البلدان النامية، وهو ما حصل فعلا، حيث استفادت كل من الصين والهند على ما يقارب من ثلاثة أرباع من مشاريع البحث والتطوير المعروضة عالميا بين عامي 2002-2004 وفي الصين، تم إنشاء 700 مركز للبحث والتطوير من قبل فروع الشركات الأجنبية، وذلك
لغاية نهاية عام . 2004 وبلغت قيمة استثمارات البحث والتطوير من طرف الشركات الأجنبية بحوالي 4 ملايير دولار في جوان 2004. ويشير نفس التقرير إلى ضعف منطقة إفريقيا كوجهة لتوطين نشاطات البحث والتطوير من طرف الشركات الأجنبية بسبب ضعف القدرات الوطنية، وقلة الميكانيزمات المتوفرة. للمؤسسات المحفزة لهذا النوع من نشاط الشركات الأجنبية.

ومع ذلك، فإن الشركات الأجنبية تبدي بعض التحفظ من عمليات نقل التكنولوجيا، عندما تخشى من إمكانية استفادة الشركات المنافسة في الدول المضيفة من معارفها التكنولوجية المحولة، وهذا ما يمنعها من تحويل التكنولوجيا المتطورة إلى الدول النامية .كما أن ضعف النظام الوطني لحماية الملكية الفكرية، يعتبر من الأسباب التي تعيق تحقيق هذا النوع من التحويل.

وبالموازاة مع ذلك، تبدي بعض الدول النامية قلقها من طبيعة التكنولوجيا المحولة إليها، والتي عادة لا تتلاءم مع ظروفها ولا تخدم استراتيجيات التنمية الاقتصادية لديها .إذ تحول إليها التكنولوجيا المتقادمة، والتي تخلت عنها الشركات متعددة الجنسيات منذ أمد بعيد، كما أن الإمكانيات المالية لهذه الدول كثيرا ما تقف عائقا أمام استغلال براءات الاختراع بشكل يتناسب مع إمكانياتها المحدودة، من حيث الموارد المالية أو البشرية القادرة على استيعاب التكنولوجيا المحولة.

كما يلاحظ أن هناك تعارض في الأهداف داخل الدولة المضيفة، ففي حين تهدف هذه الدول إلى استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة كثيفة العمل، وهو ما يحقق لها الامتصاص النسبي للبطالة، وهذا أثر إيجابي، إلا أن تحقيق ذلك الهدف يكون على حساب نقل التكنولوجيا المتطورة، والذي عادة لا يصاحب هذا النوع من الاستثمار ، إذ يتم اكتساب تكنولوجيا ذات مستوى منخفض، وهو ما يسجل أثرا سلبيا[1].

وعلى العموم، يتضح أن درجة استفادة البلدان النامية من التكنولوجيا المحولة متباينة، فهناك بعض الدول) الدول المصنعة حديثا (تمكنت من استيعاب التكنولوجيا نظرا لتوفرها على البنية الملائمة والقدرات المحلية القادرة على الاستفادة منها، في حين لم تستطع أغلبية تلك البلدان من الاستفادة من التكنولوجيا، نظرا لمحدودية الموارد المالية والبشرية المؤهلة والقادرة على استيعاب التكنولوجيا . وعلى ذلك، يتعين على هذه

[1] – رضاء عبد السلام، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية، مصر، 2007، ص 69.

البلدان القيام بمزيد من الجهود لتنمية قدراتها الوطنية في هذا المجال، وتكييف التكنولوجيا المستوردة لتتوافق مع تركيبة عوامل الإنتاج المتاحة في هذه البلدان.

**الفرع الرابع : أثره على النمو الاقتصادي في البلدان المضيفة.**

نظرا لأهمية النمو في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، فقد أصبح من الضروري على واضعي السياسات الاقتصادية في هذه البلدان البحث عن المصادر التي تؤدي الى تحقيق ذلك الهدف ومن بين تلك المصادر الاستثمار الأجنبي المباشر .وفي هذا السياق، يثار التساؤل التالي:

ما هو أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو؟ وهل تؤدي تدفقات تلك الاستثمار إلى زيادة معدلاته؟ للإجابة على هذا السؤال، فقد أجريت العديد من الدراسات لقياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على خلق العوائد الإنتاجية وتأثير ذلك على النمو الاقتصادي في البلدان المضيفة، ومن بين أهم تلك الدراسات نستعرض ما يلي:

لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في هذه البلدان، وخلصت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو، ولكن ذلك يتوقف على رصيد رأس المال البشري المتوفر في البلدان المضيفة.

دراسة De MELLO عام 1999، وتناولت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتراكم رأس المال ونمو الإنتاجية، وشملت الدراسة عينة من 15دولة متقدمة و17 دولة نامية خلال الفترة 1990– . 1970، وأوضحت هذه الدراسة اختلاف العلاقة بين مجموعات الدول[1]

كما قام Borenztein وآخرون عام 1998 بدراسة على عينة تتكون من 69 دولة نامية لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في هذه البلدان، وخلصت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو، ولكن ذلك يتوقف على رصيد رأس المال .البشري المتوفر في البلدان المضيفة.

وتظهر إحصاءات الأونكتاد حول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أن النمو الاقتصادي هو المحفز لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وليس العكس .وبعبارة أخرى، فإن الدول التي تتمتع بمعدلات نمو مرتفعة هي التي تستقطب أكبر قدر من الاستثمار الأجنبي المباشر، وبذلك يصبح هذا الأخير متغيرا تابعا وليس مستقلا، وأن الدول ذات المعدلات المنخفضة من النمو لم تحقق إلا قدرا يسيرا من تلك التدفقات.

[1] – شوام بوشامة، مدخل في الاقتصاد العام، الطبيعة، الجزء الثاني، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران 2000، ص، 445

**الفرع الخامس: الآثار المتنوعة الأخرى للاستثمار الأجنبي المباشر.**

إن الخصائص التي تتمتع بها الاستثمارات الأجنبية المباشرة من كبر رأس المال والإدارة المنظورة والتفوق التكنولوجي، يجعل من تأثيرها ليس فقط على المستويات الاقتصادية فحسب بل تتعدى إلى الجوانب الاجتماعية والبيئية، والمتمثلة في[1]:

**أولا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البيئة.**

إن من الأسباب التي تدفع المستثمرين الأجانب التوطن في الدول النامية هي القيود المفروضة عليهم من دولهم الأصلية للمحافظة على البيئة، وصناعة البتر وكيماوية في تفاقم مشكلة البيئة في الدول النامية.

**ثانيا: اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستهلاك المحلي والادخار المحلي.**

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على تفاوت توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية المختلفة ويتوسع عبر الزمن، ويوفر بيئة جديدة تقوم على التقليد التي تعمل على زيادة مستوى الاستهلاك الترفي وتخفيض الادخار الوطني، مما يحدث تشويها في نمط الاستثمارات المحلية، وهذا ما أكدته دراسة الاقتصادي (جوبتا)، أما الاقتصادي (جوستاف بابنيك) فإنه يؤكد على العلاقة العكسية بين رأس المال الأجنبي (وبضنه الاستثمار الأجنبي المباشر) والادخار المحلي في الأقطار النامية، ويرجع ذلك إلى مجموعة عوامل منها: الحروب والاضطرابات، ومعدلات التبادل التجاري ومدى التغيير فيها، خاصة في الأقطار النامية المعتمدة بشكل كبير على قطاع التصدير، والمتغيرات الخارجية كحدوث الكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية[2].

**ثالثا: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر الاجتماعية والثقافية.**

يترتب على وجود الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة لها، تأثير على البني الاجتماعية، بالإضافة إلى نقل بعض الأفكار والآراء القائمة من مجتمعات تلك الاستثمارات جراء نقل اللغة والثقافة الخاصة بالدول المصدرة للاستثمار بالوسائل المقروءة والمسموعة إلى مجتمعات البلدان المضيفة.

1 – ساعد محمد الكواز، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الأقطار النامية، مداخلة في الملتقى الدولي الثاني حول إشكالية النمو والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جمعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 14و15 نوفمبر 2005. ص 65.

2 – ساعد محمد الكواز، مرجع سابق، ص 68.

## المطلب الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

سوف نقوم في هذا المطلب بدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وذلك بتوضيح الآليات التي يعمل من خلالها التقدم التكنولوجي المصاحب للاستثمار الأجنبي المباشر على تحفيز النمو.

### الفرع الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر وعوائد التقدم التكنولوجي.

يصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر استخدام تكنولوجي متقدمة في مجال الإنتاج، والناتجة عن زيادة الإنفاق عن البحوث والتطوير من قبل الشركات القائمة بالاستثمار الأجنبي المباشر، لقد أشار **Ghura** عام 1997, إن التغيير التكنولوجي يعد بمثابة متغير داخلي، وان زيادة رأس المال الخاص بما في ذلك (**IDE**) يؤدي إلى زيادة المستوى التكنولوجي للاقتصاد ككل وبالتالي مزيد من النمو الاقتصادي على مدى مساهمتها في أحداث عوائد لدى الشركات المحلية او ما يسمى بالآثار الخارجية الموجبة، وعلى مدى الإحلال والتكاملية بين التكنولوجيا الحديثة والمصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر والتكنولوجيا المطبقة في الشركات المحلية في الدول المضيفة.

لقد أجريت في هذا الإطار العديد من الدراسات لقياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على خلق عوائد الإنتاجية وتأثير ذلك على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة، إذ وجد في دراسة لكل من **Haddad and Harrison** عام 1933 لاختبار العوائد على الصناعة في المغرب خلال الفترة (1985–1989)، إن العوائد لا تحدث في جميع القطاعات الصناعية، حيث اختلفت العوائد وفقا للمقومات التي يمتلكها كل قطاع. كما توصل **Blonstron عام 1986** إلى إن الاستثمار الأجنبي أدى إلى انخفاض الإنتاجية في القطاعات التي اتسمت ببساطة التكنولوجيا المستخدمة، لعدم قدرة تلك القطاعات على استيعاب التكنولوجيا الحديثة المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي يعني أن الأثر الموجب لل **IDE** يظهر بشكل واضح في القطاعات ذات المقومات التكنولوجية الكبيرة.

### الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة.

تعتبر التجارة الخارجية القناة التي ينتقل من خلالها تأثير الاستثمار الأجنبي إلى النمو الاقتصادي في الدول المضيفة ، ويهتم الفكر الحديث في تناوله للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، بمعرفة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة، وذلك للكشف عن طبيعة هذه العلاقة (بالسلب أو الإيجاب)، وما لذلك من تأثير مختلف على النمو الاقتصادي.

يؤدي الاستثمار الاجنبي المباشر الى انخفاض واردات الدولة و/ أو زيادة صادرات الدول المضيفة، وبالتالي يعتبر بديلا للصادرات المحلية الى الاسواق الخارجية، ويحفز ذلك على مزيد من النمو في الدول المضيفة[1].

ولاختيار تأثير **IDE** على التصدير، ينبغي التفرقة بين الاثر المباشر على التصدير في زيادة شركات الاستثمار الاجنبي المباشر في الاسواق الخارجية[2].

اما بالنسبة للأثر غير المباشر على الصادرات والنمو فينشأ بسبب مجموعة من المزايا المصاحبة ل **IDE** بالنسبة للشركات المحلية من خلال:

- نقل التكنولوجيا الحديثة في مجال الانتاج التصديري الى الشركات المحلية، بالشكل الذي يؤدي الى تغيير الخصائص التكنولوجية للمنتجات المحلية وعناصر الانتاج
- نقل المهارات الادارية الى الدول المضيفة ،
- استفادة الشركات المحلية من حلقات الاتصال التي تمتلكها شركات الاستثمار الاجنبي المباشر في الاسواق الخارجية .

اما عن تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على واردات الدولة المضيفة، فيلاحظ ان الواردات كانت الدولة المضيفة تقوم باستيرادها قبل قدوم الاستثمار الاجنبي المباشر قد لا تقوم باستيرادها او تنخفض وارداتها منها .

ومن هنا تبرز اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في تحفيز النمو من خلال دوره في زيادة الصادرات وخفض الواردات من السلع النهائية، كذلك يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر حلقة وصل بين التجارة والنمو وذلك كما اوضحت دراسة Vam vakidis عام 1999.

**الفرع الثالث: الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو في ظل اختلاف استراتيجية التصنيع.**

حاول Bhagwati عام 1978 توضيح اختلاف تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدولة المضيفة باختلاف استراتيجية التصنيع، اذ افترض ان كفاءة ذلك الاستثمار في احداث النمو تختلف باختلاف استراتيجية التصنيع، اذ افترض ان كفاءة الاستثمار في احداث النمو تختلف باختلاف استراتيجية التصنيع سواءا اكانت تشجيعا للصادرات او احلالا للواردات، وتوصل Bhagwati الى انه عند التوازن فان الإستراتيجية الأولى من المحتمل ان يترتب عليها حدوث زيادة

---

[1] - WTO " investment " Annual Report. 1996. http://www.wto.org/archives/ chpiv htm october 9 pp2.2. .

[2] –UNCTAD (2000),"Internationnal Investment Agreement : Multilateral Framwork on Investment"

في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدولة المضيفة، والعمل على زيادة صادرات الدولة المضيفة وبالشكل الذي يحفز النمو الاقتصادي، كما ان ذلك التاثير على النمو سيكون اكبر في الاستراتيجبة الأولى مقارنة بالثانية[1].

اذن الاستثمار الأجنبي المباشر يتدفق بمقدار اكبر الى الدول التي تتبع إستراتيجية التصنيع لتشجيع الصادرات، مقارنة بإستراتيجية التصنيع لإحلال محل الواردات، ومن هنا فإنه لتحفيز النمو ينبغي على الدولة المضيفة إتباع إستراتيجية التصنيع لتشجيع الصادرات لتحقيق الاستفادة الموجودة من تدفقات **IDE** .

**الفرع الرابع: الاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار المحلي.**

وفقا للنظرية الاقتصادية فإن زيادة الاستثمار المحلي تؤدي الى زيادة الدخل (علاقة مضاعف) ومن ثم زيادة معدل النمو والعكس صحيح، ونفس الشيء ينطبق على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن: **I=Id +Ir**

إذ تشير **I** إلى الاستثمار المحلي الاجمالي، **Id** تمثل الاستثمار المحلي من قبل الدولة المضيفة و **Ir** تمثل الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن المفترض ان يتم تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر بواسطة رؤوس أموال أجنبية من قبل المستثمرين الأجانب، لكن الملاحظ في الآونة الأخيرة أن المستثمرين الأجانب يلجؤون إلى تمويل جزء من استثماراتهم المباشرة عن طريق الاقتراض من السوق المحلي للدولة المضيفة من مؤسسات الإقراض المختلفة .

وبالتالي فإن جزء من المدخرات المحلية يتم توجيهها إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي يترتب عليه حرمان المستثمرين المحليين من تمويل استثماراتهم.

إحدى المشاكل المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في مدى مزاحمة الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار المحلي في الدول المضيفة، بعنى هل الاستثمار الاجنبي له اثر مثبط ام اثر تحفيزي للاستثمار المحلي؟ كما يطلق على تلك العلاقة بأثر الاحلال و"التكاملية" بين الاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار المحلي في الدولة المضيفة، وما لذلك من تأثير على النمو الاقتصادي

[1]– جمال محمود عطية عبيد، حوافز الاستثمار الاجنبي المباشر على النو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه، جامعة حلوان: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2002، ص 32.

في الدولة، ومن هنا تؤثر طريقة تمويل الاستثمار الاجنبي المباشر على تحديد الاثر التكاملي والأثر الإحلالي لهذا الاستثمار مع الاستثمار المحلي[1].

والأثر الاحلالي ينشأ عندما يتم تمويل جزء من خلال الاقتراض من السوق المحلي في الدولة المضيفة، وعندما لا تقوى الشركات المحلية على الصمود امام منافسة الشركات الاجنبية التي تمتلك التكنولوجيا المتقدمة مقارنة بمثيلاتها في الدول المضيفة[2].

أما الأثر التكاملي فينشأ عندما يتم تمويل الاستثمارات الاجنبية المباشرة من رؤوس أموال أجنبية فقط، وعندما تمتلك الشركات المحلية تكنولوجيا تمكنها من الصمود امام المنافسة مع الشركات الأجنبية، أو عند وجود اثر عوائد الإنتاجية الذي يحفز الشركات المحلية على زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير لاستخدام تكنولوجيا متقدمة.

ولقد أبرزت الدراسات التطبيقية الحديثة ان درجة استفادت الدول المضيفة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو، تتوقف على نوعية العلاقة بينه وبين الاستثمار المحلي (تكاملية او إحلال ). وفي الحالة الأولى فإن وجود المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول المضيفة تحقق الأهداف الموجودة منه في تحفيز النمو الاقتصادي.

أما في الحالة الثانية (الإحلال) فإنه يحول دون حصول الدول المضيفة على تحقيق أهدافها الموجودة، وهنا يعتبر هذا الاستثمار مثبطا للنمو الاقتصادي دون ان يكون محفزا له.

---

1 –Agosin.M.R and R.Mayer : "Foreign Investment in Developing countries : Does crowd in Domestic Investment?" UNCTAD Discussion paper N°146. February 2002 p 11

2– جمال محمود عطية عبيد، مرجع سابق ، ص 149

**خلاصة الفصل:**

تتجلى أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كونها عملية شراكة مابين الدول المضيفة والمستثمر الأجنبي، يسعى فيها كل طرف على تحصيل فوائد معينة من خلال المشاريع الاقتصادية المقامة.

فالمستثمر الأجنبي يسعى من جهته الى أخذ مكانه في السوق الداخلي، مستفيدا من العوائد المالية ومن انخفاض التكاليف المتمثلة في اليد العاملة والموارد الطبيعية الأخرى الموجودة، وكذامن ميزات حجم السوق المحلي وتفادي الاجراءات الضريبية والجمركية التي تصاحب عمليات التصدير.

أما الدول المضيفة من جهتها تسعى الى تشجيع محرك آخر من محركات التنمية الاقتصادية، إضافة إلى توفير مناصب الشغل والتخفيض من مستويات الفقر، وكذا الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة التي تتمتع بها البلدات المتقدمة.

وتبقى هذه الايجابيات رهن التزام المستثمر الاجنبي بالقوانين الداخلية للدولة المضيفة من جهة بالإضافة الى تحسين إطار المناخ الاستثماري، والذي يلعب دور هام في تحديد حصة كل قطر من أقطار العالم من الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

وعليه وأملا منها في زيادة حصتها من التدفقات العالمية من الاستثمارات الاجنبية المباشرة، فقد اتخذت العديد من الدول النامية بعض الخطوات والإجراءات التي من شأنها تحسين بيئة الأعمال، وجذب الحجم الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا بتوفير جميع الظروف السياسية والاقتصادية والقانونية المواتية للمستثمر الأجنبي .

# الفصل الثانــي:

# تكنولوجيا المعلومات والاتصال ونقل التكنولوجيا

**تمهيد:**

لقد تعاظم في الوقت الحالي اعتماد المجتمع المنظم على التكنولوجيا بكل أنواعها حتى أصبحت ضرورة ملمة من ضروريات العصر خاصة بالمقارنة مع دورها الفعال في مختلف الميادين: اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، سياسية،....، وكلما زادت حاجة الإنسان والمؤسسات لهذه التكنولوجيا كلما زادت استمراريتها واستخدامها وبالتالي تطويرها، ومع تطور الوسائل الالكترونية في المجتمعات الحديثة واستخدامها في المعالجة الرقمية للبيانات، زادت أهمية تكنولوجيا الإعلام والاتصال حتى صارت فيما هي عليه الآن تتزايد بذلك تسابق المؤسسات على اختلافها من اجل مسايرة واقتناء احدث ما توصل إليه التقدم في هذا المجال وزادت معه الكثير من الشركات المستثمرة في هذا المجال.

وإذا أتينا لى قطاع الاتصالات فنجد أنه شهد في فترة قصيرة تحولات حاسما بفضل التطورات التكنولوجية التي يقوم عليها، حيث أصبح يشكل البنية التحتية لما يعرف اليوم بالاقتصاد الجديد، أو اقتصاد المعرفة، الذي شهده هذا القطاع ومدى مساهمته في جميع القطاعات وحاصة في ظل استخدام الأقمار الصناعية، والالياف الضوئية، الهاتف النقال، كل هذا وضع القطاع أمام تحد جديد ألا وهو امتلاك تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

ونظرا لأهمية هذا الجانب الذي يعد لازمة حتمية لتطور المؤسسات ومختلف التكنولوجيات ودفع عجلة التنمية والاستقرار في الوقت الحالي.

لقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية حيث يتضمن:

المبحث الأول: ماهية التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات.

المبحث الثاني: مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

المبحث الثالث: التطور التاريخي للتكنولوجيا الحديثة للاعلام والاتصال ونقل التكنولوجيا.

## المبحث الأول: ماهية التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات.

قبل التطرق إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال، سنحاول التعرف على أهم المصطلحات، وذلك بتناول كل مصطلح على حدى رغم ارتباطها ببعضها، أي محاولة معرفة ماهية: التكنولوجيا، والمعلومات، الاتصال وذلك بتناول المطالب التالية:

### المطلب الأول: مفهوم التكنولوجيا.

من الخطأ أن نربط بين مصطلح التكنولوجيا والاختراعات الحديثة وذلك باعتبار أن المنظور التاريخي يقول أنها لن تكون آخر الاختراعات في سلسلة تطور مراحل المجتمع الإنساني وبالتالي فالتكنولوجيا بمعنى كل ما يستعين به الإنسان للقيام بأعمال لتعيين أعضاءه وقواه الجسمية قد وجدت منذ البداية مع الإنسان، كما ارتبط معناها و مضمونها مع الإنسان، كما ارتبط معناها ومضمونها مع طبيعة المرحلة التاريخية ومستوى تطور الحياة الاجتماعية، إلا انه يجب أن يأخذ في الاعتبار بأن نوعية الوسائل التي يعتمد عليها لسد هذا العجز تتغير في طبيعتها وفي مداها تبعا لظروف كل عنصر، والبعد الاجتماعي له دور كبير في تحديد مستوى التكنولوجيا المطلوبة والمتوافقة مع مستوى العنصر لتتماشى مع قدرات الإنسان والوفاء باحتياجاته [1].

**الفرع الاول: تعريف التكنولوجيا.**

تتعدد تعريفات التكنولوجيا وتختلف باختلاف الزمان والمكان، وكذا اختلاف الشخص او الهيئة القائمة بالتعريف، وعليه سنحاول إدراج التعاريف التالية:

ونبدأ بالتعريف اللغوي للتكنولوجيا، فالموسوعة العلمية لمبادئ علم الاجتماع الصادر في 1992 تعرف التكنولوجيا بأنها "مثل المكون التنظيمي للمعرفة التي يتم تطويرها للاستفادة منها في معرفة كيفية إنتاج سلع مادية نافعة، وأن التغيير التقني يمكن توجيهه من أجل تحقيق غايات معينة، وأن التحكم الواعي للتقنية بأنه الوسائل والفعاليات التي تستخدمها الإنسان في تطوير بيئته وتبديلها بما يتلاءم مع حاجاته وأغراضه"، وقد قوبل هذا التعريف بانتقادات عدة حيث ترى غالبية الكتب بأنه لا يدخل في مضمون المفهوم تركيباته وأبعاده [2].

---

1 – جمال ابوشنب، العلم والتكنولوجيا والمجتمع منذ البداية وحتى الآن، دار المعرفة الجامعية، مصر 1999، ص28.

2 – علي محمد منصور، مبادئ الادارة (اسس ومفاهيم)، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط1، 1999، ص ص 283-284 .

بينما إذا تم الرجوع إلى تعريف التكنولوجيا في بعض القواميس الاقتصادية يمكننا أن نخلص إلى التعريف التالي: هو أن التكنولوجيا فرع من المعرفة يتعامل مع العلم والهندسة، وتطبيقاتها في المجال الصناعي، فهي تطبيق للعلم[1].

كما عرف محمد عاطف بحيث التكنولوجيا في قاموسه علم الاجتماع "بأنها المعرفة المنظمة التي تتصل بالمبادئ العلمية والاكتشافات فضلا عن العمليات الصناعية ومصادره القوة وطرق النقل والاتصال الملائمة لإنتاج السلع والخدمات، كما أشار إلى أنها لا تهتم فقط بوصف العمليات الصناعية ولكنها تتبع تطوراتها، وبالتالي فان التكنولوجيات تكشف عن أسلوب الإنسان في تعاملاته مع الطبيعة والتي من خلالها يدعم استمراريتها في الحياة[2].

كما يضيف فرانسوا روسو إن التكنولوجيا: "مجموعة من العناصر تمزج فيما بينها وهذه العناصر هي: تدوين القوانين، الشرح، التركيب، والاقتراح، التكنولوجيا تتجلى كوسيلة لرفع إنتاجية العمل ووضع موارد العلم في خدمة التقدم وترقية الإنسان"[3] .

بينما عرف بعض الأخصائيين التكنولوجيا: هي الجهد المنظم الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية بالمعنى الواسع الذي يشمل الخدمات والأنشطة الإدارية والتنظيمية والاجتماعية وذلك بهدف التوصل إلى أساليب جديدة يفترض أنها أجدى للمجتمع [4].

وخلاصة لما جاء سابقا تجدر الإشارة إلى انه يمكن حصر التكنولوجيا ضمن ثلاث مفاهيم رئيسية:

- التكنولوجيا كعمليات: وذلك في ظل استخداماتها لإغراض عملية.
- التكنولوجيا كنواتج: ونعني المواد التي تنتج عن التطبيقات المختلفة عن المعرفة العلمية.
- التكنولوجيا كعمليات وكنواتج: وهو المفهوم الذي يشمل المفهومين السابقتين ويشير إليهما معا.

**الفرع الثاني: أنواع التكنولوجيا.**

يتم تصنيف التكنولوجيا على أساس عدة معايير منها ما يلي[5]:

1- على أساس درجة التحكم، نجد هناك:

---

[1] - عبد الحميد بهجت فايد: إدارة الانتاج، مكتبة عين شمس، مصر، 1997، ص 80 .

[2] - محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة، مصر، 1995، ص 484.

[3] - WWW.logine.com/Cno/Cno031.Htm.

[4] -جمال أبوشنب، مرجع سابق، ص 81 .

[5] - عبد الحميد بهجت فايد، مرجع سابق، ص 83 .

1-1 التكنولوجيا الأساسية: وهي تكنولوجيا مشاعة تقريبا، وتمتلكها المؤسسات الصناعي والمسلم به أن درجة التحكم فيها كبيرة جدا.

2-1 تكنولوجيا التمايز: وهي عكس النوع السابق، حيث تمتلكها مؤسسة واحدة أو عدد محدود من المؤسسات الصناعية، وهي تكنولوجيا تتميز بها عن بقية منافسيها المباشرين.

2- على أساس موضوعها:

1-2 تكنولوجيا المنتوج: وهي التكنولوجيا المحتواة في المنتج النهائي والمكون له 2-2 تكنولوجيا أسلوب الإنتاج: وهي تلك التكنولوجيا المستخدمة في عمليات الصنع والتركيب والمراقبة.

3-2 تكنولوجيا التسيير: وهي التكنولوجية المستخدمة في معالجة مشاكل التصميم والتنظيم وتسيير تدفقات الموارد، ومن أمثالها البرامج و التطبيقات التسييرية (نظم دعم القرارات ، نظم دعم المديرين...).

4-2 تكنولوجيا التصميم: وهي التي تستخدم في نشاطات التصميم في المؤسسة، كالتصميم بمساعدة الحاسوب.

5-2 تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: وهي التي تستخدم في معالجة المعلومات والمعطيات ونقلها، حيث تتزايد أهميتها باستمرار نظرا للدور التي تلعبه في جزء من عملية التسيير، الذي يعتمد على جمع وبث ومعالجة المعلومات، وهناك معايير أخرى مثل: على أساس درجة التعقيد، على أساس كثافة رأس المال.

ركز بعض الباحثين على درجة الحرية والاختيار الممنوح للعاملين، كما ركز البعض الآخر على درجة الآلية والميكنة فيما يخص طرف قياس التكنولوجيا كما يمكن إعطاء تصنيفين لتطبيقهما على كل المنظمات الإنتاجية والخدمية مثل البنوك والمدارس.

نبدأ بتصنيف بيرو PERROW[1]: تبعا لبيرو، فأن العامل الأساسي للتمييز ( بين أنواع التكنولوجيا والمختلفة، هو درجة الروتين في مهمة التحويل التي تواجه الإدارة أو المنظمة.

وإذا استعرضنا الأنواع المختلفة للتكنولوجيا لبيرو، فإنه يمكن ترتيبهم تنازليا من ناحية درجة الروتين كالآتي، الروتين، الهندسي الحرفي، الفبرروتين، والجدول الموالي يوضح ذلك (موسوعة بيرو للتكنولوجيا).

[1] - راوية حسن، السلوك في المنظمات، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001، ص ص 321-322 .

**جدول رقم (2): مصفوفة بيرو للتكنولوجيا**

| | |
|---|---|
| تكنولوجي الحرفة | تكنولوجي غير روتيني |
| صناعة الأحذية<br>المدارس الحكومية | وحدة بحوث<br>مستشفى أمراض نفسية |
| التكنولوجي الروتيني | التكنولوجي الهندسي |
| خط تجميع<br>التدريب المهني | النادي الصحفي<br>ميناء المكينة الثقيلة |

المصدر : رواية حسن:مرجع سابق ،ص322.

تصنيف طومسون[1]: و العنصر الهام هنا هو درجة التداخل والاعتمادات التكنولوجية، أي مدى اعتماد الوحدات التنظيمية الفرعية على بعضها البعض في حصولها على الموارد في المواد الخام والمعلومات، وذلك على العكس من بيرو اهتم طومسون بالطريقة التي تتابع من خلالها الأنشطة، أو توضح مع بعضها البعض أثناء عملية التحويل.

## المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول المعلومات.

لقد أصبحت المعلومات احد عناصر العمليات الإنتاجية والتي لا يمكن الاستغناء عنها في جميع المنظمات والمؤسسات الاقتصادية إذ يجب أن تتوفر على بعض الخصائص والمميزات حتى تحقق الأهداف المتوخاه منها.

ماهية خصائص تكنولوجيا المعلومات:

### الفرع الأول: ماهية المعلومات.

يمكن إعطاء التعاريف الآتية للمعلومات:"المعلومة هي حادث قابل لأن يعرف بواسطة طريقة التحليل ويتصل به بواسطة عملية التحويل تأخذ قيمة وتصبح إشارة، رمز أو وحدة للمعنى، مادة أولية للمعرفة تساهم في توليدها وهيكلتها، يمكن تحويلها إلى وحدة معطيات (وحدات تخزين) تمثيلية (صور نماذج) أو مراجع ضمنية (إحساس,...)[2]

[1] –راوية حسن، مرجع سابق، ص ص 223–225 .

[2] - encyclopédie de la gestion et du management ;EDDITION dalloz. Paris .france.1999.

_المعلومات هي البيانات التي تم إعدادها لتصبح في شكل أكثر نفعا للفرد مستقبلها,و التي لها قيمة محركة في الاستخدام الحالي او المتوقع او في القرارات التي تم اتخاذها [1]

_ المعلومة هي منتج موجه للاستهلاك قابل للتخزين، التحويل، المعالجة، يشكل موردا هاما للمؤسسة مثل مواد أولية داخل عملية تحويل، وهي تمثل كذلك الطاقة الأساسية لعملية التحويل هذه وتتميز بالخصائص التالية[2]:

_وصفية (ملاحظات، قياسات، أحداث).

_ تحليلية(منطق، برهان).

_ تفسيرية(فرضيات، علوم، تاريخ، فلسفة، معلومات الفحص والعقد).

_ تنبؤية (تقديرات، احتمالات).

_ اسمية(قوانين، تنظيمات، مخططات، جداول مواعيد، قواعد، خصوصيات، رسومات، تعليقات).

_ إقناعية (دعابة، إشهار، حوارات).

_ اجتماعية.

يمكن تعريف المعلومة بأنها كل البيانات والأفكار والحقائق المسجلة في شكل من أشكال الموارد التي يمكن الاستفادة منها في صورة مرئية أو مقروءة أو مسموعة أو غيرها، تستخدم في المؤسسة كأحد العناصر الإنتاجية الهامة وتلعب ثلاث أدوار أساسية فهي مصدر للمعرفة، وسيلة اتصال وسند لاتخاذ القرارات.

**الفرع الثاني: خصائص المعلومات.**

هناك عدة خصائص نناقشها فيما يلي:[3]

أولا- السهولة والوضوح: لا يجب أن تتضمن المعلومات اي الفاظ او رموز غير معروفة حتى تكون واضحة لمستخدميها.

ثانيا- الملائمة: بمعنى أن تتلاءم المعلومات مع الغرض الذي أعدت لأجله، فالمعلومات الملائمة هي التي تؤثر على سلوك متخذ القرار.

1- اسماعيل محمد السيد، نظم المعلومات في اتخاذ القرارات الادارية، المكتب الغربي الحديث، الاسكندرية، 2001، ص97.

[2] - pine cannière et autre ; BASES DE Donné DANS LE DEVLOPLEMENT de system .

3 – محمد القيوم واحمد حسن، تصميم و تشغيل نظام المعلومات، كلية التجارة، الاسكندرية، بدون تاريخ نشر، ص14-15-16.

ثالثا– الوقتية: بمعنى تقديم المعلومات في الوقت المناسب بحيث تكون متوافرة وقت الحاجة إليها حتى تكون مفيدة ومؤثرة.

رابعا– القبول: بمعنى أن تقدم المعلومات في الصورة وبالوسيلة التي يقبلها مستخدم هذه المعلومات من حيث الشكل والمضمون، فمن حيث الشكل,يمكن أن تكون المعلومات في شكل تقرير مكتوب بلغة سهلة وواضحة ومفهومة آو جداول وإحصائيات، آو من حيث المضمون فيتعلق بدرجة التفاصيل المطلوبة.

خامسا– الصحة والدقة: بمعنى آن تكون هذه المعلومات حقيقية عن الشيء الذي تعبر عنه ودقيقة خالية من الأخطاء أثناء تجميع وإنتاج و التقرير عن هذه المعلومات.

سادسا– الشمولية: بمعنى أن تكون المعلومات المقدمة معلومات كاملة وشاملة تغطي كافة جوانب اهتمامات مستخدميها آو جوانب المشكلة المراد ان يتخذ بشأنها القرار.

**الفرع الثالث: مفهوم قطاع المعلومات.**

يعرف قطاع المعلومات انه:"القطاع الذي يشمل كل الأنشطة المعلوماتية في الاقتصاد فضلا عن السلع المطلوبة للقيام بهذه الأنشطة "[1].

يستنتج من هذا التعريف أن قطاع المعلومات يشمل كل الأنشطة التي تهتم بإنتاج المعلومات وتداولها,كما يشمل كذلك كل الوسائل والمعدات والمنتجين لها والذين يقومون بتسهيل عملية إنتاج واستهلاك المعلومات داخل المجتمع والاقتصاد ككل.

كما يعرف كذلك "أن قطاع المعلومات ضمن قطاعات المجتمع الأخرى، يشمل المعلومات، ثم توزيعها أو بث المعلومات "[2].

وبناءا عليه فان قطاع المعلومات يشمل كل الأنشطة و الجهود المبذولة داخل الاقتصاد التي تقوم بالإعمال تسهل الوصول إلى المعلومات والاستفادة منها لأفراد المجتمع، سواء أكانت تؤدى من طرف الدولة أو الأشخاص مجانا أو بالمقابل.

لقد اتسم هذا القطاع بسرعة التقدم في مجالاته المختلفة وانخفاض التكاليف مع سرعة التقدم التكنولوجي، كما حقق الاستثمار في هذا المجال معدلات ربحية عالية وصلت بعض الأحيان الى 100%[3]، ونظرا لما يوفره هذا القطاع من أرباح وإيرادات مستمرة في الزيادة مقارنة مع القطاعات

---

1– محمد فتحي عبد الهادي، المعلومات وتكنوجيا المعلومات وعلى اعتاب قرن جديد، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، مصر، 2005، ص21.

2– ابو بكر محمد الهوش، تقنية المعلومات ومكتبة المستقبل، وصمى للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996، ص22.

3 – عبد الحفيظ الصادي، الاقتصاد الجديد ماذا يعني؟، www.alnadwa.net– أفريل 2004.

الكلاسيكية (زراعية – صناعة – خدمات) أصبحت الدول خاصة المتقدمة تخصص استثمارات ضخمة في هذا المجال.

كما أصبح هذا القطاع يستقطب يد عاملة ذات خصائص ومهارات عالية تختلف عن خصائص القوى العاملة في القطاعات الكلاسيكية الأخرى هذا القطاع يستقطب يد عاملة ذات خصائص ومهارات عالية تختلف عن خصائص ومهارات عالية تختلف عن خصائص القوى العاملة في القطاعات الكلاسيكية الأخرى، هذا الاستقطاب يصل في بعض الأحيان إلى ما يقارب 50% أكثر أو من اليد العاملة في الدول المتقدمة.

**الفرع الرابع: مكونات قطاع المعلومات.**

يرى "Machlup" إن قطاع المعلومات يضم خمسة أقسام رئيسية لصناعة المعرفة وهي: التعلم،البحوث، التنمية، وسائل الإعلام والاتصال، آلات المعلومات وخدمات المعلومات فهو يرى أن قطاع المعلومات هو صناعة بحتة للمعرفة .[1]

أما Moor يعطي تقسيما آخر لمكونات قطاع المعلومات ابسط وهو الذي نعتمد عليه هنا، حيث يرى أن قطاع المعلومات هو ذلك الذي يتكون من مؤسسات في كلا القطاعين العام والخاص، تلك التي تنتج المحتوى ألمعلوماتي الملكية الفكرية، وتلك التي تقدم تسهيلات لتسليم المعلومات للمستهلكين، وتلك التي تنتج الأجهزة والبرامج التي تمكننا من تجهيز أو معالجة المعلومات.

وبذلك يقوم قطاع المعلومات على ثلاث قطاعات رئيسية وهي:[2]

أولا: صناعة المحتوى المعلوماتي.

ويشمل كل جهود الإنتاج الملكية الفكرية من طرف الكتاب، الباحثين، الفنانين، الملحنين، والمخرجين بمساعدة المحررين، حيث يقوم هؤلاء ببيع عملهم للناشرين والإذاعات والموزعين وشركات الإنتاج، وهؤلاء هم الفئة المبدعة في إنتاج المعلومات، أي يعتمدون على جهودهم الشخصية وخبراتهم ومعارفهم في وجود المعلومات.

وبهذا يدخل في هذه الفئة كل الأفراد المبدعين في تصميم العلامات التجارية، وأسماء المنتجات وتصميمها، والقادرة على صياغة الإستراتيجية المناسبة، وأساليب العمل النافعة، وكذلك الأفراد القادرين على إيجاد قرارات وحلول للمشاكل التي تواجهها المنظمات خلال عملها.

---

1- ابو بكر محمود الهوش، مرجع سابق، ص ص:22-23.

2- محمد فتحي عبد الهادي، مرجع سابق، ص ص:21-25.

كما هناك فئة أفراد تنتمي لهذه المجموعة وهي الفئة غير المبدعة، وهي التي تقوم بجهود لجمع المعلومات المتوفرة فقط مثل: الأعمال المرجعية، وعمال قواعد البيانات

ثانيا: صناعة معالجة المعلومات.

تقوم هذه الصناعة على منتجي الأجهزة ومنتجي البرمجيات، ويتولى منتجو الأجهزة تصميم وصناعة وتسويق الحواسيب وأجهزة الاتصالات بعيدة المدى والالكترونيات ومخرجات هذه الصناعة هي نظم التشغيل مثل....الخ والبرمجيات المساعدة لمختلف Windows , UNIX, MS –DOS

التطبيقات ك:WORD لمعالجة النصوص، EXEL للقيام بمختلف العمليات الحساسة والمنحنيات، وACCESS لتصميم قواعد بيانات ...الخ .

ثالثا: صناعة تسلم و بث المعلومات.

وهو المعني بالتسليم أي إنشاء وإدارة شركات الاتصال والبث التي يتم من خلالها إيصال المعلومات وهي شركات الاتصالات محطات التلفزة والراديو الفضائية منها الأرضية وشركات البث بالأقمار الصناعية، الشركات المكلفة بتركيب وتوصيل الشبكات المعلوماتية.

هذا بالإضافة إلى بائعي الكتب والمكتبات وناشري المجلات المتخصصة فيها والعامة والجرائد والتقارير ...الخ، ان تكنولوجيا المعلومات ونظرا لسرعتها وجودتها في نقل المعلومات والمحافظة عليها ساعدت على كفاءة وفعالية هذا القسم من الصناعة.

وتجدر الإشارة هنا أن الدراسات الاقتصادية الحديثة تبين أن قطاع المعلومات هو المصدر الرئيسي للدخل القومي والعمالة والتحول البنائي، فقد قدر في الولايات المتحدة الأمريكية أن قطاع المعلومات ينتج حوالي نصف الدخل القومي، وتظهر اقتصاديات الدخل القومي، وتظهر اقتصاديات الدول الأوروبية آن حوالي 40% من دخلها القومي، انبثقت من أنشطة المعلومات[1]

## المطلب الثالث: مفاهيم عامة حول الاتصال.

من يدرس الاتصالات يجد أن دوائر الاتصال قد اتسعت وتعددت بدرجة كبيرة ، وأصبحت فيها من الوسائل ما لا يحصى ولا يعده، حتى أصبحت مظاهر المعرفة في متناول البشر أينما كانوا حيث عملوا أو وجدوا، آو رحلوا بل أصبح نقل المعلومات بالسهولة حتى أن هناك من الممكن نقل المعلومات عبر

1– محمد فتحي عبد الهادي، مرجع سابق، ص ص 23.

الأقمار الصناعية، وهناك أكثر من ثلاثة آلاف قناة تلفزيونية تخدم رجال الأعمال وطلاب المعرفة في العالم كله.

وكذلك عندما يقوم المدير بعملية اتخاذ القرارات ، يلزمه العديد من المعلومات و الحقائق التي تسير له اتخاذ القرار ، ولابد أن تكون لديه الحقائق بدون تحريف أو تعديل[1] ، و بما أن مصطلح الاتصال ارتبط بمصطلح المراوغة ، فإنه هو الآخر له عدة مفاهيم و يتميز بعدة خصائص و أنواعه :

**الفرع الأول: مفهوم و أنواع الاتصال.**

**اولا: مفهوم الاتصال.**

ليس هناك تعريف متفق عليه لمصطلح الاتصال بين المشتغلين ببحوث ودراسات الاتصال حيث هناك تعريفات عديدة لا يمكن حصرها لمفهوم الاتصال من قبل الباحثين والمتخصصين في علوم الاتصال والإعلام، عكست في معظمها أهميته ودوره في الحياة الإنسانية والمكونات أو العناصر الأساسية لعملية الاتصال وتعريف بأكثر من خمسين طريقة ... ومن بين التعاريف التي توردها الموسوعة أن الاتصال يعبر عن تبادل بين الأفراد من خلال نظام مشترك من الرموز.

SYMBOLEE وCOMMONNESS ومعناها المشترك، عندما نقوم بعملية الاتصال يعبر عن تبادل المعاني بين الأفراد فنحن نحاول أن نشترك سويا في المعلومات والأفكار أو مواقف واحدة[2]

وهناك عدة تعار يف نذكر منها:

الاتصال هو "ظاهرة اجتماعية، حركية، نؤثر ونتأثر بمكونات السلوك الفردي والعوامل على طرفي عملية الاتصال المشتملة على نقل وتبادل المعلومات والأفكار، والمعاني المختلفة، تفهمها، باستخدام لغة مفهومة للطرفين، من خلال قنوات معينة[3].

- العملية التي تنقل بها الرسالة من مصدر معين إلى مستقبل واحد أو أكثر بهدف تغيير سلوك[4]- الاتصال هو إرسال من جانب واحد الرسائل موجهة بغرض تحقيق تغيير في الراي ، العادة ، أو سلوك المستقبل.

- الاتصال هو نقل المعاني عن طريق إرسالها بواسطة الإشارات[5].

---

1- احمد محمد المصري، التخطيط والمراقبة الادارية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية ،2004، ص62.

2 - احمد انور بدر، الاتصال العلمي، دار الثقافة العلمية، القاهرة، 2005، ص17.

3 - سعيد ياسر عامر، الاتصالات الادارية والمدخل السلوكي لها، مركز وايد سيرقيس للاستشارات والتطوير الاداري، مصر 2000، ص30.

4 - عبد الغفار حنفي، أساسيات إدارة المنظمات، المكتب العربي الحديث، القاهرة، مصر، 1995، ص369.

5 - مفتاح محمد دياب، معجم مصطلحات نظم وتكنولوجيا المعلومات والانفعالات، الدار الدولية للنشر، القاهرة، مصر، 1995، ص35.

– الاتصال عملية مستمرة تتضمن قيام أحد الأطراف بتحويل الأفكار و معلومات معينة إلى رسالة شفوية أو مكتوبة ، تنقل من خلال وسيلة اتصال إلى الطرف الأخر.

من خلال هذه التعاريف يمكن أن نلاحظ بأنها تتمحور حول المكونات الأساسية للاتصال و هي عملية نقل و تبادل المعلومات من المرسل إلى المرسل إليه، عن طريق وسيلة معينة مع انتظار تغذية عكسية مرتدة في بيئة معينة.

كما يمكن إعطاء تعريف شامل و مختصر للاتصال بأنه:

"عملية نقل آو تبادل المعلومات، تتكون هذه العملية من المرسل، المستقبل، الرسالة المراد نقلها، الوسيلة، الرد أو المعلومات المرتدة و بيئة الاتصال."

**ثانيا: أنواع الاتصال.**

بشكل عام يمكن أن نتحدث عن الأنواع الرئيسية التالية:

1– الاتصال الذاتي: يحدث داخل الفرد، وفي هذه الحالة يكون المرسل والمتلقي شخص واحد.

2–الاتصال الشخصي: يتم بين شخصين أو أكثر وجها لوجه ويمكن أن يكون بين، الأشخاص والآلة كما يحدث في الاتصال بين الفرد والحاسوب.

3– الاتصال المجتمعي: ويتم بين شخصين أو أكثر وجها لوجه ويمكن أن تكون بين الأشخاص والآلة، كما يحدث في الاتصال بين الفرد والحاسوب.

4– الاتصال الإداري: ويقصد بالاتصال لتنظيمي والإداري تلك الوسائل التي تستخدمها المؤسسات والمدرين أو الأفراد العاملين بالمؤسسة ل توفير المعلومات لباقي الأطراف الأخرى [1] وتتقسم بدورها إلى:

أ– اتصالات رسمية: ويقصد بها الاتصالات التي تتم في إطار القواعد التي تحكم المنظمة وتتبع القنوات والمسارات التي يحددها البناء التنظيمي الرسمي، والاتصالات أو الرسمية على هذا النحو يمكن آن تسير في الاتجاهات التالية:

- اتصالات رأسية: وتنقسم بدورها إلى نوعين : الاتصال الهابط والاتصال الصاعد.
- ثانيا: اتصالات أفقية مستعرضة: ويقصد بها تلك التي تتم بين مواطني المستوى الإداري الواحد بهدف التنسيق بين جهودهم.

[1] – احمد ماهر، السلوك التنظيمي مدخل لبناء المهارات، الدار الجامعية للنشر، مصر،1999، ص، 365.

ب- الاتصالات غير الرسمية: تعرف بهذا الاسم لأنها تحدث خارج الرسمية المحددة للاتصال ومن أمثالها، ما يدور بين الرؤساء والمرؤوسين، الأحاديث الخاصة التي تتم بين المدرسين وسكرتيرهم والتي ترمي في أحيان كثيرة إلى تفريغ الشحنات الانفعالية.

ويصنف البعض الآخر الاتصال في الإدارة إلى اتصالات شفهية وأخرى كتابية:

- الاتصال الشفهي: ساعد على توفير الوقت ويسمح بالاتصال الشخصي ويخلق روح الصداقة والتعاون وتشجيع الأسئلة والأجوبة.
- الاتصال الكتابي: حيث يعتمد الكثير من الموظفين على التعليمات المكتوبة بغرض معرفة كيفية انجاز أعمالهم والمنشورات المطبوعة وغيرها، وتعتبر من الأمور الحيوية للقيام بالعمل الإداري.
- الاتصال الجماهيري:[1] وهو ذلك النوع من الاتصال توجه فيه الرسائل الى جماهير واسعة من المستفيدين عن طريق استخدام عدة وسائل كالراديو والتلفزيون والصحف والسينما، والكتيبات، واللافتات والملصقات وغيرها.

ويمكن أن نضيف لهذه الأنواع الاتصال السمعي المرئي أو السمعي البصري.

- الاتصال السمعي : يعتمد هذا النمط من الاتصال على هو الراديو ويتميز بالإثارة والتشويق وسرعة الانتشار وله سلبيات عديدة منها: [2]

- انه يلزم المستمع بتحديد وفئة كونه اتصال زماني.
- لا يتيح الفرصة لاستقبال رسالتين في وقت واحد.
- مسافة بث الرسائل المسموعة أحيانا تكون محدودة .
- تكون عرضة للنسيان لأنها تعتمد فقط على ذاكرة الإنسان

- الاتصال المرئي[3]: ويعتمد على حاسة البصر من إشكاله المختلفة الصور، اللوحات الفنية، الملصقات، الخرائط، والمجسمات والأرقام الصامتة وغيرها ... وقد خدمت الصور وسائل الاتصال الأخرى الصحف كالكتب والصحف والمجلات والنشرات غير انه له سلبيات أهمها: محدودية الزمان والمكان، محدودية المستقبلين أحيانا، ولا يخدم فاقد البصر إطلاقا.

---

1 - احمد ماهر، مرجع سابق،ص365.

2 -عبد الغفور يونس، تنظيم ادارة الاعمال، دار النهضة العربية، لبنان، 1989، ص80.

3 - عبد الغفور يونس، مرجع سابق، ص83.

- الاتصال السمعي البصري: [1] يشتمل على مزايا الاتصال السمعي والاتصال البصري وهو أكثر فاعلية وقد ظهر مع ظهور الموارد السمعية البصرية كالتلفزيون والفيديو ...الخ مستويات واتجاهات الاتصال:

➢ الاتصال الصاعد : يكون هذا الاتصال من أسفل إلى أعلى أي من المرؤوسين إلى الرؤساء آم من مستوى إداري أدنى إلى مستوى إداري اعلي في الهيكل التنظيمي.

ويكون هذا الاتصال الصاعد عادة في شكل تقارير وشكاوى واقتراحات وملاحظات وتغذية عكسية مرفوعة إلى القادة والإدارة العليا.[2]

يواجه هذا الاتصال عددا من المعوقات:

- بعد المسافة بين الإدارة العليا والمستويات التنظيمية الدنيا.
- تحريف وتشويه المعلومات أثناء نقلها إلى أعلى.
- اتجاهات وتقييم الرؤساء والمشرفين نحو المرؤوسين.
- انتشار ظاهرة الخوف لدى المرؤوسين.
- عزلة الرؤساء.

➢ الاتصال النازل أو الهابط: هو اتصال من الأعلى إلى الأسفل، ويكون من الرؤساء الى المرؤوسين أو من مستوى إداري اعلي إلى مستوى إداري أدنى[3].

وفي واقع الحال نجد هذا النوع الأكثر شيوعا خاصة عندنا في العالم الثالث، ويكون في شكل قرارات، أوامر، تعليمات،...الخ.

إلى المرؤوسين أو إلى القاعدة الهرم، ومن معوقاته:

- العد الجغرافي بين المرسل والمستقبل أحيانا.
- الفروق في الدافعية بين المرسل والمستقبل.
- البطء وعدم الفعالية، وخاصة إذا كانت القرارات إستراتيجية.
- نوع الرسالة أو الوسيلة التي يعتمدها الرئيس قد تكون غير مفهومة من طرف المستقبل (المرؤوس).

---

1 – عبد الغفور يونس، مرجع سابق، ص 380.

2 – سعيد ياسين عامر، مرجع سابق، ص 61.

3 – هاشم أحمد عطية، مدخل الى نظم المعلومات المحاسبة، الدار الجامعية للنشر، مصر 2000، ص:375.

- الاتصال الأفقي: ويكون هذا النوع من الاتصال بين المستويات الإدارية، التي تقع في نفس المستوى الإداري أو الوظيفي، ويتم في غالب الأحيان بتبادل الزيارات، الاجتماعات اللقاءات، العلاقات الشخصية، والسلوكيات المختلفة.

## المبحث الثاني: مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

سوف نعطي مجموعة من التعاريف التي أعطيت لتكنولوجيا المعلومات، ثم نذكر حصائصها التي ميزتها عن باقي التكنولوجيات، والتي كانت سببا مباشرا في سرهة انتشارها واختراقها لمحتلف مجالات الحياة، ثم نتطرق إلى تكنولوجيا الاتصال ومختلف أنواعها.

وقد قمنا بتقسيم هذا المبحث بدوره الى ثلاث مطالب وهي كالتالي:

### المطلب الاول: تعريف تكنولوجيا المعلومات وخصائصها.

#### الفرع الاول: تعريف تكنولوجيا المعلومات.

لم تحظى تكنولوجيا المعلومات كغيرها من المصطلحات الجديدة خاصة مع ظهور الاقتصاد الجديد بتعريف موحد بل تعددت هذه التعريفات وتنوعت تبعا لرؤية كل واحد لها لذلك سندرج عدة تعاريف حتى تبرز لنا أوجه الاختلاف والاتفاق بينهما، لنعطي في الأخير تعريفنا لها.

**التعريف الأول:**"تكنولوجيا المعلومات تشير إلى الوسائل المستعملة لإنتاج، معالجة، تخزين، استرجاع، إرسال المعلومة، سواء كانت في شكل كلامي صوتي أو كتابي آو صورة"[1]

**التعريف الثاني:** "تكنولوجيا المعلومات هي استعمال التكنولوجيا الحديثة للقيام بالتقاط معالجة، تخزين، استرجاع، إرسال المعلومة، سواء كانت في شكل معطيات رقمية، نص، صوت، أو صورة[2].

**التعريف الثالث:** "تكنولوجيا المعلومات تعد إنتاجا مناسبا للتلاحم والتكامل بين كل من تكنولوجيا الآلية وتكنولوجيا الاتصال"[3].

**التعريف الرابع:** "جميع أنواع التكنولوجيا المستخدمة في تشغيل، ونقل وتخزين المعلومات في شكل الكتروني، وتشمل تكنولوجيا الحاسبات الآلية ووسائل الاتصال وشبكات الربط وأجهزة الفاكس وغيرها من المعدات التي تستخدم بشدة في الاتصالات".

---

1 −michel laquin ; MANAGMENT OF INFORMATION TECNOLOGY , AGENCY EDETION, CANADA 1990,P17

2 − ROGER CARTER, INFORMATION TECNOLOGY ,(MADE SIMPLE BOOKS , WITHOUT PLACELONON1991p34.

3− محمد محمد عبد الهادي، نحو توظيف التكنولوجيا لتطوير التعليم في مصر، أبحاث المؤتمر العالمي الثاني نظم المعلومات، ديسمبر 2003، ص ص 13−15.

**التعريف الخامس:** هذا التعريف يقدم أكثر تفصيلا لتكنولوجيا إذ المعلومات هي نموذج تقني واقتصادي جديد، تؤثر على تسيير ومراقبة أنظمة الإنتاج والخدمات في الاقتصاد، يعتمد على مجموعة مترابطة من الاكتشافات المعمقة في ميدان الحواسيب، الإلكترونيك، هندسة البرمجيات، أنظمة المراقبة والاتصالات البعيدة، مما سمح من تخفيض تكاليف التخزين، المعالجة، تبادل وتوزيع المعلومات بشكل كبير جدا.

من خلال التعريفات السابقة نستنتج عنصرين هامين:

الأول: أن تكنولوجيا المعلومات هي حقل من حقول التكنولوجيا التي تهتم بمعالجة المعلومات.

الثاني: التركيز على عمليات الاستقطاب التخزين والمعالجة، وعملية البحث

أما من وجهة نظرنا فإننا نرى أن تكنولوجيا المعلومات هي:

"تلك التكنولوجيا المتولدة نتيجة التقارب أو التلاحم بين تكنولوجيا معالجة المعلومات و تكنولوجيا الاتصال (أقمار صناعية، فاكس، هاتف، شبكات،...الخ)بهدف جمع، تخزين، بث المعلومات في شكل صوتي، رموز، أشكال، رسوم، نصوص أو صور بهذا يمكن التعبير عن تكنولوجيا المعلومات بالمعادلة الآتية: تكنولوجيا المعلومات = الحاسوب + الاتصال[1].

لهذا نجد مصطلح تكنولوجيا المعلومات(الإعلام) والاتصال، يشير أكثر إلى الدينامكية التي يعرفها هذا القطاع من ابتكارات: تكنولوجيا المعلومات، الإعلام، والاتصال الحديثة، وذلك للدلالة اكثر على طبيعة هذه التكنولوجيا المتجددة والمتطورة واهم ما يمكن ملاحظته في التعريف الأخير هو نظرته الكلية لتكنولوجيا المعلومات ولقد زاد هذا التعريف الأخير ذكر خاصية من خصائص هذه التكنولوجيا ألا وهي الانخفاض الدائم في الأسعار.

**الفرع الثاني: خصائص تكنولوجيا المعلومات.**

لقد تميزت تكنولوجيا المعلومات عن غيرها من التكنولوجيات بمجموعة من الخصائص اهمها ما يلي:

1 تقليص الوقت فالتكنولوجيا تجعل كل الاماكن الكترونيا متجاوزة.

2 تقليص المكان: تتيح وسائل التخزين التي تستوعب حجما هائلا من المعلومات المخزنة والتي يمكن الوصول اليها بيسر وسهولة.

3 اقتسام المهام الفكرية مع الآلة: نتيجة حدوث التفاعل والحوار بين الفاعل والنظام[2].

4 قليلة الكلفة والسرعة في وقت معا وتلك هي وتيرة تطور منتجات تكنولوجيا المعلومات.

---

[1] –Derek Anderson and michel Green halgh ; Computing For non -Scientific

[2] – محمد محمد عبد الهادي، مرجع سابق ص 155.

5 الذكاء الاصطناعي اهم ما يميز تكنولوجيا المعلومات هو تطوير المعرفة وتقوية فرص تدريب المستخدمين من أجل الشمولية والتحكم في عملية الانتاج.

6 تدريب شبكات الاتصال تتوحد مجموعة التجهيزات المستندة على تكنولوجيا المعلومات من أجل تشكيل شبكات الاتصال وهذا ما يزيد من تدفق المعلومات بين المستعملين والصناعيين وكذا منتجي ألآلات ويسمح بتبادل المعلومات مع بقية النشاطات الأخرى[1].

7 التفاعلية هي ان المستعمل لهذه التكنولوجيا يمكن ان يكون مستقبل ومرسل في نفس الوقت فالمشاركون في عملية الاتصال يستطيعون تبادل الأدوار وهو ما يسمح بخلق نوع من التفاعل بين الأنشطة.

8 اللاتزامنية: وتعني إمكانية استقبال الرسالة في اي وقت يناسب المستخدم المشاركين غير مطالبين باستخدام النظام في الوقت نفسه.

9 اللامركزية وهي خاصية تسمح باستقلالية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فالانترنيت مثلا تتمتع باستمرارية عملها في كل الأحوال فلا يمكن لأي جهة أن تعطل الانترنيت على مستوى العالم بأكمله.

10 قابلية التوصيل: وتعني إمكانية الربط بين الاجهزة الاتصالية المتنوعة الصنع، اي بغض النظر عن الشركة أوالبلد الذي تم فيه الصنع.

11 قابلية التحرك والحركية: اي انه يمكن للمستخدم ان يستفيد من خدماتها أثناء تنقلاته، اي من اي مكان عن طريق وسائل إتصال كثيرة مثل الحاسب الآلي النقال، الهاتف النقال...الخ.

12 قابلية التحويل: وهي امكانية نقل المعلومات من وسيط إلى آخر، كتحويل الرسالة المسموعة إلى رسالة مطبوعة أو مقروءة.

13 اللاجماهرية: وتعني إمكانية توجيه الرسالة الإتصالية إلى فرد واحد أوجماعة معينة بدل توجيهها بالضرورة إلى جماهير ضخمة، وهذا يعني إمكانية التحكم فيها حيث تصل مباشرة من المنتج إلى المستهلك كما أنها تسمح بالجمع بين الانواع المختلفة للاتصالات سواءا من شحص واحد، او من جهة واحدة إلى مجموعات، أو من الكل الى الكل اي من مجموعة الى مجموعة.

14 الشيوع والانتشار: وهو قابلية هذه الشبكة لتشمل أكثر فأكثر مساحات غير محدودة من العالم بحيث تكتسب قوتها من هذا الانتشار المنهجي لنمطها المرن.

---

[1] – جميلة بدريسي، تكنولوجيا المعلومات وآثارها على الشغل، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة الجزائر: معهد العلوم الاقتصادية، ماي، 1994 ص ص5-6.

15 العالمية والكونية: وهو المحيط الظي تنشط فيه هذه التكنولوجيان حيث تأخذ المعلومات مسارات مختلفة ومعقدة تنتشر عبر مختلف مناطق العالم، وهي تسمح لرأس المال بأن يتدفق إلكترونيا خاصة بالنظر الى سهولة المعاملات التجارية التي يحركها رأس المال المعلوماتي فيسمح لها بتخطي عائق المكان والانتقال عبر الحدود الدولية[1].

## المطلب الثاني: تكنولوجيا الاتصال.

لقد شهد العالم في السنوات الاخيرة تطورا مذهلا في وسائل وتكنولوجيا الاتصالات وأصبح من الصعب متابعة المخترعات الجديدة، غي هذا المجال لقد تطور الهاتف الى التيلكس والفيديو الى الفيديو تكس ودخلنا عصر الاقمار الصناعية وعصر الانترنيت والبريد الالكتروني ولايزال التطور مستمر في مجال تكنولوجيا الاتصالات بشكل جعل العالم قرية صغيرة، فجديد اليوم هو قديم الغد فأصبح الآن يتداول مصطلح تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة.

### الفرع الاول: مفهوم وانواع تكنولوجيا الاتصال.

**اولا: مفهوم تكنولوجيا الاتصال.**

يعبر عنها بأنها "مجموعة من الادوات التي تساعدنا في استقبال المعلومة ومعالجتها وتخزينها واسترجاعها وطباعتها ونقلها بشكل الكتروني سواء كانت بشكل نص اوصورة اوفيديو وذلك يشمل المكونات المادية، البرمجيات، قاعدة البيانات، الشبكات[2] ".

من ذلك نجد ان تكنولوجيا الاتصال لا يمكن فصلها بشكل نهائي عن تكنولوجيا المعلومات فهما وجهان لعملة واحدة، وعليه فتكنولوجيا المعلومات والاتصال تعبر عن مجموعة من المكونات المادية، البرمجيات، الاتصالات، البينات والافراد التي تستخدمها المنظمة في استقبال البيانات والمعلومات وخزنها ومعالجتها واسترجاعها بإستخدام برمجيات متعددة الوسائط (السمعية، البصرية، النصية).

**ثانيا: انواع تكنولوجيا الاتصال.**

1. التلكس (البرقة ): نظام لتنتقل الرسائل وهي أول جهاز تم إستخدامه في الارسال بالكهرباء، وتعرف الشفرة الخاصة بالمبراقة (شفرة مورس)[3] تطورت ففي العشرينيات من القرن العشرين تم

---

[1] – بومايلة سعاد وفارس باكور، أثر التكنولوجيات الحديثة للاعلام والاتصال في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، جامعة تلمسان، العدد الثالث، مارس 2004، ص ص 205-206.

[2] – سناء عبد الكريم الخناق، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عمليات إدارة المعرفة، الملتقى الدولي: المعرفة الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات الاقتصادية، بسكرة 12 و13 نوفمبر 2005، ص 236.

[3] – ربحي مصطفى عليان، محمد عبد الصمد ، وسائل الاتصال وتكنولوجيا التعليم، دار الصفاء، الأردن، 1999، ص 106.

إستخدام الطابعات عن بعد (التليرنتر) التي بإمكانها إرسال نبضات كهربائية مباشرة عبر خطوط البرق الى مبرقة أخرى على الطرف الآخر من الخط.

ولقد ساهم التلكس في نقل الانباء والرسائل الى غاية ظهور الهاتف الذي أدى الى الاستغناء عنه وإستبداله بمعدات أخرى أكثر سرعة .

2. التليتكس : (تبادل النصوص عن بعد ) : هوحالة متقدمة من نظام المبرقة، حيث أن التليتكس يجمع بين عمل التلكس الاعتيادي وعمل نظام معالجة النصوص، الذي يعمل بواسطة الآلة الكاتبة الالكترونية والشاشة المرئية المثبتة فيها، مع وجود إمكانية لخزن المعلومات المطبوعة.

3. الهاتف: تطور الهاتف في شكله وحجمه ومزاياه وإمكاناته عدة مرات وأصبحت هناك شبكات هاتفية، من أحدث الابتكارات في عالم الاتصالات الهاتفية، الهاتف الصوري او الهاتف الفيديو الذي يستطيع نقل الصورة مع الصوت بسرعة هائلة والجهاز مزود بذاكرة تؤهله لخزن الصورة واسترجاعها، وينتشر الآن الهاتف النقال بشكل واسع بين الناس.

ويستخدم الهاتف كوسيلة إتصال بالهواتف الاخرى المنتشرة جغرافيا بطريقتين أساسيتين هما:

- طريقة الاتصال المباشر أي من هاتف آخر.
- طريقة الاتصال غير المباشر أي عن طريق ربط بوسيلة أخرى مثل التليكس، أو الحواسب وغيرها .

ومع التطورات التي تشهدها وسائل وتكنولوجيا الاتصال، أخذت الاتصالات الهاتفية تتحول إلى نظام جديد وهو النظام الرقمي، ويعمل هذا الاخير عن طريق ترجمة موجات البث الالكتروني الى جزئيات تفصل بينها مسافات، وهذه الجزئيات هي نتاج الارقام الثنائية وهي اصغر الوحدات في معالجة البيانات، ويعتبر هذا النوع من الانظمة الرقمية أكثر دقة وفعالية، ويمكن الاعتماد عليه أكثر من وسائل الاتصال التقليدية، وهو مناسب لمختلف انواع الاتصالات الصوتية والفيديو والصور اللاسلكية والموجات الدقيقة والاقمار الصناعية، وهواكثر ملائمة للاتصال مع الحواسيب، بالإضافة الى انه يعطي نوعية أفضل بالنسبة للصوت والصورة المنقولة[1].

4. بنوك الاتصال المتلفزة (الفيديوتكس): أو ما يطلق عليها الفيديوتكست وهي حالة متطورة للاستخدام وإستثمار جهاز التلفيزيون العادي عن طريق إظافة محطات وقنوات جديدة الى جانب قنواته

---

1 – WWW.Comment.Net/Whintro PH P31

الاعتيادية، وهو عبارة عن "وسيلة لعرض الكلمات والارقام والصور والرموز على شاشة تليفزيون عن طريق ضغط مفتاح معين ملحق بجهاز التليفزيون"[1]، وتشمل تقنية الفيديوتكس على ثلاث ركائز وهي:

- البث عن طريق شاشة تليفزيونية.
- تخزين واسترجاع عن طريق الحاسوب.
- نقل هاتفي أو بوسيلة سلكية أولا سلكية.

5. الفاكسيميلي (الناسخ الهاتف)fax mile: عبارة عن جهاز يقوم ببث الرسائل والنصوص والصور والوثائق المكتوبة عبر خطوط الهاتف العادي [2].

**الفرع الثاني: شبكات الاتصال وتأثيرها وأهدافها.**

يمكن القول أن جل الدراسات والبحوث اكدت على شبكات الاتصال التي وضعها العلماء السلوكيين مع منتصف القرن العشرين، وكان الهدف من الدراسات التعرف على تأثير الهيكل التنظيمي على السرعة والدقة في التعامل مع عمليات الاتصال داخل المؤسسة، وقبل التطرق في التعرف على شبكات الاتصال سنحاول ان نعرف الشبكة.

**أولا: تعريف الشبكة.**

هناك عدة تعاريف للشبكة نذكر منها.

1-الشبكة: "مؤسستان أو أكثر تشتركان في عملية تبادل المعلومات من خلال روابط إتصالات وذلك خدمة لاهداف مشتركة[3] ".

2-نظام للعلاقات الترابطية داخل المؤسسة او بين المؤسسات، ومنه فالشبكة هي تنظيم منسق لوجدات مستقلة، منفصلة، متداخلة، بغرض تحقيق بعض الاهداف بكفاءة اكبر ويتم تحقيقها بواسطة اي وحدة من الوحدات المنفردة، وتسعى الشبكات الى تحقيق الاهداف التالية:

- تسهيل الوصول الى مصادر المعلومات والاستفادة منها في اقل وقت ممكن.
- تقديم خدمات اتصال افضل.
- بالمقاييس الكمية من خلال خدمة اكبر عدد من المستفيدين.
- بالمقاييس النوعية من خلال تقديم خدمات اتصال متعددة.

---

[1] – مصطفى عليان ومحمد عبد الدبس، مرجع سابق، ص 111.

[2] – مفتاح محمد دياب، مرجع سابق، ص 63.

[3] – Jean Brilman ; les meilleurs pratiques du management les edition d organisation – Paris ,France , 2001 P 412.

- الاستفادة القصوى من تكنولوجيا الاتصال المتاحة حاليا.
- زيادة إنتاجية وسائل وقنوات الاتصال والقوى العاملة فيها.

ويلخص سامو ويلسون (sam welson) العوامل والعناصر التي تحتاجها الشبكات وتؤثر على كمية ونوعية وجوده خواصها في سبعة عناصر وهي:

- (men) اي الانسان والقوى البشرية.
- (Machine) اي اجهزة وتقنيات الاتصال.
- (Matriels) اي المواد الخام واية مواد اخرى تحتاجها الشبكة.
- (Mony) اي الاموال المخصصة للتمويل.
- (Message) اي الرسائل التي ستنتقل عبر الشبكة.
- (Methods) اي الاجراءات والخبرة وأساليب التشغيل.
- (Mea Surement) اي أساليب الاختياروالتقييم للشبكة.

وتحتاج شبكات الاتصال لكي تحقق اهدافها بفعالية وتقوم بتوصيل الرسائل بين الاطراف المختلفة المشاركة فيها الى أجهزة إتصال أوتقنيات إتصال مناسبة[1]، من أمثلتها:

- اجهزة الهاتف.
- اجهزة التلكس.
- اجهزة الفاكسيملي.
- الاقمار الصناعية.
- البريد الالكتروني.

**ثانيا: آثار شبكات الاتصال.**

قام عدد من الباحثون بتجارب على مجموعات من الافراد شكلت شبكات إتصال لمعرفة أثر هذه الشبكات على الاداء الوظيفي والرضا عن العمل وغير ذلك من المتغيرات ذات العلاقة، وقد تبين أن شبكة الاتصال تؤثر على ما يلي:

1- من يتصل بمن ولماذا ؟.

2- عدد الافراد الذين يتصل بهم الفرد.

3- درجة المشاركة في تكوين المعلومات المتدفقة في الشبكة.

---

[1] - جميل احمد توفيق، إدارة أعمال مدخل وظيفي، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2000، ص 76.

4- درجة تملك الفرد للمعلومات داخل المؤسسة.

5- من يدركه الافراد المنتسبين إلى المؤسسة كقائد في تلك المؤسسة.

6- من يدركه الاخرين كسبب أو نتيجة تتأثر بالمعلومات.

7- درجة رضا الافراد عن أدوارهم ووظائفهم في المؤسسة.

هذه الشبكة قد تستخدم بغرض[1]:

- الاتصال بين العديد من البرامج التطبيقية والتي يتم تشغيلها على نظم مختلفة.
- تقاسم الموارد.
- توزيع الاستخدامات والتطبيقات على الحواسب المتباعدة مكانيا.

وعليه فشبكة المعلومات أوالاتصال، هي عبارة عن شبكة من الحواسب تسمح بالوصل الى قواعد البيانات وتبادل المحتويات، ولايمكن الحديث عن شبكات المعلومات دون الحديث عن قواعد البيانات وتبادل المحتويات، ولا يمكن الحديث عن شبكات المعلومات دون الحديث عن تكنولوجيا الاعلام والاتصالات.

وتهدف شبكات الاتصال أو المعلومات الى تحقيق الاهداف التالية:

1- تسهيل وصول المستفيدين إلى المعلومات والاستفادة منها بأقل وقت وجهد وتكلفة ممكنة.

2- تقديم خدمات معلوماتية أفضل من الناحيتين الكمية والثقافية.

3- الاستفادة القصوى من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتوفرة حاليا.

4- زيادة إنتاجية القوى العاملة في مجال المعلومات وخدماتها.

5- ربط مصادر الموارد البشرية المؤهلة (الجامعات، المعاهد، مراكز التدريب) مع سوق العمل[2]، مما يتيح إستغلال الطاقات البشرية الكامنة في المجتمع من طرف المؤسسات.

6- ضمان بث وتبادل المعلومات الاساسية لمختلف التطبيقات داخل التنظيم، وتمكن أعضاء المؤسسة بالحصول على معلومات من أي مكان متواجدين فيه، وتسمح بتبادل المعلومات المختلفة مع الشركاء الخارجيين والمؤسسة زبائن موردين ...الخ.

---

[1] -جميل احمد توفيق، مرجع سابق 2000 ص 76.

[2] - لحمر عباس، تكنولوجيا الاعلام والاتصال واثرها وواقعها في المؤسسة الجزائرية، رسالة ماجيستير، كلية علوم تسيير جامعة مستغانم، 2004 ص 65.

7- إتاحة قاعدة بيانات تحتوي على حجم هائل ومهم من المعلومات لتسيير عمل الانشطة كإدارة المبيعات وغيرها.

8- يمكن للمؤسسة من تجهيز طلبيات الموردين بعرض منتجاتها للعملاء عن طريق قوائم البيع بطريقة لم تكن متاحة من قبل.

وتحتاج شبكات المعلومات الى عدد من المتطلبات الاساسية وهي:

1- توفير مصادر المعلومات بأشكالها المختلفة التقليدية، وغير التقليدية (قواعد، وبنوك المعلومات)؛

2- توفير الاجهزة المناسبة للشبكة Hard ware من الحواسب وغيرها؛

3- توفير البرمجيات المناسبة Soft ware لمعالجة المعلومات واسترجاعها، ويمكن تطوير هذه البرمجيات او الاستعانة بالبرمجيات الجاهزة؛

4- توفير نظام مناسب للاتصالات تجعل الشبكة قادرة على تبادل المعلومات بين الجهات المشاركة؛

5- توفير المتطلبات البشرية والخيرات اللازمة والمؤهلة من مبرمجين ومشتغلين وخبراء وإداريين...الخ؛

6- المستفيدون النهائيون: هم الذين ستقدم لهم الشبكة معلوماتها وخدماتها المختلفة، ويتكون مجتمع المستفيدين من شبكات المعلومات غالبا من الفئات التالية:

- العاملون في مجال التخطيط المختلفة؛
- المتخصصون والعاملون في الميادين المختلفة؛
- الموسسات الاقتصادية، العلمية، الثقافية، التربوية، الحكومية وغيرها ؛
- المكتبات ومراكز التوثيق ومراكز المختلفة.

## المطلب الثالث: شبكة الانترنيت.

الانترنيت عبارة عن شبكة ضخمة من شبكات الحاسوب الممتدة عبرة الكرة الارضية بكافة دولها، إذ يستخدم الشبكة حوالي ملياري[1] مستخدم مع مطلع 2011 وذلك حسب الاتحاد الدولي للاتصالات، وهي اتفاقية عملاقة بين ملايين الحواسيب للارتباط مع بعضها البعض، ولهذا يطلق عليها (شبكة الشبكات)، وهي شبكة عالمية مفتوحة تجعل المشترك قادرا على الوصول الى آلاف المصادر والخدمات المختلفة في مجال المعلومات.

[1] - www.grgaam.com

**الفرع الاول: ماهية الانترنيت.**

أول ما ظهرت شبكة الانترنيت في الولايات المتحدة الامريكية في أواخر الستينات كمشروع تشرف عليه وكالة مشاريع البحوث المتقدمة (ARPA) التابعة لوزارة الدفاع الامريكية، واطلق على اسم الشبكة في بداية أمرها(ARPA NET) حيث كانت تربط فقط عدد قليل منى الحواسيب بين مجموعة قليلة من المناطق في الولايات المتحدة الامريكية، ثم انشأت المؤسسة الوطنية للعلوم للولايات المتحدة الامريكية (USNSF) شبكة سميت ب (NSF) وذلك في منتصف الثمانينات حيث اعتمدت التكنولوجيا المستعملة في (ARPA NET) وبدأت بالاتساع لتشمل الشبكات الصغرى في جميع انحاء الولايات المتحدة الامريكية، ثم شيأ فشيأ لتشمل مؤسسات البحث والجامعات والمعاهد والدوائر الحكومية والصناعات الخاصة التي تعنى بالبحث.

كانت شبكت الانترنيت في بداية امرها حكرا للمؤسسات الكبيرة، الا ان هذا الوضع تغير في الوقت الحاضر واصبحت المؤسسات الصغيرة والمصالح التجارية والافراد على اختلافهم مرتبطين بها.

واصبحت الشركات التجارية فعلا تمثل القطاع الاوسع، والاسرع تطورا في شبكة الانترنيت

**اولا: مفهوم الانترنيت.**

لم تحضى الانترنيت بمفهوم واحد بين المختصين، هذا الاختلاف في التعاريف صاحبه كذلك إختلاف في المسميات فنجد مثلا: الطريق السريع الرقمي، او شبكة المعلومات الرقمية، او طريق بيانات السريع في حين البعض الاخر عليها مسميات المجتمع العالمي، كود النقل اللامتزامن وشبكة الخدمات الرقمية المفضلة وشبكة الشبكات[1].

لذا سنعطي في هذا المقام كذلك أكثر من تعريف حتى يظهر لنا اوجه التقارب والاختلاف في التعاريف المعطاة.

التعريف الاول: مجموعة من شبكات الحواسيب على اختلاف انواعها وأحجامها وشبكات الاتصالات ترتبط فيما بينها لتقدم العديد من الخدمات والمعلومات، بين الافراد والجماعات، تعتمد نظم تراسل عالمية

---

[1] – حامد اشافعي دياب، الانترنيت وشيئ من قضاياها في المكتبات ومراكز المعلومات، واقع المؤتمر العربي الثامن للمعلومات، 1 و 4 نوفمبر 1999، القاهرة، مصر، ص 362.

عرفت ب(TCP/IP)، وبرمجيات لتشكيل لغة تخاطب واحدة تفهمها جميع الشبكات والحواسيب المتصلة بالانترنيت تساعد على نقل وتبادل المعلومات[1].

التعريف الثاني: تجميع لشبكات متصلة فيما بينها لتشكل بذلك شبكة عالمية اكبر[2].

التعريف الثالث: هي مزيج من عدد كبير من الشبكات الفرعية التي تعمل بنظام مفتوح يسمح بالاتصال بين مجموعة هائلة من الحواسيب وفق لغة مشتركة واحدة، هي مراسيم (TCP/IP) التي تسمح بخلق نوع من التفاعل عن طريق تبادل المعلومات بسرعة عالية وبطريقة مرنة ولا مركزية[3].

وبهذا يمكن تعريف الانترنيت انها شبكة عالمية تربط عدد لا متناهي من الحواسيب من مختلف بقاع العالم وذلك وفق بروتوكولات ومراسيم معينة.

**ثانيا: خصائص الانترنيت.**

وللانترنيت مجموعة من الخصائص ميزتها عن بقية الشبكات اهمها[4]:

1- الانترنيت مفتوحة ماديا ومعنويا: فبإمكان اي شبكة فرعية او محلية في العالم ان ترتبط بشبكة الانترنيت، وتصبح جزء منها دون قيود او شروط سواءا من حيث الموقع الجغرافي او التوجه السياسي او الاجتماعي.

2- الانترنيت عملاقة ومتنامية: فالانترنيت حققت مالم تحققه تقنية سابقة في تاريخ الانسان من حيث السرعة في الابتكار والنمو، فبحيث احتاج المذياع 38 سنة ليصبح لديه 50 مليون مشترك، واحتاج التلفاز الى 13 سنة في حين احتاج الحاسوب 16 سنة اما الانترنيت فانها احتاجت لـ 4 سنوات فقط هذا بالاظافة ان عدد المستخدمين لها في تزايد مستمر.

3- العشوائية: فالمعلومات المتواجدة في الانترنيت هي بشكل عشوائي ومتناثرة، ولذلك قامت عدة جهات غير ربحية واخرى تجارية بأنشاء فهارس وتطوير برامج تقوم بالبحث عن المعلومة التي يطلبها المستخدم، ومن القضايا الشائكة هي ان شبكة الانترنيت يصعب الرقابة او المحاسبة على ما ينشر فيها.

---

1 – حسن محمد العفسي ومها احمد غنيم، شبكة الانترنيت العالمية واستخداماتها في المكتبات ومراكز المعلومات، واقائع المؤتمر العربي الثامن للمعلومات، 1 و 4 نوفمبر 1999، القاهرة، مصر، ص 416.

2 – Benot Aubect ;Thein Formation technology and organisation ;Geotan .marin.québec.Canada 1997.P47.

3 – بومايلة سعاد وفارس باكور ، مرجع سابق ص 212.

4 – هشام بن عبد الله عباس، المكتبات في عصر الانترنت تحديات ومواجتها، مجلة العربية، العدد 2، دمشق،2001، ص ص 98-100

4- الانترنيت شعبية: فلا توجد وسيلة حالية تظاهي شعبية الانترنيت لانها وسيلة جماهرية وليست محصورة على فئة معينة، فسرعة التواصل عبر شبكة الانترنيت هي سرعة الضوء ناقلة معا البيانات والمراسلات والمعارف والمداولات المالية والعقود الاستثمارية، فقد اصبح العالم كوكبا لا يعرف فيه التواصل نوما.

5- الانترنيت تجارة الكترونية هائلة: فالانترنيت تعد وسيلة تجارية فعالة مقارنة مع الوسائل الاخرى (الجرائد التلفاز ...الخ) ، فالتجارة في المستقبل واسواقها ستكون على الشبكة.

6- الانترنيت متطورة باستمرار:فالبحوث في مجال تكنولوجيا المعلومات خاصة الشبكات متطورة ومستمرة في النمو نحو الاحسن، فعالم الانترنيت كل يوم يعدنا بالجديد والمفاجآت والاختراعات والابتكارات المذهلة.

**ثالثا: خدمات الانترنيت.**

تقدم شبكة الانترنيت العديد من الخدمات من الخدمات لمستخدميها، هذه الخدمات يمكن ذكر ما يلي:

1- خدمات البريد الالكتروني E-mail: ويعد من اهم الخدمات التي تقدمها الشبكة واشهرها، فمن خلاله لا يسمح للمستخدمين تبادل المراسلات بين الافراد من أطراف العالم، وبسعر زهيد وبسرعة فائقة[1] .

وللبريد الالكتروني عدة مميزات هي[2]:

- سرعة وصول الرسالة الى المستقبل.
- عدم ضياع الرسائل الالكترونية.
- يمكن ابقاء الرسائل الالكترونية على حالها، كما يمكن إعادة إرسالها ومعاينتها.
- التفاعلية بمجرد وصول رسالة جديدة يؤشر لها عند وقت الاستعمال.
- مجهولية صاحب الرسالة حيث لا يظهر على الشاشة.
- عادة يتكون البريد الالكتروني من: عنوان المستخدم، ورموز البريد الالكتروني @ والذي يعني(AT) اي (في) حيث يشير الى مكان البريد الالكتروني، اما الجزء الثالث فهو يشير الى الموقع المستضيف وللإشارة فإن البريد الالكتروني لا يقبل اي فراغ بين هذه المكونات الثلاث.

---

1 - Bruno lenaire ;Op .cit P 18.

2 -Emmanuel pateyron. OP;cit P 46.

2 – المجموعة الاخبارية News groups: هي منتديات تجمع بين الافراد مهتمين بنفس الموضوع، منظمين في شكل مجموعات إهتمام كل مجموعة معالجة أو مناقشة موضوع معين، بحيث تأخذ اسمها من نوعية أو صنف الموضوع المعالج، ومن ضمن هذه ضمن هذه الموضوعات المناقشة نذكر على سبيل المثال: الحاسوب،العلوم، الترفيه، الاستجمام، الموضوعات التجارية، الموضوعات الساخنة وموضوعات تتعلق بإدارة شبكة الانترنيت العالمية، موضوعات الاخبار والتحاليل وغيرها.

إن هذه المجموعات عبارة عن مقاهي أو منتديات إفتراضية تقام على الشبكة بغرض تبادل الافكار والأراء حول موضوعات معينة، والادارة بإعتبارها أحد مجالات الاهتمام، يمكن لاي مسير أو مدير الدخول في هذه الملتقيات بغرض تبادل الخبرات في مجال إختصلصه مع أشخاص في العالم وأخذ الاستشارة منهم.

3- بروتوكول نقل الملفات وتبادلها (FTP):

يستخدم هذا البروتوكول عند تبادل المعلومات بين الحواسيب، سواءا تعلق الامر بنصوص أو برامج، أو صور وغيرها، ويمكن عبر هذا البروتوكول طبع المعلومات من حواسيب أجنبية خارجية خارجية على الحواسيب الخاصة وبالعكس.

فهذا البروتوكول يسمح بالاتصال بأي جهاز متصل بشبكة الانترنيت، فبواسطة (FTP) يمكن القيام بعمليات تحويل للملفات إنطلاقا من موزع بعيد الى اسطوانتك الشخصية.

ومن اهم خصائص هذا البرنامج العمل بشكل تفاعلي بين المستفيد والحاسب المضيف على الجانب الاخر من الشبكة، ومن خصائصه أيضا أن يكون لك ماتعرفه به (ID) اي تحقيق شخصية ورقم حساب، وعنوان البريد الالكتروني وكلمة عبور تمكنك من الاستفادة من الجهاز على الطرف الاخر، الا ان هناك بعض من الحواسيب المفتوحة لاستخدام الجمهور دون مقابل.

4- خدمة تيلنت Telinet: وهي خدمة الربط عن بعد، وهي عبارة عن برنامج خاص يتيح للمستخدم ان يصل الى جميع الحواسيب في جميع انحاء العالم، وان يرتبط بها بحيث تحعل من الممكن استخدام البرامج الجاهزة للحواسيب اللاجنبية، بل وتجعلها كما لو انها موجودة داخل الحواسيب الشخصية، بحيث لا يعرف المستفيد اثناء الاتصال على اي حاسوب يعمل، وتسير التلينت وفق مبدأ خادم الزبائن المستفيدين (Client–Server–prinzip)، الذي يضع الزبون والحاسوب عند البرامج المرغوب فيه اما عناوينها فتكون من خلال نقاط سلاسل من الارقام مقسمة الى أقسام يحددها الحاسوب بدقة فائقة.

**الفرع الثاني: مستلزمات أمن الشبكات.**

لقد اصبحت الشبكات اليوم تؤدي دورا مهما وفعالا في حياتنا اليومية، فقد جلبت فوائد عظيمة وجليلة للبشرية بأسهل الطرق وأبسطها وأرخصها كذلك، ولكي تؤدي الشبكات المعلوماتية دورها على احسن وجه ينبغي لها ان تستجيب للابعاد والاهداف التالية:

1- التواجد: ويقصد القدرة على توفير الموارد الضرورية لتشغيل الشبكة ووضعها على ذمة المستفيد على جميع المستويات ولذا يجب الحرص على توفير المعلومات، وعدم تشويهها أو حذفها وكذا تشغيل الاجهزة وعدم تعطيلها.

2- سلامة وسرية المعلومات[1]: وهذا بالحرص على حماية عمليتي تخزين المعلومات ونقلها عبر الشبكة، ويتمثل ذلك في ضمان عدم تغير المعلومات المخزنة في اجهزة الحواسيب أو المنقولة عبر الشبكة إلا من قبل الاطراف المرخص لهم.

3- التحقق من الهوية: بالتأكد من هوية الاطراف المعنية بعملية التبادل، لذا يجب على كل طرف معرفة هوية الطرف اللآخر لتفادي عملية الخداع، وتتوفر عدة طرق للتأكد من هوية الاطراف المتصلة بالشبكة على غرار كلمة العبور والتوقيع الالكتروني... وغيرها.

4- الاثبات: تتمثل في توفير آلية تثبت عملية تبادل المعلومات عبر الشبكة، ولا تدع مجالا للمرسل ان ينكر عملية الارسال وللمستقبل ان ينكر عملية الاستقبال.

[1] - نوفيل حديد، تكنولوجيا الانترنت وتأهيل المؤسسة للاندماج في الاقتصاد العالمي، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص65.

## المبحث الثالث:

## التطور التاريخي للتكنولوجيا الحديثة للاعلام والاتصال ونقل التكنولوجيا.

أضحت التكنولوجيا الحديثة للاعلام والاتصال مادة أولية أهم من جميع المواد الاولية الاخرى المعروضة في إقتصاد السوق في الوقت الراهن، ودعامة أساسية لنمو الاقتصاديات وإزدهارها، لذلك حاولنا في هذا المبحث التعرف على التكنولوجيا الجديدة للاعلام والاتصال وتطورها عالميا، وتكلمنا في مطلب اخير على نقل التكنولوجيا.

### المطلب الاول: مفهوم تكنولوجيا الاعلام والاتصال الحديثة.

لقد ادى التطور التكنولوجي للاتصالات والمعلوماتية الى ظهور وسائل عدة وتطبيقات وسيلة اتصالية جديدة أطلق عليها البعض اسم "التكنولوجيا الجديدة للاعلام والاتصال (NTIC)"، وهي تعني أساسا تلك الموصولة بالكومبيوتر، ولها لآثار عدة تشمل مجالات وتطبيقات متنوعة مثل تشخيص المعارف عموما وتنظيم المؤسسات خصوصا[1].

لقد أعطت التحولات التي أتت بها العولمة للاعلام والاتصال بعد أكثر إتساعا، حيث أثبت الاعلام بتقنياته الهائلة انه محرك التحولات في السياسة، والاقتصاد، الفكر، الفن والثقافة بل هو محورها ومحرضها، وعلى هذه الدلالة كان له ذاك الجبروت في تشكيل المعرفة وخلق المعايير الجديدة وفي تدمير أنظمة القيم التقليدية السابقة .

#### الفرع الأول: تعريف التكنولوجيا الجديدة للاعلام والاتصال.

تظهر التكنولوجيا الجديدة للاعلام والاتصال من خلال الجمع بين الكلمة مكتوبة ومنطوقة والصور الساكنة والمتحركة وبين الاتصالات سلكية ولا سلكية أرضية أو فضائية ثم تخزين المعطيات وتحليل مضامينها وإتاحتها بالشكل المرغوب وفي الوقت المناسب وبالسرعة اللازمة[2] .

ويرى معالي **فهمي خيضر** بأن التكنولوجيا الجديدة للأعلام والاتصال تشير الى جميع أنواع التكنولوجيا المستخدمة في تشغيل ونقل وتخزين المعلومات في شكل إلكترونيي وتشمل تكنولوجيا

---

1 – فضيل دليو، الاتصال: مفاهيمه،نظرياته،وسائله، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2003، ص 174.

2 – بومايلة سعاد وفارس بوباكور، مرجع سابق ، ص206.

الحاسبات الآلية ووسائل الاتصال وشبكات الربط وأجهزة الفاكس وغيرها من المعدات التي تستخدم بشدة في الاتصالات[1].

في الواقع ان مفهوم تكنولوجيا الاعلام والاتصال متداخل بعض الشيئ حيث ان هذه التكنولوجيا لا تعتبر جديدة في حد ذاتها، وذلك لأن معظمها كان موجودا منذ السنوات العشر الماضية أو أكثر، وما يمكن اعتباره حديثا هو توسيع استخداماتها في مجال المؤسسات واعتمادها بدرجة كبيرة على العمل الشبكي[2].

ونشير الى أن مصطلح "**تكنولوجيا الاعلام والاتصال**" يعد أشمل وأدق من الترجمة المتداولة "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات " والتي ينقصها الشمولية لمعنى عبار(ICTS) التي تعتمد ميدانين هما الاعلام Imformation، والاتصال Communication، والجمع اتصالات يفيد معنى مغاير للمعنى المعتمد في الكلمة اللاتينية ومن جهة اخرى فإن الفارق واضح بين مصطلح الاعلام والمعلومة حيث تعتبر المعلومة المادة الخام للإعلام[3]، والإعلام عملية تطوي على مجموعة من اوجه النشاذ من بينها نشاذ نقل المعلومات وتداولها، فهو يشمل المعلومات لكن المعلومات لا تحتوي على كل موضوعات الاعلام، وتشمل التكنولوجيات الجديدة للاعلام والاتصال فرعين اساسيين[4]:

أ- تشغيل المعلومات: ويشمل هذا الفرع الوظائف التي تتناول المعالجة والتوزيع الآلي للمعلومات، والتي تعتبر الاساس في انجازعمليات التشغيل في المنظمات وتدعيم قدرة الادارة على إتخاذ القرارات، ويتمثل المحور المركزي لهذا الفرع في تطبيقات الاعلام الآلي بأشكاله المختلفة.

ب- نقل وإيصال المعلومات: يمثل هذا الفرع عملية نقل المعلومات التي تم تشغيلها بين المواقع المتباعدة للحواسيب ووحداتها الطرفية البعيدة، وذلك بإستخدام تسهيلات عن بعد (Télécommunication).

---

[1] - بن سعيد محمد، لحمر عباس: تكنولوجيا الاعلام والاتصال والتنمية الاقتصادية، الملتقى الدولي الثالث:حول تسيير المؤسسات المعرفة الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات والاقتصاديات، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير 12-13 نوفمبر 2005 ص،287.

[2] - جمال لعمارة، مالك علاوي، أثر استخدام تكنولوجيات الجديدة للاعلام والاتصال على تسيير الموارد البشرية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي الثاني: تأثير الانكسار الرقمي شمال-جنوب على تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 28-29 أفريل 2004، ص22.

[3] - ورقة عمل حول **مجتمع الإعلام**، وثيقة عمل مقترحة من منظمة المؤتمر الإسلامي، تونس 2005 : نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.itu.int/dms_pub/itu-s/md/03/wsispc2/cs03-wsispc2-c-0067!!msw-a.doc

[4] - مالك علاوي، أثر استعمال التكنولوجيات الجديدة للاعلام والاتصال على تسيير الموارد البشرية في القطاع العمومي، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر: كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2005، ص51.

من خلال كل هذه التعاريف يمكننا القول بأن الخاصية الاساسية في التكنولوجيا الحديثة للاعلام والاتصال هو إرتباط تكنولوجيا الاعلام الآلي مع تكنولوجيا الاتصالات السلكية واللاسلكية، وكذا السمعي البصري، بمعنى اخر هو الجمع بين النص والصوت والصورة.

**الفرع الثاني: التطور التاريخي لتكنولوجيا الاعلام والاتصال.**

**أولا: في الدول المتقدمة.**

إن عالم اليوم الذي صنعته المتغيرات التكنولوجية والثقافية والسياسية والاقتصادية اصبح يتميز بخصائص حضارية لم يسبق لها مثيل من الشمولية والقدرة المتناهية، وقوة التأثير على الثقافات خلقا أو تعديلا وتوجيها بفضل تكنولوجيا الاتصال، التي جعلت بمقدور الانسان ان يتلقى الرسائل بالصورة والصوت والنص المكتوب في كل مكان من الكرة الارضية، إستخدمتها الدول المالكة لها ورائد الحضارة الليبرالية المادية المسيطرة بهدف الظروف الملائمة لفرض ثقافتها على شعوب مختلفة لا تمتلك هذه التكنولوجيا المتطورة.

ولقد اصبحت تكنولوجيا الاعلام والاتصال إحدى القوى الاقتصادية وطنيا أو دوليا حيث تمثل في الدول الصناعية نسبة متزايدة الاهمية من الناتج القومي الاجمالي وتشكل قطاعا ديناميكيا، يتيح آفاقا كبيرة للنمو وإمكانات جديدة للعمالة وذلك بعد ان اصبح الاعلام والاتصال النشاط الرئيسي في الدول الصناعية المتقدمة، حيث يعمل مايزيد عن نصف السكان بصورة مباشرة او غير مباشرة في إنتاج المعلومات ومعالجتها وتوزيعها، ومن المتوقع أن تزيد مجموعة المعاملات في صناعة تكنولوجيا الاعلام والاتصال في هذه الدول الصناعية المتقدمة الى عدة أضعاف في السنوات القادمة، فتوجد حاليا غي ابريطانيا برامج بحوث وطنية حول تقنيات الاعلام والاتصال الحديثة، وكذلك في فرنسا، هولندا، وفلندا بحوث حوث تقبل المجتمع للتطورات التقنية وخصوصا في مجالات الاعلام والاتصال، وقد سارعت المجموعة الاوروبية إلى تشكيل فرق لبحوث الاتصال والاعلام مثل: فريق (Euro Media research)

وبخصوص البيوت المجهزة بالكومبيوتر هناك تبادل بين الدول المتقدمة، حيث تتأخر فرنسا بنسبة 18.5% مقارنة بالدول الغربية مثل: بريطانيا 23% المانيا 25% الولايات المتحدة الامريكية 39%، أما بخصوص إقتناء الحواسيب المصغرة ففي الدول الغربية المسيطرة على هذا المجال كان يتراوح العدد بين 49% في الولايات المتحدة الامريكية، 46% في كندا الى اسبانيا 11% وأخيرا اليونان 6% خلال سنة 1997.

**ثانيا: في الدول النامية.**

تعاني من ندرة وسائل وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، والتي سببها مشكلة توزيع هذه الوسائل والتكنولوجيات المتوافرة ووصولها إلى جمهورها الصحيح، كما أن لهذه المشكلة علاقة بقدر المعلومات الموجودة وفي السرعة التي تنقل الرسائل الإعلامية وفي الدقة التي يتم، نقل المعلومات في مختلف المجتمعات، فالملاحظ أن توزع تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الدول النامية مركز في المدن، أي أن انتشارها غير منتظم مما يقلل من نسبة المعلومات كلما بعد الفرد عن المدينة، وعلى الرغم من ذلك أصبحت الهند على سبيل المثال تعد في أقل من10سنوات ثاني منتج للبرامج (Logitiels)، وجمهورية كوريا تستمر في الحفاظ على موقعها كرائد عالمي في إنتاج القطع الإلكترونية المجمعة (Puces).

## المطلب الثاني: نقل تكنولوجيا.

### الفرع الأول: نقل التكنولوجيا.

إن عملية انتقال المهارة التكنولوجية من ثقافة لأخرى، وبصورة خاصة من بلد صناعي متطور إلى بلد أقل تطوراً، ما تزال حتى الآن غير مستوعاة تماما، فالتكنولوجيا جديدة بالنسبة لمجتمع مستقبل، في حين أنها مألوفة في المجتمع الذي ينشرها، وقدرة المجتمع على تقبل التكنولوجيا الجديدة تتوقف على قدرتها على تكييف هذه التكنولوجيا مع ظروفها الخاصة وقدرتها على تكييف نفسها مع متطلبات تلك التكنولوجيا.

**أولا: عوائق نقل التكنولوجيا والمشاكل المترتبة على نقلها.**

**1- عوائق نقل التكنولوجيا.**

هذا الإنتقال للتكنولوجيا تعترضه عدة عراقيل نذكر منها:[1]

- عوائق ناجمة عن عدم وجود معلومات كافية في الأسواق عن التكنولوجيا.
- عوائق تعود إلى النقص النسبي في خبرة ومهارة المؤسسات التجارية وغيرها في البلدان النامية في التعاقد على ترتيبات قانونية ملائمة للحصول على التكنولوجيا.
- المواقف الرسمية من تشريعية وإدارية في البلدان الصناعية والنامية التي تؤثر على تنفيذ السياسات والإجراءات الوطنية والتي من شأنها تقنين تدفق التكنولوجيا إلى البلدان النامية وحصول هذه البلدان عليها.

[1] - أحمد غنيم، مرجع سابق، ص 50.

- تركيز مصادر التكنولوجيا في أماكن محدودة من العالم واستعداد أصحاب التكنولوجيا في نقلها أو عدمه.
- التبعية التكنولوجية والإقتصادية في الحصول على تكنولوجيا من الخارج.
- الافتقار إلى المعلومات والخبرة في البلدان النامية ومسائل التكنولوجيا.
- الافتقار إلى نشاط الأبحاث والتنمية والتي هي السبيل إلى نواحي التقدم التكنولوجي.
- تأثير الافتقار إلى الحصول على المعلومات حول نواحي التقدم التكنولوجي والتكنولوجيا الجديدة على المصلحة العامة للبلد.
- ندرة الموارد المالية وارتفاع تكاليف التكنولوجيا.
- عوائق تتعلق بالثقافة واللغة وصعوبة الاتصال بين البلد المستورد والمصدر للتكنولوجيا.

**2- المشاكل المترتبة على نقلها.**

يترتب عن عملية انتقال التكنولوجيا من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية عدة مشاكل نذكر منها:

- بطئ عملية نقل التكنولوجيا، حيث تستغرق المفاوضات التي تجرها الدول المحولة مع الدول المستقبلة للتكنولوجيا فترة تدوم سنوات، مما يتسبب في تأخر نتائج المرجوة من طرف البلدان النامية.[1]
- الاحتكار الذي يمارسونه موردو التكنولوجيا خاصة عندما تكون لهم حقوق ملكية هذه التكنولوجيا، أو عندما يكون توريد التكنولوجيا مرتبطا بالمهارات والمعلومات والسلع الرأسمالية الأساسية لتشغيل هذه التكنولوجيا والتي يمارس موردو التكنولوجيا سيطرة احتكارية عليها إلى درجة ما.
- لا تعاني البلدان النامية من قلة عمليات نقل التكنولوجيا، وإنما من عمليات النقل العشوائية التي تتم في غياب أي ساسة محلية سليمة لخلق قاعدة محلية مستقلة في مختلف الميادين التكنولوجية، إذ أن معظم المؤسسات البيروقراطية المسؤولة عن السياسات الإئتمانية في أقل البلدان نمواً، ولم تتمكن إلى الآن من إدراك الجوهر الحقيقي لنقل التكنولوجيا، وطالما أن التركيز ينصب عشوائيا على استيراد التكنولوجيا الجاهزة من البلدان الصناعية، وطالما لا يتم تشجيع المنابع المحلية للتنمية التكنولوجية وحمايتها من المنافسة الأجنبية، فإن توسيع للآليات الحالية لنقل التكنولوجيا لن تؤدي إلا إلى مزيد من التبعية التكنولوجية.

---

1 –André Tiano ; Transfert de technologie industrielle ; Economica ; Paris ; 1981 ; P 36.

- الأسلوب الذي تم به نقل التكنولوجيا حتى الآن يرتبط ارتباطا وثيقا بالزيادة العميقة في مديونية للبلدان العالم الثالث، وقد بلغت هذه الديون حاليا مستويات لم يعد من الممكن احتمالها.[1]
- الصفقات المالية والتكنولوجية المعقدة والباهضة الثمن لا تشجع على ظهور مؤسسات محلية مستقلة قادرة على تسلم المسؤولية من بيوت الخبرة الاستشارية الأجنبية، التي تقدم المساعدة الفنية والتصاميم الهندسية، كما أن هذه الصفقات تستنزف ما لدى البلدان من قطع أجنبي.
- مشكل عدم القدرة على بناء تكنولوجيا أكثر استقلالا في أقل البلدان نمواً، يؤدي إلى تنامي التبعية التكنولوجية و إحباط للجود المحلي المبعثرة القليلة المبذولة محليا أو دوليا لتعزيز القدرات التكنولوجية المحلية.[2]

بالإضافة إلى ما سبق ذكره هناك عوائق لا بد من ذكرها وهي:[3]

- التكنولوجيا الجديدة معقدة، مما يجعل عملية نقلها وانتشارها أكثر صعوبة، وأمثلة ذلك هو مصير العديد من المخترعات التي ما إذ تظهر حتى تختفي بسبب عزوف الناس عنها، وتفضيلهم للتكنولوجيا القديمة (أبسط, أقرب إليهم).
- مشكل الاتصال والتواصل بين أولئك الذين يبتكرون التكنولوجيا وأولئك الذين يتلقونها.
- افتقار الدول النامية إلى وجود كوادر فنية وهندسية قادرة على الاستفادة القصوى من التكنولوجيا الجديدة، أو قادرة على اختبار التكنولوجيا المناسبة للظروف البيئية والاجتماعية بسبب ارتفاع درجة التعقيد هذه التكنولوجيا، إضافة إلى هجرة الكفاءات إلى الدول الغنية.
- قلة مراكز الأبحاث التطورية المرتبطة بمثيلاتها في العالم والتي تساعد في تحقيق أهداف نقل التكنولوجيا الجديدة.

**الفرع الثاني: سبل نقل التكنولوجيا.**

من شأن المقترحات الآتية المساهمة في إيجاد حل لمعضلة نقل التكنولوجيا وتوطينها في الدول النامية: [4]

---

1 - مركز دراسات الوحدة العربية، السياسات التكنولوجية في الأقطار العربية، الأمم المتحدة للجنة الاقتصادية لغرب آسيا، 1997، ص 37.

2 - نفس المرجع، ص 39.

3 - منى بنت راشد الغامدي، رؤية في قضية نقل التكنولوجيا إلى العالم النامي، مطبعة مكتب البريد العلابي لدول الخليج، الرياض، 2001، ص23.

4 – نفس المرجع، ص 43.

1-تخصيص ميزانية لدعم البحث والتطوير واستقطاب المتخصصين من العلماء والباحثين للعمل على توطين التقنية وتطويرها لتتلاءم مع احتياجات المشاريع.

2-إنشاء قاعدة علمية وبنية تحتية تقنية محلية تحدد أنواع التكنولوجيا الممكن نقلها، وذلك عن طريق تحديث نظام التعليم ورفع مستواه.

3-تطوير التعليم والعمل على تحقيق نقلة نوعية في المناهج وطرق التدريس تساهم في إعداد أجيال جديدة من العلماء والباحثين قادرة على التعامل بكفاءة مع مستجدات العلم والتكنولوجيا.

4-إعداد جيل صناعي يحمل مسؤوليات مجتمعاته الصناعية، تشغيلا وإنتاجاً وصيانة وتسويقا وتطويراً بالتدريب والاستثمار الأمثل للموارد البشرية المحلية.

5-الاستفادة من الكوادر المحلية ذات الكفاءة العالية من لمهندسين والعلماء والفنيين للسعي لإيجاد التقنيات المناسبة وتكيفها لتصبح أكثر ملاءمة للبيئة المستوردة لها.

6-إقامة المؤتمرات والمنتديات العلمية وإجراء البحوث التطبيقية لإزالة العقبات التي تحول دون النقل الأمثل للتقنيات والتطور الصناعي.

7-تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر أو المشترك للاستفادة من أساليب المعرفة التقنية والإدارية التي يقيمها الشريك الأجنبي ويساعد مستقبلا على اكتساب الخبرة.

8-وضع أنظمة وطنية ولوائح تحد من الشروط التعسفية التي تفرضها الدول المتقدمة للحصول على التقنية.

9-إيجاد حوافز للحد من هجرة الأدمغة والكفاءات العلمية والفنية التي تحمل مؤهلات وخبرات علمية وفنية وتكنولوجية.

**الفرع الثالث: اختيار التكنولوجيا.**

**1- مجال اختيار التكنولوجيا.**

يتوقف مجال اختيار التكنولوجيا في أقل البلدان نمواً على:[1]

- مقدرة هذه الدول على البحث عن معلومات تخص مختلف البدائل التكنولوجية المتاحة.
- المقدرة على انتقاء واستيعاب التكنولوجيا المناسبة.
- المقدرة على تطويع التكنولوجيا التي تم اختيارها وتحسينها.

[1] – السياسات التكنولوجية في الأقطار العربية، مرجع سبق ذكره، ص 26.

- المقدرة على تحديد مشاكل البحث التي تثيرها الحاجة إلى تطويع التكنولوجيا الحديثة بما يتناسب مع هيكل مواردها وقدرتها الاستيعابية.

**2- خطوات اختيار التكنولوجيا.**

يعتمد نمو الأساس التكنولوجي للبلد النامي على وجود قدرات تكنولوجية محلية و الحصول على تكنولوجيا مختارة من الخارج، تكمن جهود الأبحاث والتنمية الوطنية ونمو التكنولوجيا التي تم إيجادها محلياً.

تمر عملية اختيار التكنولوجيا بمجموعة من الخطوات تتمثل في:[1]

1- تعيين الاحتياجات التكنولوجية على ضوء أهداف التنمية الاقتصادية والإجتماعية.

2- الحصول على معلومات حول المصادر المتعددة للتكنولوجيا بما في ذلك المصادر المحلية.

3- تقييم واختيار التكنولوجيات المناسبة ودراسة مجموعة وثائق التكنولوجيا لتقييم صلاحية وتكلفة وشروط العناصر المكونة لها، والتفاوض حول أفضل الشروط.

4- تكييف واستيعاب التكنولوجيا المستوردة والاستغلال الأمثل للتكنولوجيا في البلاد.

5- الاستفادة القصوى من نتائج ذلك الاستغلال ضمن كافة قطاعات الاقتصاد.

**الفرع الرابع: تنمية القدرات التكنولوجية وإستراتيجية الابداع التكنولوجي.**

**1- تنمية القدرات التكنولوجية.**

على الدول النامية أن تضع استراتيجية إجرائية ضمن إطار اتجاهات خطة التنمية الشاملة, في سبيل تغطية وظيفتين أساسيتين هما: تنمية القدرة العلمية والتكنولوجية، والإفادة الفعالة. ولا يملك أي بلد الوسائل التي تجعله قويا في كل مجال، لذلك يجب أن تقوم استراتيجيته على الانتقاء لاختيار المجالات التي تتمركز فيها الجهود وتنمية قدرة كبيرة قابلة للإفادة الكاملة من التكنولوجيا والمهارة، سواء كانت من مصدر وطني أو أجنبي تتم تنمية القدرات العلمية والتكنولوجية عن طريق:

- خلق مجموعة من مرافق البحث والتدريب كالمختبرات والمؤسسات الهندسية.
- تكوين المهارات البشرية من علماء، باحثين، مهندسين، تقنيين، والتنظيمية والاختصاصية لتكيف التقنيات للإنتاج وإدخال التعديلات الضرورية عليها وتكييفها مع ظروف وتطبيقات التقنيات المستوردة.

[1] - أحمد غنيم, سبل تقييم اختيار التكنولوجيا المناسبة في الصناعات, مرجع سبق ذكره, ص 04.

- تأهيل القوى العاملة، لأن تطبيق المعرفة التقنية الجديدة يتطلب وجود عاملين مدربين في سائر مراحل عملية الابتكار، قادرين على التعرف على الحاجات وحل المشكلات، فالابتكار ليس وليد البحث من أجل التنمية فقط، وإنما قد ينجم عن التحسينات التي يحققها العاملون حتى لو كانت صغيرة.
- تعزيز المهارات المحلية اللازمة لبناء أساس القدرات الفنية المستقلة التي لا يمكن بدونها تحقيق عملية تنمية سليمة.
- يجب على المؤسسات أن تولي اهتماماً كاملاً للخيارات التكنولوجية المتاحة ولمواءمة التكنولوجيا مع الظروف المحلية وللقدرات المحلية الممكن استغلالها خصوصاً إمكانيات القطاع الخاص.
- توجيه اهتمام كاف للنظام التعليمي ولتوجيه الطلبة المنتقلين إلى الخارج نحو اكتساب المهارات الحديثة ليتسنى مواءمة النمط التعليمي كله مع الاحتياجات اللازمة لخلق القاعدة الأساسية للدراية التكنولوجية.[1]
- خلق علاقات ما بين الجامعات ومراكز البحث والقطاعات الاقتصادية لتأمين ارتباط برامج البحث من أجل تنمية مع الأهداف.
- المرونة على المدى البعيد والقصير معاً، التي تسمح بإعادة توجيه الجهود استجابة للتغيرات الطارئة.
- أهمية الاستفادة المثلى من المعرفة العلمية والمهارة التكنولوجية التي يمكن الحصول عليها من بلدان أخرى بواسطة برامج المساعدة التقنية أو الانتقال المباشر.[2]

**2- استراتيجية الابداع.**

إن إعداد استراتيجية الإبداع لوظيفة البحث والتطوير تنطوي على توجيه نشاط المؤسسة لتحقيق أهدافها و صيانة مصالحها, ولذلك يجب الاعتناء بما يلي:

أ- الحماية القانونية:

إن نقص العناية بالحماية القانونية للإبداعات يعتبر خطيراً, لأنه من غير المنطقي أن تبذل جهود وتنفق أموال دون التفكير في حماية المخروج ذي الأهمية والآثار التكنولوجية والاقتصادية. ومن أشكال الحماية القانونية للأفكار والاختراعات:

* براءات الإختراع: وهي وثيقة تمنحها هيئات رسمية معنية تتضمن الاعتراف باختراع ما, وتخوّل لصاحبها (شخصا أو مؤسسة) حق الملكية و بالتالي حرية الاستعمال.

---

1 - عدنان كركور، التنمية الصناعية و تحويل التكنولوجيا و تطويعها، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981، ص 40.

2 - غراهام جونس، دور العلم والتكنولوجيا في البلدان النامية، مطبعة وزارة الثقافة، دمشق، 1975، ص 59.

إن الإتيان باختراعات حقيقية مهما كان الموضوع أو المجال يتطلب حماية قانونية بدونها لا مجال لانتظار سرعة و لا كثافة في نشاط الاختراع, و الاستراتيجية تتطلب بدورها وعيا بعد النظر وفعل.

* العلامة:

في حالة عدم إمكانية الحصول على براءة الاختراع يمكن للمؤسسات أن تطالب بحماية منتوجها بعلامة، وهو عبارة عن اسم أو رمز تختاره المؤسسة، قصد تمييز منتوجها عن غيره من المنتجات المتوفرة في الأسواق، الاستراتيجية في هذا الإطار هي حماية شهرة المؤسسة وضمان الفوائد المترتبة عن ذلك.

* النموذج:

ترتبط حماية النماذج بالخصائص الشكلية والمميزة للمنتجات الجديدة وأهمية مثل هذه الحماية تتمثل في إبراز اسم الشخص أو المؤسسة، مما يسمح لها من تحقيق غايات معينة.

بالنسبة للحماية القانونية، فالاستراتيجية الصحيحة تقتضي تطوير نوعين من القدرات:

- قدرات إدارية: مهمتها الاحتفاظ ببراءة الاختراع الوطنية والدولية، كما أن الاحتفاظ بالمستندات يساعد كثيراً على الإطلاع وربما حتى استغلال مواضيع براءات الاختراع المودعة.
- قدرات تقنية: تتمثل في الموارد البشرية وكل الوسائل المادية التي تمكن من إثبات صحة موضوع براءات من حيث علميتها وفعاليتها، لهذا يستلزم وجود إطارات في جميع أنحاء العالم بواسطة الشبكات العالمية المتخصصة.

ب- التمويل ومقابلة الأخطار:

يعد نقص التمويل مشكلاً أساسيا بالنسبة للمؤسسات والمبدعين الأحرار خاصة في البلدان النامية, هذا ما يستدعي وضع خطة لتوفير الأموال اللازمة, لدعم جهود البحث والتطوير والاستغلال الصناعي للأفكار ذات الطبيعة الإبداعية.

المتابعة:

إن أهم عامل يؤثر على طبيعة مخرجات النشاط الإبداعي هو متابعة النتائج تبعا لمختلف المراحل المبرمجة, فالاستراتيجية تقتضي مراقبة تطور الأعمال مع متابعة المستجدات والقوى التنافسية (الانطلاق في مشروع يتم ثم التوقف لسبب ما هو استراتيجية خاطئة مع تكاليف أكثر).

ج- الاعتناء بمستخدمي البحث والتطوير:

إن أحد المحاور الأساسية في أية استراتيجية لبحث والتطوير أو الإبداع التكنولوجي هو الإعتناء بالموارد البشرية وهذا على ثلاث جوانب:

التوظيف المباشر والكامل:

ترتبط خاصة بالمتخرجين من الجامعات الوطنية والأجنبية، وبالمستويات العليا من التكوين العلمي، والتكنولوجي، والاستراتيجية الحسنة تقتضي التكوين ليس من أجل تكوين فحسب، ولكن لمقابلة احتياجات فعلية إما على مستوى الكلي أو الجزئي.

الإحترام والتقدير:

إن التكوين والتوظيف يحتاجان إلى تدعيم بالاحترام والتقدير (الحوافز المعنوية), فكلما توفر ذلك كلما توفرت أكثر حظوظ نجاح تنفيذ مشاريع البحث والتطوير.

الاشتراك في اتخاذ القرارات:

إن القرارات التي لا تخضع للمعرفة والموضوعية لا تكون رشيدة، والأخطر من ذلك هو عدم إشراك العلماء في عملية اتخاذ القرارات في المجالات التي تعنيهم، كما يجب الاستفادة من رأي ومساهمة الإطارات العلمية والتكنولوجية وإشراكهم في اتخاذ القرارات.

**خلاصة الفصل:**

ويلعب الاتصال ونقل المعلومات دورا متكاملا مع الوظائف الإدارية الأخرى كالتخطيط والتنظيم والرقابة فهو ينطوي على تدفق المعلومات الذي هو عنصر حيوي في إدارة أعمال المؤسسة، ومن العوامل الأساسية لتحقيق التكامل بين أجزاء المؤسسة أن يكون هناك شبكة للاتصال.

إن التطور السريع في وسائل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأشكالها المختلفة جعلت عملية نقل وتبادل المعلومات والبيانات والخبرات من أي مكان في العالم إلى مكان آخر عملية سهلة وتتم بسرعة وفعالية، وأصبحت التكنولوجيا الجديدة وسيلة هامة لتخفيض التكاليف وزيادة السرعة في المعالجة وتحسين الجودة في أنشطة المؤسسات وتعتبر الوسائل الإلكترونية الحديثة التي تشمل على المحطات الطرفية للحواسيب والناسخ، والبريد الإلكتروني، وبنوك الاتصال المتلفزة أو ما شابه ذلك من الوسائل والقنوات الإلكترونية الحديثة كالانترنيت.

يمكننا القول بأن الخاصية الأساسية في التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال هو ارتباط تكنولوجيات الإعلام الآلي مع تكنولوجيات الاتصالات السلكية واللاسلكية.

على الرغم من المجهودات التي بذلتها البلدان النامية، ولا تزال تبذلها في سبيل الارتقاء باقتصادياتها ومحاولة منها لتقليص الثغرة بينها وبين الدول المتقدمة بعد وعيها بضرورة الاهتمام بالعلم والتكنولوجيا، لأنهما السبيل الوحيد لتحقيق أهدافها التنموية.

# الفصل الثالث:

# أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تفعيل تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الجزائر

**تمهيد:**

تعتبر الجزائر واحدة من الدول التي تبنت سياسة الاصلاحات الاقتصادية والمالية الشاملة من خلال تطبيقها لبرامج إصلاح هيكلي يتضمن اصلاح النظام المالي والجبائي بغية تهيئة مناخها الاستثماري واستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر.

أدت التطورات التكنولوجية الى دفع أغلب أصحاب المؤسسات في الدول الى تبني سياسة الاقتصاد الحديث والاعتماد على المعرفة كعنصر هام في الإنتاج وفي هذا الصدد وجدت الجزائر صعوبة كبيرة لمسايرة التطورات الخاصة في العالم المتقدم، فهناك نقص في الاهتمام بتكنولوجيا الاعلام والاتصال، ومع هذا تبقى الجزائر مجبرة على بمواكبة التطورات الحاصلة في تكنولوجيا الاعلام والاتصال .

وفي هذ الإطار أولت الجزائر اهمية بالغة للاستثمار الاجنبي المباشر عموما وعلى وجه الخصوص فتحت المجال لمستثمرين أجانب في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال أهمها مؤسسة اوراسكوم اتصالات الجزائر المتمثلة في جازي، ومؤسسة الوطنية للاتصالات تحت إسم نجمة .

قمنا بتقسيم هذا الفصل بدوره إلى ثلاثة مباحث وهي كالتالي:

المبحث الاول: واقع الاستثمار الاجنبي في الجزائر.

المبحث الثاني: واقع تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الجزائر.

المبحث الثالث: مساهمة مؤسستي نجمة وجيزي في تفعيل قطاع الاتصالات في الجزائر.

## المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

لقد عالجت الجزائر مسألة الاستثمار منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة[1] التي كانت تتلاءم مع طبيعة المرحلة، لكن نتيجة التحولات الاقتصادية التي حدثت بداية التسعينات وانفتاح الجزائر على رأس المال الأجنبي والمحلي، إضافة إلى انتهاجها مسار الانتقال إلى اقتصاد السوق والإصلاحات التي اعتمدتها بالتطبيق على جل المؤسسات الاقتصادية والمالية.

### المطلب الأول: دوافع ومعوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

لقد مثلت السوق الجزائرية بعد تبني الحكومة سياسة الاصلاح الاقتصادي، أرضية ملائمة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية في مختلف المجالات الاقتصادية، حيث عمدت الحكومة إلى إدخال الكثير من التعديلات على هياكلها الاقتصادية، بما يجعلها قادرة على تحسين البنى القاعدية لإقلاع اقتصادي حقيقي، في ظل واقع اكتنفته الكثير من السلبيات الميدانية التي عرقلت إلى حد ما مسعى الانفتاح الاقتصادي، وهو في المجمل ما سنحاول الإلمام به في العناصر الآتية.

#### الفرع الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

لقد اتخذت الجزائر سياسة النهوض بالاستثمار الأجنبي المباشر حيث فتحت الباب على مصرعيه لرأس المال الخاص الوطني والأجنبي، بهدف التنمية الاقتصادية في ظل مزايا كثيرة تجعلها محل أنظار العديد من المستثمرين الأجانب نذكر منها:

**أولا: الموارد الطبيعية.**

تعد الجزائر من أكبر الدول في العالم من حيث المساحة التي تبلغ 2.381.741 كلم مربع، فهي تحتل المرتبة الأولى في إفريقيا والتاسعة عالميا، وتمتاز بطول ساحلها الذي يمتد على مسافة 1200 كلم مما يجعلها منفذا مهما لدول أوروبا، كما تعتبر الجزائر مصدرا مهما للعديد من مصادر

[1] - قانون رقم 63-277 الصادر 1963/07/26 المتضمن الاستثمارات .جريدة الرسمية رقم93.
- الأمر رقم 66-284 المؤرخ 1966/09/15 المتعلق بقانون الاستثمار. الجريدة الرسمية رقم 80.
- قانون رقم 71-22 المؤرخ 1971/04/10 المتضمن الشركات الاجنبية .الجريدة الرسمية رقم 17.
- قانون رقم 82-11 المؤرخ 1982/08/21 المتعلق بالاستثمارات الاقتصادية الخاصة .ج.ر رقم 34.
- قانون 88-13 المؤرخ 1988/08/28 المتعلق بالشركات الاقتصادية المختلطة .
- قانون رقم 88-25 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الخاصة الوطنية .الجريدة الرسمية رقم 64.

الطاقة (كالبترول، الغاز والكهرباء) والمعادن (كالحيد، الفوسفات، الألمنيوم، الزنك والرصاص، ...إلخ)[1].

**ثانيا: الموارد البشرية.**

تمتلك الجزائر طاقة بشرية كبيرة تقدر بحوالي 35 مليون نسمة موزعين حسب فئة الأعمار إلى[2]:

- 0-19 سنة: 50,2 %
- 20-64 سنة: 45,9 %
- 65 سنة فأكثر: 3,9 %

**ثالثا: الهياكل القاعدية.**

تعد الهياكل القاعدية أحد المحددات الرئيسية لتحسين البيئة الاستثمارية وتأهيلها لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أي بلد، لذلك تحرص الجزائر على ترقية بنيتها التحتية لتحسين مناخها الاستثماري، و تكمن أهم هذه الهياكل التي تمتلكها الجزائر فيما يلي:

**1 - الطرق والمواصلات:**

تمتلك الجزائر شبكة طرقات تقدر بـ 120000 كلم[3]، كما تمتلك الجزائر 3.985.958 حظيرة وطنية للسيارات، في حين مازالت تعاني من عجز على مستوى شبكة السكك الحديدية رغم تحسنها خلال سنة 2008، حيث بلغ طولها 3766 كلم، مقابل3572 كلم خلال سنة 2007[4].

كما تمتلك الجزائر حوالي 42 ميناء بحري، منها 11 ميناء مختلط مخصص للصيد والتجارة والمحروقات، و28 ميناء مخصص للصيد البحري فقط. و أما فيما يخص النقل الجوي فتمتلك الجزائر 42 مطارا جويا.

**2- الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:**

1 - agence nationale de développement de l'investissement (ANDI), le climat de l'investissement en Algérie, 2009, p12. Site web : www.andi.dz

2 - ANDI, OP.cit, P13.

3 - KPMG Alger ( S.P.A), Guide Investir en Algérie , Alger ,2009 , p 26.

4 - الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، العدد 39، نتائج 2006-2008، الجزائر، 2009، ص49.

قامت الحكومة الجزائرية في سنة 2000 بوضع عدد من القرارات لفتح باب المنافسة في مجال التكنولوجيا والاتصالات لجلب المستثمرين الأجانب، بتأسيسها الشركة الجزائرية للاتصالات (Algérie Télécoms) ، كمتعامل عمومي ومندوب عن الوزارة الوصية على القطاع[1].

ليتم بذلك تدعيم القطاع بالعديد من الاستثمارات التي بلغت قيمتها 5 ملايير دولار في 31 ديسمبر2007، مما سمح بخلق 135.000 منصب عمل وأعلى معدل نمو سنوي للهواتف الثابتة والنقالة مقارنة ببلدان المغرب العربي، و الذي قدر بـ 72.5% خلال الفترة الممتدة من سنة 2003 إلى غاية سنة 2007. كما تم تدعيم سوق الاتصالات بمتعاملين للهاتف الثابت، بلغ عدد مشتركيهم 3.068.000مشترك في سنة 2007 مقابل 1.600.000 مشترك في سنة1999، وبثلاث متعاملين للهواتف النقالة، بلغ عدد مشتركيهم أكثر من 27 مليون مشترك في سنة 2008 كما تم تدعيم القطاع أيضا بشبكة وطنية للألياف البصرية (fibre optique) ، تمتد على مسافة 66.000 كلم مقابل 7000كلم في سنة 2000.[2]

**الجدول رقم(3): عدد مشتركي الهاتف النقال في الجزائر خلال الفترة (2005-2008)**

| السنوات | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
|---|---|---|---|---|
| Mobilies | 1176485 | 4907960 | 7476104 | 9692762 |
| Djezzy | 3418367 | 7276834 | 10530826 | 13382253 |
| Nadjma | 287562 | 1476561 | 2991024 | 4487706 |
| **نسبة النفاذ** | 15.26 | 41.52 | 63.60 | 81.50 |

المصدر :الديوان الوطني للإحصائيات، نفس المرجع السابق، ص 46.

### 3 – الطاقة الكهربائية والغاز:

تمتلك الجزائر إمكانيات كبيرة ومصادر مختلفة ومتنوعة من الطاقة الكهربائية والغاز فهي تعتبر من بين أحسن الدول الإفريقية في هذا المجال، بإنتاجها لأكثر من 6000 ميغاواط من الطاقة الكهربائية فلقد تم تزويد % 95 من المقاطعات بالكهرباء وربط % 97

**1** – ANIMA, Investir dans la région MEDA « pourquoi, comment ? », N°=22, avril 2007, p 56. hptt:// www.animaweb.org /uploads/bases/document/07- 04-01.guide-investir-meda-fr-pdf. (Consulté le 05/04/2010, 9 :04)

**2** – Mécanisme Africain d'Evaluation par les pair (MAEP)/point focal national, rapport sur l'Etat de mise en oeuvre du progrmme d'action nationale en matière de gouvernance, Alger, novembre2008, p32. hptt://www.elmouradia.dz/francais/infos/actualite/archives/synthesemaep/MAE-Rapport.pdf. (Consulté le 17/06/2010,9:36).

من المساكن بالشبكة، بالإضافة إلى إنتاجها 152.8 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي خلال سنة 2007، ليتم تزويد 35%من الأسر بالغاز الطبيعي[1].

**رابعا: الموارد الاقتصادية .**

حيث تعد هذه الموارد عنصرا مهما في جلب الاستثمارات المباشرة ويمكن الحديث عن هذه الموارد في مجموعة من العناصر على النحو التالي:

**1 - احتياطي سعر الصرف:**

حققت الجزائر زيادة معتبرة في احتياطاتها الرسمية (من غير الذهب) منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2008 ، أين بلغت قيمتها 143.54 مليار دولار مقابل 110.62 مليار دولار خلال سنة 2007 كما هو موضح في الجدول أدناه.

**الجدول رقم (4): احتياطي سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة** (2000-2008)

(الوحدة : مليار دولار )

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| احتياطي الصرف | 12.27 | 18.32 | 23.50 | 33.41 | 43.55 | 56.58 | 78.20 | 110.62 | 143.54 |

المصدر :مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية الأنكتاد، الموقع الالكتروني:

http://unctadstat.unactad.org/tableviewer/tableview.aspx ?reportId=87

وترجع أسباب إرتفاع احتياطي سعر الصرف على العموم إلى زيادة المعتبرة في أسعار النفط إلى مستويات أعلى تجاوزت 90 دولار كما يوضحه الجدول رقم() .

وتجدر الإشارة إلى أن كل الزيادة التي تحققت في احتياطات الجزائر الدولية في هذه الفترة القصيرة قد تحققت في الحيازات الرسمية من العملات الأجنبية، أما باقي مكونات الاحتياطات وهي: الرصيد الذهبي، وحقوق السحب الخاصة وصافي مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي فلم تطرأ عليها أي تغيرات[2].

كما يمكن لاحتياطات البلد من العملة الصعبة أن توظف خارج الدولة، عندما يكون المردود المتوقع أكبر من المردود المتوقع من الاستثمار الداخلي، وفي هذا الإطار وحسب مصادر من وزارة

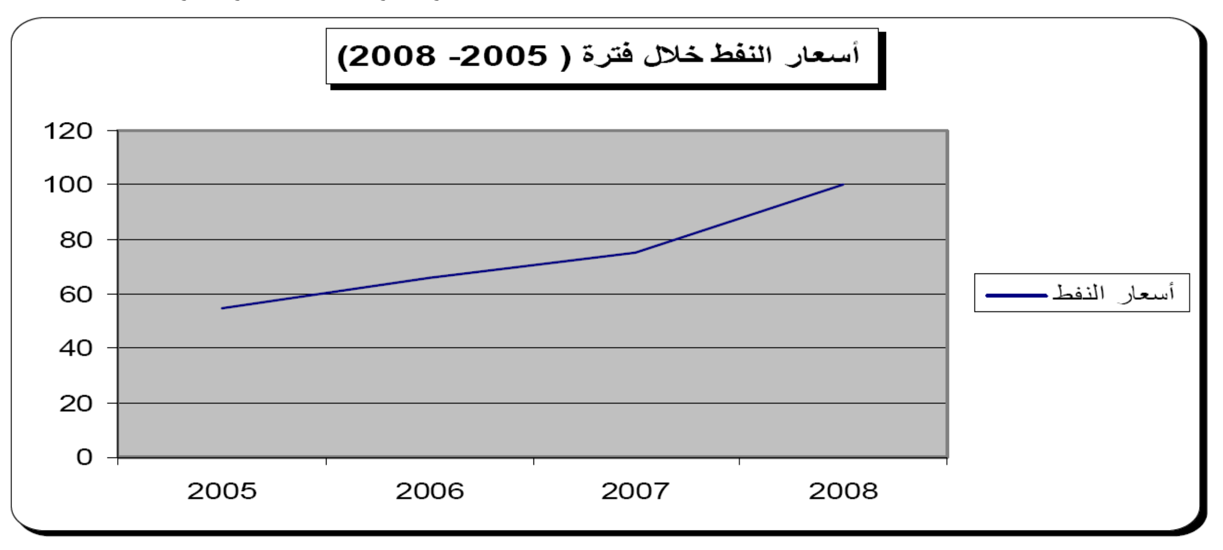
**1** - KPMG Alger (S.P.A), op.cit, p47.

**2** - زايري بلقاسم، إدارة احتياطات الصرف و تمويل التنمية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية .عربية، العدد 41 ، شتاء 2008 ، ص 2.

المالية تقوم الجزائر بتوظيف ما يقارب 90% من احتياطاتها بالخارج، حيث تم توظيف55%، ما يعادل 43 مليار دولار في شكل أذونات الخزانة الأمريكية.[1]

**الشكل رقم (1): منحنى أسعار النفط من 2005-2008**

الوحدة :سعر البرميل بالدولار للبرميل الواحد




المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات، ص 57.

**2 - سوق العمل:**

تعد البطالة مشكلة عامة تعاني منها جميع الدول، بما فيهم الجزائر التي تعتمد برامج تشغيل متعددة لتخفيض معدلاتها إلى أدنى المستويات، فمنذ سنة 1985 بدأت مشكلة البطالة تتفشى في الجزائر نتيجة الانكماش الاقتصادي، و تراجع وتيرة التشغيل بسبب قلة موارد الدولة التي قلصت من حجم الاستثمارات المنشأة لمناصب العمل، وبالتالي الاختلال في سوق العمل بين العرض و الطلب.[2]

**الجدول رقم (5): معدل البطالة في الجزائر حسب فئات الأعمار خلال سنة 2009**

| فئة الأعمار | معدل البطالة (%) | | |
|---|---|---|---|
| | رجال | نساء | المجموع |
| مجموع الشباب من (16-59) سنة | 8.6 | 18.1 | 10.2 |
| شباب (16-24) سنة | 19 | 34.6 | 21.3 |
| بالغين (25سنة فما فوق) | 5.7 | 14.4 | 7.2 |

المصدر :الديوان الوطني للإحصائيات ONS : www.ons.dz

**1** - عبد الرحمان مغاري، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير بالتعاون مع مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 21 أكتوبر 2009، ص6.

**2** – ناصر مراد، التنمية المستدامة و تحدياتها في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد.42 ، ربيع 2009 ، ص 117.

### 3 – الخوصصة:

لعبت الخوصصة دور أساسي في تحول الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق بإصدار أول مرسوم تنفيذي لبرنامج الخوصصة في سنة 1995 والذي دخل حيز التطبيق الفعلي ابتداء من 20 – 1998، ليتم فيما بعد ذلك إصدار مرسوم آخر أكثر حداثة وتطورا تحت رقم 01-04 في 20 أوت 2001.[1]

أول برنامج للخوصصة امتد على مدار 8 سنوات من سنة 2003 إلى 2005، عرف خوصصة 3 مؤسسات من أكبر المؤسسات العمومية الجزائرية تتمثل في كل من رياض سطيف، مجمع صيدال وفندق الأوراسي من خلال عرض أسهم للبيع في البورصة.

**الجدول رقم(6): المؤسسات التي تم خوصصتها خلال الفترة (1995-2003)**

| حصة الشركاء | طريقة خوصصتها | نسبة رأس المال المتنازل عنها | مجال نشاطها | المؤسسات التي تم خوصصتها |
|---|---|---|---|---|
| Revenus de la Cession | الإندماج في البورصة | 20 % | السياحة | فندق الأوراسي |
| Revenus de la Cession | الإندماج في البورصة | 20 % | صناعة الأدوية | مجمع صيدال |
| Revenus de la Cession | الإندماج في البورصة | 20 % | المواد الغذائية | رياض سطيف |
| 50 milliards dinars modernisation | Ouverture du Capital à LNMISPAT (Inde) | 70 % | الصناعة الحديدية | SIDER الحجار |
| Investissements de modernisation marque | Ouverture du Capital à Henkel (Allemagne) | 60 % | مواد التنظيف | ENAD |

Source : Wladimir Andreff , Souvrainté économique et Réforme en Algerie,Réforme , Libéralisation privatisation en Algerie , Confluence Medéterranée ,Néméro 71, Edition L'hrmattan, Maroc, 2009,p51.

### 4 – المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

يمثل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى الدعائم الرئيسية للنمو الاقتصادي، لما يقدمه هذا القطاع من دعم للمؤسسات الكبرى في إطار التكامل بين النشاطات الاقتصادية، ومساهمته في الدخل الوطني، كما يشكل مصدرا أساسيا للشغل وعاملا جوهريا في ترقية الصادرات خارج المحروقات وبهذا أدركت الجزائر أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق نموها الاقتصادي، لذلك تعمل بشكل كبير على توفير الظروف المناسبة لنجاحها وتقويتها، من خلال جعلها

[1] - Ministère Délégué de la Participation et de la Promotion des investissements, op.cit, p 48.

ضمن الأولويات الأساسية في برامجها التنموية، باتخاذ مجموعة من الإصلاحات والقرارات التي تهدف كلها إلى ترقية الاستثمار ودعمه في هذا قطاع.[1]

**5 - تطور القطاعات الاقتصادية:**

عرفت القطاعات الاقتصادية في الجزائر على غرار قطاع المحروقات تطورا ملحوظا في الفترة الأخيرة، إذ بلغت نسبة نمو الناتج المحلي خارج المحروقات 55% من الناتج المحلي الإجمالي ويمكن استعراض تطور هذه القطاعات كما يلي:

**أ- قطاع المحروقات:**

إن تغير أسعار البترول وكمية المحروقات المصدرة للخارج يشكلان المتغيرات الأساسية للتنمية الاقتصادية في الجزائر، إذ تساهم إيرادات قطاع المحروقات بأكثر من الثلث في الناتج المحلي الإجمالي، وبأكثر من الثلثين في الإيرادات العمومية، وبنسبة 97% من احتياطي العملة الصعبة.

**الجدول رقم (7): تطور مؤشر انتاج قطاع المحروقات خلال الفترة (2004-2007)**

سنة الأساس: 1989=100

| | المؤشر | | | | نسبة النمو | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2003-2004 | 2004-2005 | 2005-2006 | 2006-2007 |
| المحروقات | 145,2 | 149,2 | 148,5 | 150,6 | 1,1 | 3,1 | -0,7 | 1,4 |
| البترول الخام والغاز الطبيعي | 152,5 | 158,6 | 158,5 | 159,6 | 6,4 | 4 | -0,1 | 0,7 |
| تصفية البترول الخام | 94 | 92,9 | 94,1 | 97,9 | -12,7 | -1,1 | 1,3 | 4 |
| تمييع الغاز الطبيعي | 155 | 156,8 | 149,4 | 154,6 | -11,4 | 1,1 | -4,7 | 3,5 |

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات ONS 2007

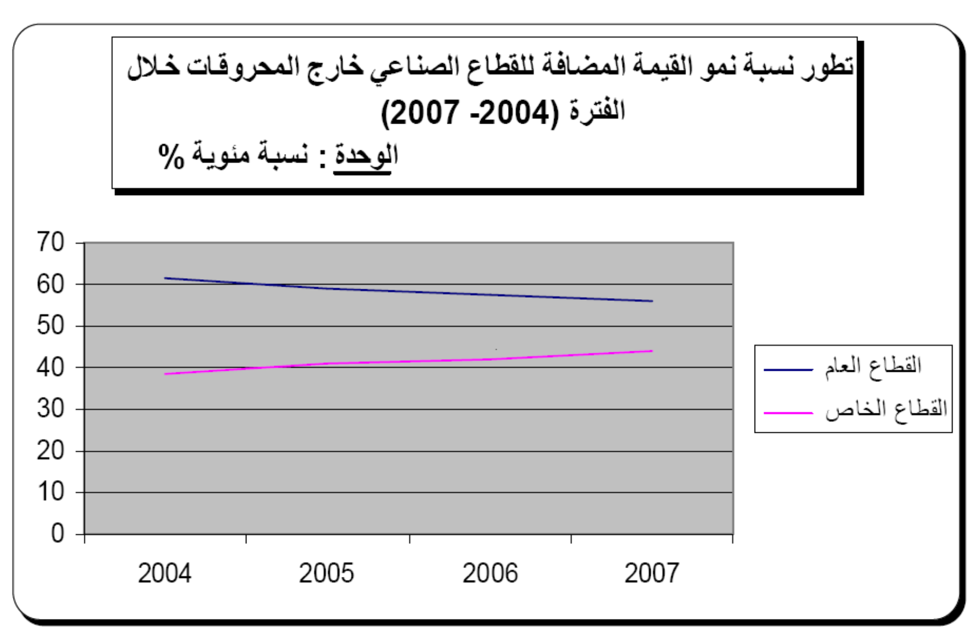
**ب-قطاع الصناعة:**

تتجه الجزائر حاليا إلى إعادة تنشيط قطاعها الصناعي، من خلال اتخاذ العديد من التدابير والإجراءات التي تهدف إلى ضبط وتأطير مجال الاستثمار والتجارة الخارجية، من خلال إنشاء صندوق خاص بالاستثمار لتحفيز المستثمرين على الاستثمار، لأهمية هذه الأخيرة في تطوير الإنتاج وخلق مناصب شغل وفي تحقيق النمو، بالإضافة إلى ذلك تم تبسيط إجراءاته بصفة كبيرة مما سمح

[1] - محمد قويدري، الملتقى الدولي " متطلبات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية"، تحت إشراف مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ، الجزائر .، يومي 17 و 18 أفريل 2006 ، ص 285.

بزيادة عدد المشاريع المصرح بها خلال سنة 2007 ، بحيث بلغت 11497 إستثمار، أي ضعف ما تم التصريح به خلال سنة 2006، ليرتفع العدد خلال سنة 2008 إلى 16925 مشروعا وبقيمة مالية بلغت 2401890 مليون دينار، تسمح بخلق 196754 منصب عمل.[1]

**الشكل رقم(2):**




المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

**ج- القطاع المصرفي و البنكي:**

إن التحول إلى اقتصاد السوق ألزم على السلطات الجزائرية، إصلاح نظامها المصرفي ورفع أداء منظومتها المصرفية، نظرا لما تتميز به هذه الأخيرة من نقائص أضعفت فعالية خداماتها البنكية نتيجة:[2]

- ضعف تسييرها سواء على مستوى التنظيم والتأطير، أو ضبط التحويلات.
- عدم الكفاءة في تقدير الأخطار لعدم أهلية وكفاءة البنوك وجدارتها الائتمانية.
- عجز أنظمة الإعلام والتسويق و الاتصال.
- غياب المنافسة وتأخر التحديث التكنولوجي.
- ضعف دور البنوك كوسيط مالي.

---

[1] ـ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الموقع الالكتروني، www.andi.dz

[2] – بلمقدم مصطفى، بوشعور راضية، تقييم أداء المنظومة المصرفية الجزائرية، الملتقى الوطني الاول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بولعيد، شلف، أيام 14-15 ديسمبر 2004، ص 85.

## جدول رقم (8):

## تطور قيمة القروض الممنوحة من طرف البنوك الجزائرية خلال الفترة (2004-2007)

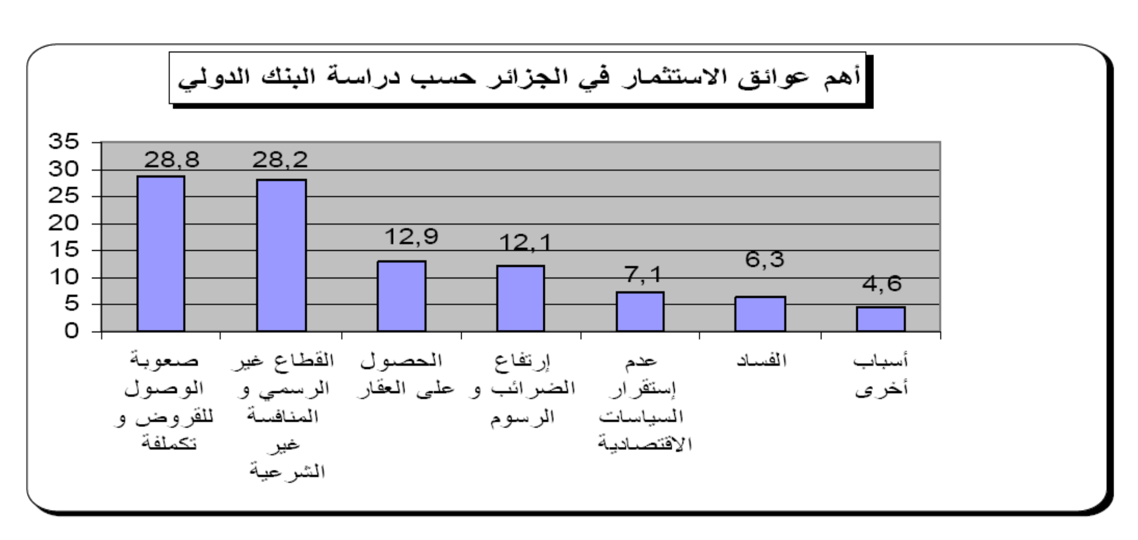
| السنوات | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|---|---|---|---|
| **مجموع القروض قصيرة الأجل** | **828,3** | **923,3** | **915,7** | **1026,1** |
| البنوك العمومية | 779,7 | 852,9 | 819,3 | 902,5 |
| البنوك الخاصة | 48,6 | 70,4 | 96,4 | 123,6 |
| **مجموع القروض طويلة ومتوسطة الأجل** | **706** | **855,6** | **988,4** | **1177,6** |
| البنوك العمومية | 645,8 | 794 | 907,2 | 1048,8 |
| البنوك الخاصة | 60,2 | 61 | 81,2 | 128,8 |
| **مجموع القروض** | **1543,4** | **1778,9** | **1904,1** | **2203,7** |

المصدر :بنك الجزائر، تقرير2007 evolution economique monétaire .Algérie juiet 2008

### الفرع الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

أثنت العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية على ما بذلته الجزائر في السنوات الأخيرة من إصلاحات جذرية، لإنعاش الاقتصاد الوطني والقضاء على الإختلالات الداخلية والخارجية فيه لخلق ظروف مواتية لرجال الأعمال والتجار للاستثمار في كل القطاعات الإنتاجية. ومن خلال الشكل الموالي سنحاول إبراز أهم تلك المعوقات التي تكتنف ميدان الاستثمار في الجزائر بشكل عام:

## الشكل رقم (3):




Source : World bank ,Pilot Algeria Investment Climate Assessment, http://siteresources.worldbank.org/INTPSD/Resources/336195-1092412588749/Algeria-- ICA~3.pdf. p 9.

وتكمن أهم أسباب هذه المعوقات فيما يلي:

**أولا: عدم وجود سوق منافسة.**

ويمكن إرجاع ذلك إلى العوامل التالية :[1]

- حداثة التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق، وصعوبة الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر.
- عدم تطبيق آليات الخوصصة بشكل جيد، نظرا لتأثيراتها السلبية المتوقعة على الطبقة العاملة والاقتصاد الوطني، لذلك أصبحت محل شك من طرف بعض الأوساط في الجزائر وخاصة نقابة العمال التي تحاول الدفاع عن مناصب الشغل وعدم المغامرة إلا إذا كانت نتائجها مضمونة.
- عدم فعالية القطاع الخاص الذي يمثل 44% من النشاط الوطني، نظرا لنقص التجربة والخبرة.

**ثانيا:عدم توفر الشفافية في المعاملات التي لها علاقة بالاستثمار.**

إن وجود الشفافية يعد عنصرا مهما بالنسبة للشركات المستثمرة وكذلك بالنسبة للدول المضيفة، فحسب مؤشرات البنك الدولي هناك نسبة 64.7% من الشركات تدفع مدفوعات غير رسمية لمسؤولين حكوميين، وقد أشارت الدراسة التي أجراها البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر، إلى أن 34.3%من رؤساء المؤسسات يدفعون حوالي 7% من رقم أعمالهم في شكل رشاوى لتسريع معاملاتهم.[2]

**ثالثا: عدم توفر المعلومة و مشكلة الحصول عليها.**

تعد المعلومة الاقتصادية على درجة عالية من الأهمية بالنسبة للمستثمرين، ذلك أن الحصول عليها يساعد على رسم الاستراتجيات المستقبلية واتخاذ القرارات على أسس موضوعية. إلا أن الوضع في الجزائر مغاير تماما لما يجب أن يكون عليه، فرغم العديد من التحولات التي تشهدها الجزائر، إلا أن رجال الأعمال الأجانب بمن فيهم العرب يجهلون تلك التحولات القائمة منذ سنوات قليلة وحتى

---

[1] - بعلوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع .، الجزائر، جوان 2006 ، ص79.

[2] –World Bank , Pilot Investment climate Assessment, op.cit, p24.

الآن، نظرا لنقص المعلومات حول طبيعة وفرص الاستثمار في الجزائر، مما شكل حاجزا أمام الراغبين بالعمل في مختلف القطاعات.

**رابعا: ثقل النظام الضريبي.**

يتميز الجهاز الضريبي في الجزائر بثقل إجراءاتها و تعقيدها، مما يفسح المجال للتلاعبات في التقارير المعدة و لإثارة الشك في نفس المستثمر، الأمر الذي يجعلها مترددا في استثمار أمواله.

وحسب إحصائيات مؤشرات البنك الدولي بلغ الوقت المستغرق في إعداد الإقرارات الضريبية ودفع الضرائب في الجزائر 451 ساعة، طول هذه الإجراءات بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الضريبة التي بلغت في سنة 2009 نسبة 72% من أرباح الشركات، مقابل 74.2% في سنة 2008، نتج عنها العديد من المشاكل التي تؤثر على بيئة الاستثمار في الجزائر، وأهمها مشكلة شركة أوراسكوم تليكوم فقد سجلت الشركة خسارة قدرها 375.2 مليون جنيه مصري خلال الربع الثاني لسنة 2010، بعدما قامت الحكومة بمنع كل التحويلات المالية للشركة نحو الخارج بسبب مطالبة مديرية الضرائب الشركة بدفع نحو 600 مليون دولار كتصحيح ضريبي.[1]

**خامسا: مشكل القطاع الموازي.**

يعاني الاقتصاد الجزائري من مشكل القطاع الموازي أو ما يعرف بالسوق السوداء، التي لاتسمح لأي مستثمر سواء كان محليا أو أجنبيا بأن يستثمر في سوق غير منظمة، فقد أحصت وزارة التجارة في الجزائر 566 سوق موازية بمساحة إجمالية قدرها 2.7 مليون متر مربع، ينشط فيها 100 ألف متدخل، وتسيطر على 40% من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية.[2]

**سادسا: مشكل سوء تسيير الميناء.**

تعرف الجزائر العديد من المشاكل على مستوى موانئها، إذ يشتكي مختلف الأجانب من بطء عملية تسريح السلع والخدمات والتي تستغرق وقتا طويلا سيما أن الميناء يغلق أبوابه ليلا، وقد تم تسجيل في هذا الصدد عدة حالات من السرقة والتخريب للبضائع، كما يعتبر مشكل نقص التجهيزات

---

[1] - وائل دعدوش ، الجزائر تفصل في ملف جيزي غدا ، أخبار اليوم ، 27 أغسطس2010
www.akhbaralyaoum –dz.org/ar/2010-02-20-10-51-29/7105-2010-08-28-005144.html. (consulté le 02/09/2010, 09 :30), p5 .

[2] – مولاي لخضر عبد الرزاق، أ -بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد السابع، 2009 – 2010. ص. 147.

والإمكانيات على مستوى الميناء من أهم مظاهر سوء التسيير. بالإضافة إلى كثرة إجراءات عملية التصدير والاستيراد وتعقيدها، فقد أشارت إحصائيات البنك الدولي أن عدد الوثائق المطلوبة لإجراء عملية التصدير 8 وثائق، و9 وثائق بالنسبة لعملية الاستيراد.

## المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

إن التحسن الذي شهدته الدول العربية عموما والجزائر على وجه الخصوص جراء إعادة هيكلة اقتصادياتها والتطور التدريجي لاستثماراتها، جعلها تكتسب طابعا استقطابيا فتح الباب واسعا أمام توافد رؤوس الأموال الأجنبية بهدف الاستثمار في مختلف المجالات، إلا أن نصيب السوق الجزائرية من تدفق تلك الاستثمارات يبقى ضئيلا مقارنة بالدول المتقدمة.

### الفرع الأول: حجم الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

لقد سجلت حركة الاستثمار الأجنبي المباشر منعرجا جديد وذلك ابتدءا من سنة 1993 باعتبار هذه السنة سنة صدور قانون الاستثمار، والذي تضمن عدة حوافز تشجيعية، وصراحة مطلقة في المجال الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية مما جعل الجزائر من أولى الدول العربية من حيث صياغة قوانين الاستثمار، وكذا تقديم حوافز والإعفاءات الضريبية.

## الجدول رقم (9): تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر (1999-2010)

الوحدة:مليون دولار

| السنوات | 99-2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد | 282 | 1180 | 1065 | 634 | 882 | 690 | 1795 | 1662 | 2593 | 2760 | 2291 |
| تدفق الاستثمار الأجنبي الصادر | 18 | 18 | 100 | 14 | 258 | 71 | 34.6 | 295.1 | 317.9 | 215 | 225.5 |
| سعر الصرف /الدولار | 75.28 | 77.26 | 79.7 | 77.36 | 74.52 | 73.88 | 72.64 | 69.36 | 64.58 | 72.64 | 70.88 |

Source : UNCTED. Word repport 2011. www.uncted.org

من خلال الجدول يتبين لنا أن دخول الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر في تزايد مستمر انطلاقا من سنة 2000 إلى سنة 2010 بقيمة 2291.2 مليون دولار، حيث بلغت أحسن نسبة للتدفقات سنة 2009 وذلك للتحفيزات الكبيرة المطبقة والتي اعتمدتها الجهات الوصية، وكذلك مبادرة الجزائر الصادقة في الانفتاح أكثر ومحاولة تعزيز مكانتها التنافسية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي بالحجم الكافي والفعال، ومن بين هذه المبادرات صدور مجموعة من القوانين، خاصة قانون 1990 والذي عدل وتطور 2001.

وهذا كله راجع إلى أسباب ساعدت على تحسين ظروف الاستثمار في الجزائر نذكر منها[1]:

- تحسين الظروف المنية بشكل كبير وتحقيق الاستقرار السياسي.
- توضيح نية السلطات العليا في البلد في مجال استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.
- تحسن الأوضاع الاقتصادية الكلية مثل انخفاظ معدل التضخم وانخفاض حجم المديونية الخارجية وخاصة ارتفاع احتياطات الصرف.

### الفرع الثاني: أهم الدول المستثمرة في الجزائر.

إن المناخ الاستثماري المحفز جعل الجزائر قطبا مثاليا لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولهذا تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء العربية أو غيرها، حيث تأتي في المقدمة دول

---

1 – Cnuced examen de la politique de l’investissement, p07.

الاتحاد الأوروبي ودول آسيا والولايات المتحدة الأمريكية ثم الدول العربية. إذ بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل أوروبا حوالي 313200 مليون دينار أي 230 مشروع استحوذت فيه فرنسا وإيطاليا وإسبانبا على 125 مشروع، حيث شملت الاستثمارات في بعض القطاعات مثل قطاع المحروقات مع الشركتين الاسبانيتان Cepsa وRapole والشركة الايطالية Agip إضافة إلى شركة ELF/Total Fina الفرنسية والشركة الانجليزية Bp explovation وقطاع الصناعة مثل شركة DANONE الخاصة بقطاع الصناعات الغذائية إلى جانب استثمارات أخرى في صناعة الصيدلة مثل الشركة البريطانية ASTRA.ZINIKA لصناعة الدواء، وكذلك دخول الشركة الألمانية Henkel كمساهم في رأس مال الشركة الوطنية للمنظفات[1].

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فاستثماراتها تركزت في قطاع المحروقات عن طريق شركة internationale Imc Petrofac وقطاعات أخرى كالاستثمارات التي قامت بها شركة Pfizer الأمريكية في قطاع الكيمياء والصيدلة وتوقيع الشركة الأمريكية مع شركة سوناطراك اتفاقا لصناعة الهيليوم في منطقة ارزيو.[2]

أما بالنسبة للدول العربية فتعد كل من الكويت والمملكة العربية السعودية ومصر والبحرين والأردن، من أهم الدول المستثمرة في الجزائر في قطاع الاتصالات من خلال شركة أوراسكوم للهاتف الخلوي وبعض الأنشطة في قطاع الخدمات، حيث بلغ حجم الاستثمارات في الجزائر 1258036 مليون دينار. وهو ما سنوضحه في الجدول الموالي:

---

[1] - محمد قويدري، "تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004 ، ص215.

[2] - بشير مفتي، مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005، ص. 24-25.

**الجدول رقم (10): أهم الأقاليم المستثمرة في الجزائر من (2002–2011)[1]**

| الإقليم | عدد المشاريع | المبلغ (مليون دينار) |
|---|---|---|
| أوروبا | 230 | 313200 |
| الاتحاد الأوروبي | 190 | 272550 |
| آسيا | 31 | 512196 |
| أمريكا | 9 | 58821 |
| الدول العربية | 174 | 1258036 |
| إفريقيا | 1 | 4510 |
| أستراليا | 1 | 2974 |
| الشركات متعددة الجنسيات | 1 | 14641 |
| المجموع | 451 | 2164378 |

Source : www . andi. dz

1 - www.andi.dz

## المبحث الثاني :واقع تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الجزائر

أولت الجزائر أهمية بالغة لتكنولوجية الإعلام والاتصال التي تعد من أهم معالم التنمية الاقتصادية وذلك لغرض الانفتاح على الاقتصاد الحديث، حيث تتوفر الجزائر على موارد هامة تشجع على تطوير هذا القطاع في السوق الجزائرية، فالتحولات الاقتصادية الكبرى التي ترتكز على تبني التطور التكنولوجي الهائل لوسائل اللإعلام والاتصال تمثل تحديات كبرى في مجالات متعددة من أهمها تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتطبيقاتها المختلفة التي تعطي إمكانيات هامة للرفع من الكفاءة والتنافسية في ظل محيط جديد يتميز بالانفتاح والحرية الاقتصادية.

إن الدولة ملزمة بضرورة تنمية قطاع الاتصالات، حتى يكون هناك إندماج لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في الاقتصاد الجزائري.

**المطلب الأول: السياسة الجديدة في مجال الاتصالات بالجزائر ودورها في تفعيل تنافسية القطاع.**

يتطلب الدخول في الاقتصاد الجديد والانفتاح على العالم الخارجي، ضرورة وضع مناهج جديدة في التسيير مهيكلة حول شبكات الإعلام والاتصال وعليه فقد أخذت الدولة الجزائرية على عاتقها وضع هياكل قاعدية عصرية في الاتصالات.

كانت الجزائر أعلنت في العام 2000 عن خطة لإعادة هيكلة قطاع الاتصالات والمعلوماتية وتحديثه وفتحه أمام القطاع الخاص والاستثمار المحلي والأجنبي، وذلك بالتشاور مع البنك الدولي، ولم تستثني الخطة أي مجال من الهاتف النقال إلى الثابت وصولا إلى الإنترنيت والاتصالات الفضائية، على أن تبقى الخدمة البريدية بيد الدولة، كما جرى تغيير تسمية وزارة الإشراف التي أصبحت وزارة تكنولوجيا الاعلام والاتصال.

**الفرع الأول: إنشاء سلطة ضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية (ARPT).**

القانون رقم 2000-03 الصادر بتاريخ 5 أوت 2000 والذي يتناول تقسيم قطاع البريد والموصلات وخلق المتعاملين أحدهما بريد الجزائر والثاني اتصالات الجزائر، مهد الطريق نحو بذل مجهودات عامة لتحديث الاتصالات وخوصصتها وهذا لإعطاء أكبر ثقل للقطاع الخاص.

وفي هذا المجال نشرت الجريدة الرسمية في 6 أوت 2000 القانون الجديد المتضمن الشروط العامة المتعلقة بالاتصالات، وحسب المادة 02 فإن نشاط البريد والمواصلات يخضع لمراقبة الدولة وقد وضح هذا القانون أنظمة تخص الرخص وتصريح الاشتغال والاستثمار في قطاع الاتصالات من طرف الخواص وتنص المادة 13 من النص التشريعي على أن الإجراءات اختيار المترشحين لاستغلال الرخص المستقبلية الاتصالات، وكذلك تحضير دفاتر الشروط تتطلب ضرورة الموافقة من طرف سلطة تنظيم الاتصالات [1].

**أولا: مهام سلطة الضبط (ARPT).**

من بين المهام الرئيسية التي تتولاها سلطة الضبط ما يلي[2]:

- السهر على وجود منافسة فعلية ومشروعة في سوقي البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية باتخاذ كل التدابير الضرورية لترقية أو استعادة المنافسة.
- إعداد مخطط وطني للترقيم ودراسة طلبات الأرقام ومنحعها للمتعاملين.
- منح ترخيصات الاستغلال واعتماد تجهيزات البريد والمواصلات.
- الفصل في النزاعات القائمة بين المتعاملين أو مع المستعملين.
- التعاون مع اللسطات الأخرى أو الهيئات الوطنية والأجنبية ذات الهدف المشترك.
- إعداد التقارير والإحصائيات العمومية وتقارير سنوية يتضمن وصف نشاطاتها وملخصا لقراراتها وآرائها وتوصياتها إضافة إلى التقرير المالي.

بعد إنشاء سلطة الضبط، أولى نتائج خطة الحكومة تمثلت في إعادة هيكلة قطاع الاتصالات ومنح رخص تشغيل الهاتف النقال إلى شركات أجنبية، إن سياسة الإصلاحات الجديدة التي باشرتها الجزائر في مجال الاتصالات تسمح بتأمين المنافسة وتنويع الاقتصاد الجزائير بالاضافة إلى تحسين الخدمات في إطار مفهوم شامل لتنمية الاقتصاد الوطني، وهذا كله يدخل ضمن المحاور الكبرى للبرامج الحكومية التي تدور حول سياسة الانفتاح الاقتصادي والتحرير التجاري وكذا إتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة[3].

---

[1] – المادة 13 من القانون 2000 – 03 , الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 48، سنة 2000، ص 4.

[2] – المرجع نفسه، ص 8.

[3] - Suit a la loi N : 2000-03 ; le secteur de la poste et des télécommunication a été remanié et a permis la création e l'Autorité de la poste et des télécommunication , d'Algérie télécom, et d'algérie post .Algérie télécom et composé d'un conseil d' administration , d'une assemblée et une direction . les filiales associée a Algérie télécom sont ; Mobilis pour le téléphone cellulaire-Dja web pour l'internet .

**الفرع الثاني: خوصصة قطاع الاتصال في الجزائر.**

في الحقيقة فإن قطاع الاتصالات في الجزائر يعرف منذ نهاية التسعينات تطورا ملحوظا وانفتاح مباشرا من لخواص وهذا ما شجع المتعاملين الأجانب على الاستثمار في القطاع، خاصة فيما يتعلق برخص استغلال الهاتف النقال، وتعتبر موبيليس (mobilis) وهي فرع من فروع الجزائرية للاتصالات أول متعامل للهاتف النقال في الجزائر أصبحت مستقلة في أوت 2003 وهي شركة ذات أسهم برأس مال قدره 100 مليون دج، فحسب المدير العام لشركة "موبيليس" هاشمي بلحمدي، فإنه من خلال القانون الذي نص على هيكلة قطاع الاتصالات وظهور الهيئة الناظمة للقطاع الاتصالات الجزائرية، فرض على مؤسسة الاتصالات الجزائرية أن تنشئ شركة تابعة متخصصة بعدما تم منح رخصتين لمستثمرة خواص في مجال الهاتف النقال، وهكذا أنشئت شركة "موبيليس" المتخصصة في الهاتف النقال[1]، والتي اقترحت على زبائننا مجموعة واسعة من الخدمات ذات الجودة العالية.

وواصلت الجزائر سياستها الإصلاحية الرامية إلى إعطاء قدر أكبر ممكن للمتعاملين الاجانب وتشجعهم على الاستثمار في قطاع الاتصالات وقد تم التحضير لبيع الرخصة الثانية للهاتف النقال والإعلان عن المناقصة، وتقدمت عدة الشركات للحصول على الرخصة منها أوراسكوم المصرية، تليفونيكا الاسبانية، أورونج تلكوم الفرنسية، برتقال تلكوم، وتم فتح الاظرفة في 11 جويلية 2001 وتحصلت الشركة المصرة أوراسكوم على العرض ب737 مليون دولار، وبمجرد حصولها على الرخصة باشرت التحضير لإطلاق شبكتها الحديدة جيزي، جي،اس،ام[2] وأعلنت الشركة عن خطوطها الكبرى في الجزائر وهي ان تصبح الرائدة في عالم الاتصالات من خلال تقديم خدمات ذات جودة عالية لزبائنها، وتوفير شروط عمل مرضية لمستخدمات، وقد استطاعت الشركة المصرية تغطية تغطية كامل التراب الوطني، وسجلت بذلك أكبر استثمار خاص في الجزائر بـ 1.7 مليار دولار، وهذا الاستثمار حسب حسان كباني المدر العام لأوراسكوم تلكوم الجزائر في الجزائر بـ 2000 منصب عمل في مختلف الأنشطة[3]، ومن العوامل المهمة في النجاح هذا التوسيع نذكر القرب الجغرافي، النمو

---

[1] – هاشمي بلحمدي، "موبليس الجزائر من200 إلى ملايين مشترك في السنة"، مجلة الاقتصاد والأعمال .عدد خاص ديسمبر2005، ص64.

[2] - BEY S"Djezzy Investit dans les câbles de télécommunication-marins". Journal le Quotidien d’Oran. N : 3104 , 14 Mars 2005 , P05 .

[3] – فيصل العيار، "نجمة في سماء الاتصالات الجزائرية"، مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص، ديسمبر 2005، ص 66.

المحتمل للسوق المستهدفة، الإستراتيجية الشاملة للشركة وسواها من النقاط، كما أنتطور القطاع الاتصالات السلكية ب94،902 مليون دولار فيما يخص النقال وهذا خلال سنة 2004[1].

ودائما في مجال الهاتف النقال تحصلت شركة الكويتية ( الوطنية للاتصالات) على رخصة تشغيل شبكة للهاتف النقال من وزارة البريد وتقنيات المعلوماتية والإيصال الجزائرية وهذا في 02 ديسمبر 2003 من خلال عرضها الرابح الذي ب 421 مليون دولار، وهي تملك المشروع الذي يساهم فيه كل من مؤسسة الخليج للاستثمار وبنك الخليج المتحد[2] ، وفي 25 أوت 2004 قامت الوطنية إطلاق علامتها التجارية نجمة[3]، بخدمات ومزايا جد مغرية حيث قياس جديد في صناعة الاتصالات في الجزائر، وتضم الوطنية فريق من المسيرين ذوي المهارات العالية، وقد تبنت لجنة الإدارة الشركة نموذج تسيير عصري يراهن على القدرات الإبداعية لكل فرد في الفريق، فهي تأخذ بعين الاعتبار التكوين والتطوير التنظيمين وهذا يعتبر من العناصر الضرورية للحفاظ على الوقع ريادي للإبداع، وبعد مضي اقل من سنة بدء نشاطها أي في جويلية من عام 2005 بلغ عدد المشاركين نحو 700 ألف، ولا تزال هناك أفاق كبير لنمو في ظل الطلب المتزايد على الخدمات الهاتف النقال .

وأما عدد المتعاملين في القطاع فقد ارتفع بين سنتي 2004 و 2009 وهذا ما يدل على تنافسية القطاع وقدرته على استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية ,

والجدول التالي يوضح ذلك:

1 – غسان حصباني، " قطاع الاتصالات النقالة بين فرص النمو وتحديات التوسع " مجلة الاقتصاد والأعمال عدد خاص، ديسمبر 2005، ص 15.

2 – فيصل العيار، مرجع سابق، ص66.

3 – www.Ndjema.dz

## الجدول رقم (11):

## عدد المتعاملين في قطاع الاتصالات بالجزائر بين سنتي 2004-2010

| المتعاملون | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الهاتف الثابت | 1 | 2 | 2 | 2 | 2 | 1 | 1 |
| الهاتف النقال GSM [1] | 3 | 3 | 3 | 3 | 3 | 3 | 3 |
| V SAT[2] | 3 | 3 | 3 | 3 | 3 | 3 | 3 |
| GMPCS[3] | 0 | 3 | 3 | 3 | 3 | 3 | 3 |
| VOIP[4] | 0 | 7 | 11 | 10 (7ناشطين) | 11 (9ناشطين) | 11 (5ناشطين) | 11 (4ناشطين) |
| ISP[5] | 49 | 65 | 70 | 74 (25ناشطين) | 76 (25ناشطين) | 72 (21ناشطين) | 72 (21ناشطين) |
| Audiotex[6] | 44 | 5 | 10 | 10 (7ناشطين) | 12 (8 ناشطين) | 12 (7ناشطين) | 12 (6ناشطين) |
| Call Center[7] | 0 | 0 | 5 | 15 | 28 | 45 (26ناشطين) | 62 (39ناشطين) |

Source : ARPT . rapport Annuel 2010 , Alger, p46 .

1 − GSM : Global system for Mobil communication – group special mobiles .

2 - VSAT : verey Small operture terminal- services de télécommunication personnelle mobile par satelie .

3 - GMPCS : Global mobil personal communication by satelite- système de communication personnelle mobile par satellite.

4 - VOIP : Voice over internet protocol- voix sur ip (internet protocol).

5 - ISP : Internet service provider- Fournisseur d’accés a internet .

6 - Audiotex : services de communication undirectionnelle interactive entre un abonné du réseau téléphonique et un automate de connaissance de la parole et de restitution de message vocaux .

7 -Call center : L’ensemble de moyens téchniques et humains réunis en un méme lieu pour traiter en nombre les appels téléphoniques .

وبالنسبة لرقم أعمال قطاع الاتصالات فقد أصبح يمثل 1,36 % من الناتج المحلي الخام (PIB) سنة 2003، وقد كان 0,9 % فقط سنة 2002.

## المطلب الثاني: مناخ تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر.

بلغ عدد المشتركين في شبكة الهاتف النقال سنة 2010 حوالي 33 مليون مشترك، مما يضع الجزائر ضمن الدول التي حققت منذ ثلاثة سنوات أعلى نسبة نموا في مجال الاشتراكات في منطقة شرق الأوسط وشمال إفريقيا، غير أن قطاع التكنولوجيا الإعلامي والاتصالات في الجزائر لا يزال يعاني من بعض النقائص ولم يكن هذا القطاع محرك تفاعل بين التكنولوجيات والاقتصاد الذي يعتبر أساس الاقتصاديات الجديدة.

### الفرع الأول: معطيات قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر.

يعتبر قطاع تكنولوجيا الإعلام في والاتصال قاعدة الاقتصاد الجديدة، حيث يسمح ببث قدر هائل من المعلومات وبسرعة كبيرة، وهذا ما يجعله موردا متزايد الأهمية بالنسبة للمؤسسات والحكومات، فبفضل التركيز العالمي على تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتحول الإستراتيجي نحو اقتصاد المعرفة، قفزت التطورات العلمية العالمية إلى أفاق جديدة من التقدم والرخاء مما لا يترك أي تردد للاندماج في الاقتصاد العالمي الجديد ومسايرة التقدم التقني والتكنولوجي[1].

في هذا المجال وفي وإطار الإصلاحات الشاملة التي باشرتها الجزائر سعيا منها لمواكبة التطورات الحاصلة، أخذت التكنولوجيا الإعلام والاتصال حيزا كبير من اهتمامات الدولة، وأدى ذلك لنشأة عدة مواقع إلكترونية تعكس الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لتنمية هذا القطاع، ففضاءات الانترنت أصبحت تتزايد بسرعة ودخلت إلى البيوت والمؤسسات والإدارات، كما أن انخفاض تكاليف الهواتف النقالة وتطورها جعل استعمالها في متناول شريحة واسعة المجتمع الجزائري، وهذه مؤشرات تجعل من المحيط المعلوماتي الجزائري يكتسب مؤهلات مقبولة مقارنة بما كان عليه في الماضي القريب، كما أن هذه المبادرات المهمة التي تعبر عن صحوة الحكومة الجزائرية يمكن أن تكون بادرة نحو الأفضل.

---

[1] – عبد الفتاح داودي، الاقتصاد المعرفي وأثره على تنافسية قطاع الاتصالات في الجزائر والمغرب وتونس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012، ص. 110.

**أولا: الهاتف في الجزائر.**

أعلن رئيس المؤسسة الجزائرية للبريد والاتصال مصطفى بلفوضيل يوم السبت 4 من مارس 2006 أنه منذ رفع القيود على سوق الاتصالات في الجزائر، تمكنت شركات تقديم خدمات الاتصال من تحقيق عائد بلغ 228 مليون دينار، وخلق 200 ألف منصب عمل مباشر وغير مباشر. وقال "هذه الإحصائيات كانت ستفوق 300 مليار دينار لو أخذت في الاعتبار الأنشطة المتعلقة بالاتصالات، حيث كانت لا تتعدى 20 مليار دينار قبل إعلان خطط تخصيص القطاع"، وأضاف بلفوضيل أن التنافس قد مكن من تطوير وتنويع قطاع الاتصال في الجزائر، حيث ساهم في رفع عدد المشتركين في خدمات الهاتف النقال إلى 13.661.000 في عام 2005 من أصل 54.000 عام 2002 وعدد المشتركين في خدمات الهاتف الثابت من 1.600.000 إلى 2.572.000 مشارك، مما رفع كثافة الاتصال الحالية إلى 49.31%[1].

وهذا التطور يعكس بصورة واضحة اتساع رقعة استعمال الهاتف النقال من طرف شريحة واسعة من مجتمع الجزائري[2]، فمشترك أروسكوم تلكوم الجزائر حققت في السنوات الماضية قفزات كبيرة لتصبح اليوم المتعامل الرائد والمفضل لدى الجزائريين، فقد تجاوز عدد المشتركين 13 مليونا مع نهاية 2007 وذل في فترة وجيزة، حيث أصبحت شبكة جازي تغطي أكثر من 94 بالمائة من المناطق الآهلة بالسكان في بلد مثل الجزائر يمتد على مساحة شاسعة[3].

1 – www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtmll/ar/features/2006/03/12/features-01 15-03-2008

2 - HENNI.A…Le développement des TIC en Algérie , dubai 06-07 Mars 2006 .

3 – حسان قباني، اوراسكوم تلكوم الجزائر: 13 مليون مشترك وخدمات جديدة مجلة الاقتصاد والأعمال ، عدد خاص يناير 2008، ص، 102.

الجدول رقم(12): نمو سوق الهاتف النقال في الجزائر

| Année | Nombre Total d'abonnés | Le taux de pénétration |
|---|---|---|
| 1998 | 18.000 | 0.06 |
| 1999 | 72.000 | 0.24 |
| 2000 | 86.000 | 0.28 |
| 2001 | 100.000 | 0.32 |
| 2002 | 450.244 | 1.5 |
| 2003 | 1446.927 | 4.67 |
| 2004 | 4882.414 | 15.26 |
| 2005 | 13661.355 | 41.52 |
| 2006 | 20997.954 | 63.60 |
| 2007 | 27562.721 | 31.50 |

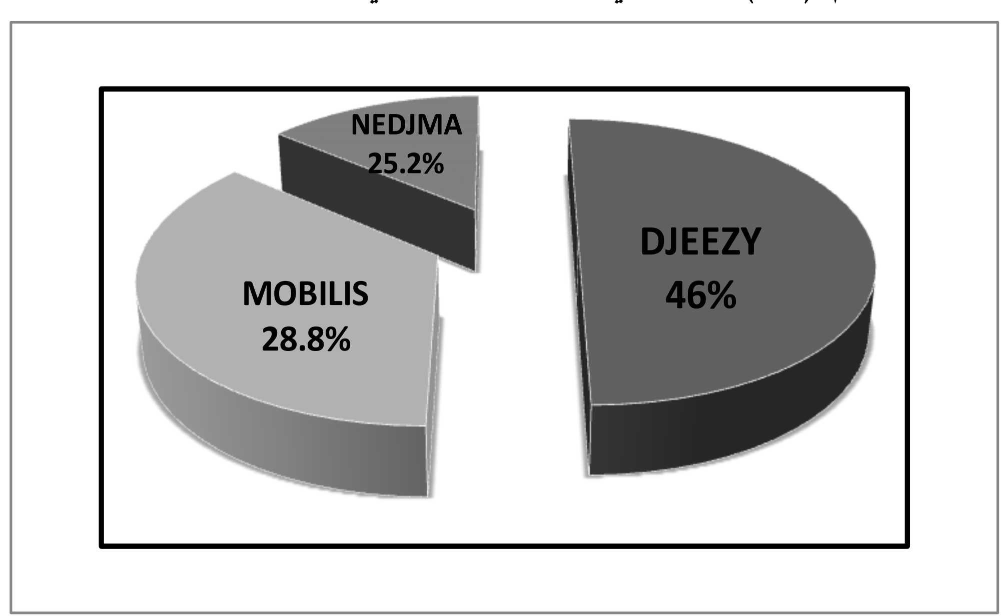
La source: ARPI.. Rapport annule 2007.

ومع المنافسة القوية بين الأطراف الثلاثة[1]، حققت سوق الهاتف النقال الجزائرية قفزة مهمة خلال الأعوام الماضية، إذ أعلنت مصادر وزارة الاتصال مؤخرا أن العدد الكلي للمشاركين أرتفع من 54 ألف عام 2001 إلى نحو25 مليون في نهاية عام 2007، وتضيف مصادر وزارة الاتصال أن النفاذ في سوق النقال الجزائرية وصل نهاية شهر سبتمبر2007 إلى نحو 75 % من السكان[2]، وتؤكد هذه الأرقام مجموعة من الشركات الجزائرية العاملة في القطاع ، فيما تنفيها جهات استثمارية مصرية مؤكدة أن الرقم الكلي للمشتركين لا يتجاوز في أفضل التوقعات 15 مليونا، وأن عملية احتساب العدد التي حصلت في الجزائر احتسبت عدد خطوط التي طرحت في السوق من دون ملاحظة دراسة سوق الخطوط المتوقفة عن العمل، لكن مصادر وزارة الاتصالات تؤكد أن الرقم المعلن لعدد صحيح وهو نتيجة دراسات المتلاحقة بدأت في السوق قبل إطلاق عملية الخصخصة ومنذ أن كانت نسبة النفاذ تحت السقف 0.26 % .

[1] – على مستوى شبكات النقال يعمل في الجزائر ثلاث متنافسين هم: (موبيليس) التابعة لاتصالات الجزائر،و(جيزي) التابعة لاوراسكوم تليكوم المصرية ، و(نجمة) التابعة لشركة الوطنية الكويتية والتي اشترتها مؤخرا كيوتل القطرية .

[2] – حسين فواز، قطاع الاتصالات الجزائري، نمو كبير وسط منافسة قوية، مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص: يناير 2008، ص:100.

الشكل رقم (04): متعاملي الهاتف النقال في الجزائر.




Source : ARPI.. Rapport Septembre 2011

وينتظر وفق نسبة النمو الحالية أن يتجاوز عدد المشاركين الرقم المسجل فهو في ازدياد مستمر، وهذا ما يضع الجزائر في الرتبة الثالثة بعد جنوب إفريقيا والمغرب متجاوزة مصر، وقد أبرز تحرير النقال مدى أهمية عامل المنافسة مع حرب الأسعار، و تبني القواعد التجارية في تنويع العروض الخاصة والخدمات، ومن المنتظر أن يطور المتعاملون الثلاثة للهاتف النقال، هذه الجوانب أكثر مع بداية السنوات القادمة.

وبالمقابل لا يزال قطاع الاتصالات وتكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر باستثناء الهاتف النقال يعاني من التأخر والاختلال، ومن نقائص عديدة حسب الهيئات الدولية، من بينها المنظمة العالمية للاتصالات والبنك العالمي، فإذا كان الهاتف النقال قد سجل نجاحا كبير في الجزائر، فإن الهاتف الثابت لا يزال يعاني من التأخر، فاستناد إلى الإحصائيات الخاصة بسلطة الضبط فان نسبة نمو الهاتف الثابت تبقى متواضعة، فالقطاع ظل حكرا على متعامل عمومي واحد .

وعلى مستوى هذه الشبكة سجلت الجزائر نموا سنويا يقدر بنحو 9.9 % خلال الفترة الممتدة ما بين العامين 2002 و 2006، وتسجل سوق الاتصالات الثابتة معدلات استخدام منخفضة، وهي حققت نحو 9.1 % من السكان في نهاية عام 2007، وخلال نفس السنة كانت حصة سوق الهاتف الثابت في الجزائر 11 % مقابل 89 % الحصة السوقية للهاتف النقال، والذي سجل عدد يقدر بـ

25285425 مشترك[1]، وخلال عام 2010 تم تسجيل 53471 طلب للحصول على الهاتف الثابت، مع إحصاء 166 وكالة تجارية للاتصالات و110 فرع تجاري، وتسجيل كذلك 4425 خدمات الهاتف و 212040 خطوط أكشاك متعددة الخدمات[2].

**الجدول رقم(13): مشتركي الهاتف الثابت في الجزائر**

| السنوات | عدد المشتركين |
|---|---|
| 2000 | 1600000 |
| 2004 | 3000000 |
| 2006 | 3600000 |
| 2008 | 3693191 |

**Source :** HENNI A..**Le développement des TIC en Algérie.** Dubaï 06-07 Mars 2006

وموازاة مع بداية تحرير قطاع الهاتف الثابت كشف السيد عماد الأزهري المدير التنفيذي لمجوعة الجزائر للاتصالات "كات"، عن الاسم التجاري للمتعامل الثاني للهاتف الثابت "لكم"[3]، مشيرا أن الانطلاق التجاري ستكون قريبا جدا أي قبل نهاية شهر فيفري 2006، وتستخدم الشركة تقنيات الهاتف اللاسلكي والألياف البصرية على حد سوى.

وتجر الإشارة هنا إلى أن الشركة الاتصالات الجزائر الخاصة "لكم" عندما عرضت شبكتها الخاصة للهاتف الثابت والانترنت سنة 2006، كانت هذه شركة تتوقع خلق منافس لشركة الاتصال الجزائر الحكومية، فيما كان المشاركون يأملون خدمات وأسعار أفضل ولكن الأشياء لم تسر كما كان متوقعا وجاء قرار إعلان الإفلاس خلال جمع عام للشركاء في القاهرة يوم 9 نوفمبر وقال بشير عقيل، المدير العام للشركة اتصالات المصرية التي تملك أغلبية الأسهم " لقد سجلنا خسارة 42 مليون دولار في 2006، ولا يمكنا ومواصلة المزيد من الاستثمارات في الجزائر " وألقي باللوم جزئيا لانهيار الشركة على إخفاء الوكالة الجزائرية لتنظيم الاتصالات في الحفاظ على حيادها بعد انفتاح السوق

1 - ARPI.. Septembre 2007

2 - http://www.forumdz.com/archive/index.php/t-1733.html 20-07-2012 .

3 – "لكم" هو الاسم التجاري لمجموعة الاتصالات الجزائرية التي تتكون من الشركتين المصريتين، المصرية للاتصالات واوراسكوم تيليكوم في إطار فوزها بمناقصة بقيمة 65 مليون دولار لاول رخصة للهاتف الثابت في القطاع الخاص في الجزائر، وبدأت الشركة عملياتها مطلع 2006 حيث عرضت شبكتها للهاتف الثابت والانترنيت في الجزائر، وقدمت حدمة محلية ووطنية ودولية باستعمال شبكة لاسلكية من الجيل الثالث.

أمام المنافسة ولعدم الاستجابة لطلب "لكم" بخصوصها انفصالها على شريكها التاريخي اتصالات الجزائر.

الشركة التي اعتمدت على طفرة سوق الاتصالات في الجزائر عقب تحريره، شقت طريقها الأمام بغرض خط الهاتف الثابت واشتراك في الانترنت بسعر مناب وهو 1.000 دينار بأجهزة وتركيب مجاني، وتشمل الأجهزة مودم وسماعة الهاتف وهوائي خارجي، وتم ترويج لهذه خدمات بجملة إعلامية قوية وخدمة زبائن جيدة، لكن "لكم" لم تنجح في استقطاب أزيد من 20 ألف زبون، وحتى هذه الشريحة بدأت تشتكي من قلة جودة الاتصال والخدمات، وما زاد على ذلك أن الشركة لم تنجح في تنفيذ التزاماتها بخصوص التغطية الوطنية المنصوص عليها في إطارها العملي، مما دفع إلى تدخل هيئة تنظيم البريد والاتصالات. وتعزي إدارة "لكم" تدهور الوضع إلى إخفاق الوكالة والمؤسسات الأخرى في الحفاظ على حيادها بعد فتح السوق أمام المنافسة، وتزعم أن هذه المحسوبية منحت لشركة اتصالات الجزائر الحكومة امتيازا غير عادل[1].

وفي يونيو 2006، أصدرت هيئة تنظيم البريد والاتصالات قرار ضد اتصالات الجزائر بوضع حد لعرض مجاني للشركة اعتبر غير عادل، وقال محمد بلفضيل رئيس مجلس إدارة هيئة الاتصالات "شعرنا أن هذا العرض غير قانوني وغير عادل خاصة وأن "لكم" بدأت نشاطها للتوغل في الجزائر وأمامها طريق طويل قبل أن تصبح منافسا محتملا"[2].

**ثانيا: واقع شبكة الانترنت في الجزائر.**

تم إيصال الجزائر بهذه الشبكة عن الطريق مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني CERIST*، ولقد أنجز هذا الاتصال في إطار مشروع تعاون مولته اليونسكو بميزانية مودعة من طرف الحكومة الإيطالية، ويهدف هذا المشروع إلى إنشاء شبكة المعلوماتية في إفريقيا، ولقد تم التحكم في عملية الاتصال بهذه الشبكة من طرف مهندسين المعلوماتية التابعين لمركز البحث في الإعلام

---

1 – نجيب ساويرس المدير العام لاوراسكوم قال"ان تجاهل السلطات الجزائرية لقواعد المنافسة العادلة قضى علينا" ،وقال للصحفيين"حال انطلاق عملياتنا،قامت اتصالات الجزائر بتخفيض اسعارها لأقل من التكاليف رفعنا شكاية، لكن بدون جدوى."

2 - www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtmll/ar/features/2006/03/12/features-01 15-03-2008

* دخلت خدمة الانترنت أول مرة في الجزائر عام 1993 عن مركز البحث للمعلومات العلمية والتقنية وهو مركز الأبحاث تابع الدولة الجزائر في عام1998 صدر المرسوم الوزاري رقم 265 الذي بموجبة أنهي احتار الخدمة انترنت وجميع الشركات الخاصة بتقديم هذه الخدمة، بيد أن هذه المرسوم اشترطت على الذين يريدون هذه الخدمة ن ويتم تقديم الطلابيات مباشرة إلى وزير الاتصالات وفي عام 1998 ظهرت أول الشركات التزويد الخاص وارتفع أعداد الشركات التي تزود الزبائن18 شركة بحلول شهر مار عام 2000، لتصل سنة 2005 إلى89 مؤسسة ، روغم تحرير قطاع الاتصالات في الجزائر إلا أن الوضع الحالي بالنسبة لشركة الانترنت لا يزال ضعيفا مقارنة بدول الجوار

العلمي والتقني، الذين يسعون جاهدين إلى تسهيل وتعميم هذا الاتصال لكل مؤسسات الجزائر، وهناك أيضا مجهودات كبيرة تبذل من أجل تعميم البحث الإعلامي على الانترنت، ومن أجل مساعدة المؤسسات العلمية على أن تصبح عقدا في شبكة الانترنت وذلك لتلبية حاجيات أكبر عدد من المستخدمين وتموين المفكرين والباحثين بسرعة بالمعلومات المفيدة والجديدة[1].

لقد قام مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني بإيصال عدد كبير من المؤسسات كالجامعات والمستشفيات والمعاهد ووكالات، فصول الشبكة الانترنت إلى الجزائر يعتبر حدثا وطنيا هاما يحمل لثقافة جديدة ميزتها التواصل والتبادل وبالفعل فإن تطوير شبكة الانترنت في الجزائر بدأ يأخذ أبعاد جديدة هذا منذ صدور المراسيم التنفيذية منها مرسوم تنفيذ رقم 98-257 مؤرخ في 03 جمادي الأول عام 1419 الموافق لـ 25 غشت سنة 1998[2] والذي يضبط شروط وكيفية إقامة خدمات الانترنت واستغلالها، منذ صدور هذا المرسوم الذي أنهى احتكار الدولة لخدمات الانترنت وسمح للمؤسسات الخاصة بتقديم هذا النوع من الخدمات، تزايد عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر إلى أن وصل حوالي 3 ملايين مستخدم سنة 2006، بما في ذلك مستخدمي الانترنت فائقة السرعة[3] وعلى الرغم من أن هذه النسبة تعكس نمو شبكة الانترنت في الجزائر إلى أنه مقارنة بعدد السكان نجد أن نسبة استخدام الانترنت تبقى منخفضة.

وهذا الانفتاح والتوسع في مجال الاتصالات يترجم بصورة واضحة إرادة السلطات الجزائرية التي تبحث من هذه الناحية عن مشاركة أكبر عدد من الشركات في تنمية الانترنت، واستدراك التأخر المسجل في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال التي تمثل اليوم تحديات كبيرة تدفع إلى ضرورة تنمية هذا القطاع وإدخاله في الخدمات الاقتصادية.

وفيما يتعلق بعدد مستخدمي الانترنت في الجزائر قال رئيس المؤسسة الجزائرية للبريد والاتصال أن العدد شهد طفرة من 150.000 في عام 2000 إلى 1.950.000 في ديسمبر عام

---

[1] – بوفاسة سليمان، الاقتصاد المعرفي وأهمية رأس المال الفكري فيه، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد التاسع، 2009. ص 31.

[2] - ARPT, Rapport annuel 2003 , P 125

[3] – انطلقت الانترنت فائقة السرعة ADSL بالجزائر سنة 2003 بمساهمة مؤسسة ايباد، ومع بداية 2007 أطلقت مؤسسة اتصالات الجزائر خدمة جديدة فائقة السرعة باستعمال تقنية WIMAX، حيث أصبحت الجزائر اول دولة افريقية تستعمل هذه التكنولوجيا المتطورة.

2005 حيث وصلت عدد مقاهي الانترنت إلى 5000 مجموع[1]، بعد أن كان العدد لا يتجاوز 100 مقهى فقط في سنة 2000، وهذا وفق للتصريحات وزير الاتصال الجزائري.

**الجدول رقم (14):**

**تطور عدد مستخدمي الانترنيت في الجزائر بين سنوات 2000 – 2010 (بالآلاف)**

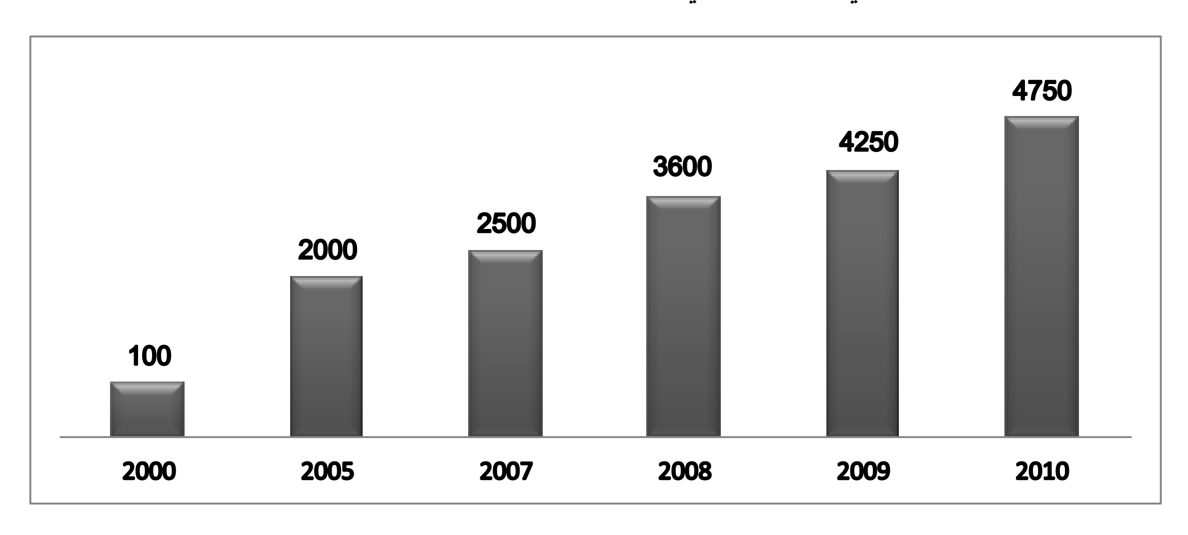
| السنوات | عدد السكان | مستخدمو الانترنيت | نسبة النفاذ |
|---|---|---|---|
| **2000** | 31,795 | 50 | 0,2 |
| **2005** | 33,034 | 1 920 | 5,8 |
| **2007** | 33,507 | 2 460 | 7,3 |
| **2008** | 33,77 | 3 500 | 10,4 |
| **2009** | 34,178 | 4 100 | 12 |
| **2010** | 34,586 | 4 700 | 13,6 |

source : www. internetworldstats.com/of/dz/htm

وسنعتمد الشكل التالي لترجمة أرقام الجدول السابق:

**الشكل رقم(05):**

**تطور عدد مستخدمي الانترنيت في الجزائر بين سنوات 2000-2010 بالآلاف**




1 - Accès internet haut débit ADSL.En 2000 :il n'y avait aucune . fin janvier 2006 : 300000 Abonnements connectivité (Opérationnelle :WIFI.EV-DO.GPRS).(En pilote :UMTS.WIMAX.).Ssource HENNI A …ARPT OP .CIT.

أما عن عدد المسجلين في Face book ففي سبتمبر 2009 كان عدد المسجلين يقدر بـ 580 086 1 وفي جوان 2010 بلغ عدد المسجلين 560 293 2 مسجلا[1].

**الفرع الثاني: معوقات دخول عالم تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الجزائر ومتطلبات تحسينها.**

تبرز المجهودات التي تبذلها الدولة والتي تتمثل في مشاريع تهدف إلى ترقية قطاع تكنولوجيا الاعلام والاتصال الحديثة، باعتبارها محركا للتنمية الاقتصادية في مختلف المجالات، في ظل مجموعة من الصعوبات التي تقف أمام مسعى تحقيق الأهداف المسطرة.

**أولا: معوقات اندماج الجزائر في عالم تكنولوجيا الاعلام والاتصال.**

هناك عدد من العوامل أدت إلى تأخر الجزائر عن الاندماج في عصر المعلومات والمعرفة، ونجمل البعض منها على النحو التالي:

- التخلف الهيكلي للاقتصاد الجزائري نتيجة اعتماده على الريع البترولي.
- افتقار الجزائر للموارد البشرية والمادية والخبرات التكنولوجية.
- انعدام الثقة باجراء المعاملات والسداد عبر الانترنت، وعدم انتشار اعتماد التوقيع الالكتروني ومصداقية الوثائق التي يتم تبادلها عبر الخط[2].
- قدم شبكة الاتصالات مما يؤثر على خدمات الاتصال الهاتفي، وانعدام الحماية اللازمة لبعض الخطوط والألياف البصرية الممدودة عبر التراب الوطني.

وحسب الأرقام التي وردت في دراسة مقارنة قدمتها كنفدرالية إطارات المالية والمحاسبة، فإن 13.85% من السكان في الجزائر يملكون الهاتف الثابت مما جعل نسبة استعمال الانترنت غير مرتفعة مقارنة بالامكانيات المتوفرة[3].

---

[1] - www.internetworldstats.com/of/dz.htm- last visit : 4/08/2012.

[2] – سالمي جمال، "سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة"، جامعة بسكرة: مجلة العلوم الانسانية، عدد08، ديسمبر 2005، ص ص 112-111.

[3] – خلصت الدراسة التي أعدتها وحدة الدراسات الاقتصادية التابعة لمؤسسة "ميديا سانس" لصالح جريدة الشروق اليومي أن العائلات والأسر التي تتراوح مداخيلها الشهرية بين 60 و80 ألف دج تتوفر على ربط بالإنترنت عالي التدفق في بيوتها ومجملها عائلات تتوفر على هاتف ثابت كما تتوفر نسبة من هذه السر على الانترنت في مكان عملها ، ويلاحظ على نفس هذه الفئة أن تحسن المداخيل يسمح للأسر الجزائرية بالاشتراك في شبكات خدمات الهاتف الجوال حيث نجد الأسر الجزائرية يتراوح دخلها ضمن هذه الفئة مشتركة في خدمة الدفع البعدي وليس الدفع القبلي.

- التمويل غير الكافي لبحوث الاتصالات والمعلوماتية، مما أدى إلى الاعتماد المتزايد على الخبراء، وجعل الجزائر مستوردا صافيا لتكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- البطء في صنع قواعد قانونية جديدة للاتصالات تتناسب مع جميع متطلبات المعلوماتية[1].
- عدم بلوغ التوقعات في إتاحة المعلومات على الانترنت حيث لا تضم الجزائر سوى 5000 نطاق وعدد المشتركين في خدمة التوصيلة عالية السرعة بلغ 200 ألف مستخدم[2].

وخلال منتدى مقدمي خدمة الانترنت الذي عقد في الجزائر العاصمة يوم 20 سبتمبر 2007 قال مدير إحدى شركات تكنولوجيا المعلومات "محمد سعيدي"، إن الجزائر تخلفت عن بلدان أخرى نجحت في تحويل قطاع تكنولوجيا المعلومات من مجرد مخزون للفرص إلى ذراع رئيسي في إستراتيجية التنمية، وتطرق سعيدي إلى الهند التي قال إنها بفضل الانترنت تمكنت من تصدير خدمات بقيمة 25 مليار دولار في عام 2005 ثم قدم نموذج الولايات المتحدة الأمريكية التي تبلغ حصتها من الإنفاق العالمي في الانترنت نحو 65 بالمائة[3].

ونخلص مما سبق أن البنية التحتية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر لا لاتزال تعاني من بعض المعوقات التي تقف أمام اندماج المجتمع الجزائري في عصر المعلوماتية والتكنولوجيا، وأن ما تحوز عليه الجزائر من مقومات لا يؤهلها للإندماج، فضعف البنية التحتية لتقانة الاتصالات والمعلومات والفقر الرقمي وتردي المستوى المعيشي ومستوى التعليم وضآلة الإنتاج العلمي، كلها عوامل تحد من فرص الدخول في عالم تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

**ثانيا: سبل اندماج الجزائر في عالم التكنولوجيا الإعلام والاتصال.**

مما لا شك فيه أن الآثار السلبية للسياسات الاقتصادية قد أفرزت أوضاعا جعلت الاقتصاد الجزائري يتميز بخصائص سلبية، تساهم في إضعاف كفاءته الاندماجية مع الاقتصاد العالمي الجديد الذي يرتكز على المعلوماتية والمعرفة، بحيث أصبح الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا يعتمد أساسا

---

1 – كمال منصوري عيسى خليفي: "اندماج اقتصاديات البلدان العربية في اقتصاد المعرفة: المقومات والعوائق " مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة شلف عدد 04 جوان 2006، ص ص 64-65.

2 – BESSALA. H : « Apport de recherche scientifique nationale dans l'avènement de la société d'information et la création de l'économie du savoir » centre de développement des technologies avancées. Décembre 2009. Disponible : sur www.postelecom.dz

3 – صالح صالحي، الاثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي، مجلة دار العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف عدد01، 2008، ص ص 50-52.

على الثروة البترولية، كما تطورت فيه آليات الفساد وأضحت تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي ومجالاته وتحد من كفاءة السياسات والمؤسسات الاقتصادية[1].

ومن خلال تشخيص وضعية تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الجزائر في ظل الإصلاحات التي مرت بها والتي لم تحقق الأهداف المنتظرة، لم تجد الجزائر منفذا سوى الانطلاقة في تدابير جديدة، وكدليل على هذا الاهتمام وضع الجزائر لإستراتيجية نحو الانتقال للحكومة الالكترونية، وبالتالي فإن إستراتيجية الجزائر الالكترونية تندرج ضمن تنفيذ رؤية مستقبلية ومقاربة عملية، لجعل مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي يؤثران في النمو الاقتصادي ويشكلان بديلا للموارد النفطية، وتهدف هذه الإستراتيجية إلى تعزيز أداء الاقتصاد الوطني والشركات والإدارة، كما أنها تسعى إلى تحسين قدرات التعليم والبحث والابتكار وإنشاء كوكبات صناعية في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال[2].

وتحتاج الجزائر لتجاوز المعوقات السابقة إلى تنويع خياراتها فيما يتعلق بسبل الاندماج في عالم تكنولوجيا الإعلام والاتصال، فالانتقال السريع والتحول الايجابي في الميادين ذات الصلة بالاقتصاد الجديد والمجتمع المعلوماتي لن يتأتى إلا إذا ركز صناع القرار في الجزائر على المحاور التالية[3]:

- إعطاء أهمية أكبر لرأس المال الفكري حتى تدخل الجزائر بسرعة في عصر المعلومات وتواكب التطورات العلمية العالمية الهائلة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- تطوير قاعدة مهارات محلية في انتاج البرامج المعلوماتية واستعمالها لخلق صناعة محلية[4].
- جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال التكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- تحسين فرص النفاذ إلى تكنولوجيا الاعلام والاتصال وتطويرها مما سوف يفجر القدرة الإبداعية والمعرفية لدى العاملين في المؤسسات الجزائرية.

---

[1] – http://www.maghrabia.com/cocoon/awi/xhtmll/ar/features/2007/09/26/feature 26 04 2011

[2] – ملخص اللجنة الالكترونية، الجزائر الالكترونية ديسمبر 2008 ص 7.

[3] – سالمي جمال، مرجع سابق، ص ص 112– 113

[4] – في الهند مثلا حقق قطاع انتاج البرامج المعلوماتية نموا بنسبة 50 بالمائة خلال التسعينات وقد كشفت دراسة ميدانية أمريكية تمت في عام 1995 حول تأثير منتج برمجيات مايكروسوفت على الاقتصاد المحلي ان كل وظيفة فيها قد خلقت 6.7 فرصة عمل جديدة في ولاية واشنطن بينما خلقت كل وظيفة في بوينغ 3.8 فرصة.

- تعميم استخدام الانترنت بتوسيع شبكاتها، وإصلاح وتحديث الخطوط الهاتفية المتقادمة وتخفيض أسعارها، فلا يمكن الاندماج في عالم تكنولوجيا الاعلام والاتصال دون توسيع دائرة المتعاملين بالانترنت في الجزائر على أوسع نطاق وبأقل التكاليف.
- زيادة الانفاق العمومي المخصص للمعرفة عن طريق الاهتمام بكافة مستويات التعليم من الابتدائي إلى الجامعي مع التركيز على مراكز البحث العلمي[1].
- تحسين الأطر التشريعية لأنها تمثل الكيان الحاكم لكافة أوجة النشاط الاقتصادي، حيث تلتزم كافة الأنشطة بالعمل في ظل قوانين حاكمة ومنظمة لسيرها.
- تحرير قطاع الاتصالات من الاحتكار والدخول في شراكات عالمية.

[1] – أصبحت الحاجة إلى البحث العلمي في وقتنا الحاضر أشد منها في أي وقت مضى حيث أصبح العالم في سباق محموم للوصول إلى أكبر قدر ممكن من المعرفة الدقيقة المثمرة في حين نجد انه هناك صعوبات ومعوقات تعيق البحث العلمي في الدول العربية من بينها عدم توفر التمويل اللازم، إذ بلغ حجم الإنفاق على البحث العلمي نحو 1.9 بالمائة من الدخل القزمي الاجمالي وهذا يؤدي إلى عدم توفر البنية التحتية اللازمة للبحث العلمي في ظل بقاء الحكومات العربية وحدها تقريبا من يتبنى تمويل البحث العلمي بينما تتجه دول العالم إلى ربط التمويل بالمؤسسات الانتاجية العمومية والخاصة فاليابان مثلا لا تساهم حكومتها لا تساهم حكومتها في البحث العلمي سوى 18 بالمائة من الانفاق فيما تتكفل الشركات والمؤسسات والخواص بنسبة 82 بالمائة من الانفاق وفي المقابل تنفق الحكومة الكندية 30.1 بالمائة مقابل 69.9 بالمائة مساهمة الشركات والخواص أما الحكومة الأمريكية تنفق 35.5 بالمائة والباقي على عاتق الشركات والخواص المثدر: محمد شيحات "مخابرنا وثقافة البحث العلمي" جريدة المحور عدد11 جويلية 2008. ص12.

## المبحث الثالث: مساهمة مؤسستي "نجمة" و"جيزي" في تفعيل تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الجزائر.

قبل التطرق الى خدمات مؤسستي اوراسكوم اتصالات الجزائر والوطنية لاتصالات الجزائر باعتبارهما أول المتعاملين الأجانب الذي يطرق أبواب الاستثمار في قطاع الاتصالات، رأينا أنه من الأجدر تقديم كل مؤسسة على حدى ثم نتناول الهيكل التنظيمي لكليهما، وبعدها نتطرق إلى دراسة السياسة الانتاجية أهم الخدمات المقدمة من قبل المتعاملين التي دعمت جهود الدولة في النهوض بتكنولوجيا الاعلام والاتصال في الجزائر.

### المطلب الأول: مؤسسة "جازي" ومساهمتها في تطوير تكنولوجيا الاعلام والاتصال.

لقد كانت رغبة الحكومة الجزائرية في تطوير قطاع الاتصالات مرتبطة بضرورة إيجاد متعاملين ذات خصائص متميزة ووفق شروط خاصة، تجعلها مؤهلة للمساهمة في بلوغ الأهداف المسطرة لذلك المبتغى، ولعل مجموعة أوراسكوم للاتصالات قد مثلت في ذلك الوقت أمثل نموذج يتوفر فيه ذلك المطلوب.

#### الفرع الأول: تقديم مؤسسة "جازي".

**أولا: التعريف بالمؤسسة.**

"مجموعة أوراسكوم للاتصالات" مؤسسة مصرية تحصلت على الرخصة الثانية للهاتف النقال في الجزائر في جويلية 2001 مقابل مبلغ مالي يقدر بـ 737 مليون دولار، إلا أن هذه الشركة دخلت سوق الاتصالات بالجزائر في 15 فيفري 2002 تحت تسمية تجارية "جازي"[1]، وشركة جازي هي شركة ذات أسهم موزعة بين:

- أوراسكوم تيليكوم القابضة: "OTH" ORASCOM TELECOM HODLIN .

[1] – مديوني جميلة، تسويق الخدمات، دراسة حالة الهاتف النقال جيزي، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة البليدة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005، ص.116.

- شركة الاتصالات المصرية تأسست سنة 1994، وهي من أكبر شركات الاتصال في الشرق الأوسط، حيث أنها تعمل على مستوى سبعة أسواق إفريقيا وجنوب شرق آسيا بتسميات مختلفة، وتملك معظم رأسمال الشركة جازي.
- المجمع الصناعي الغذائي سيفيتال: "CEVITAL". المجمع يساهم بنسبة قليلة من رأسمال الشركة "جازي"، وهو مجمع استثماري رائد في مجال الصناعات الغذائية[1].

**1- أهداف مؤسسة "جازي":**

- الاستثمار في تطوير ثقافة خدمة الزبون على مستوى المؤسسة.
- أن تصبح المشغل النموذجي في سوق العمل وذلك بالمعاملة الاستثنائية لعمالها.
- تغطية النقص في سوق الاتصالات في الجزائر.
- جعل خدمات الاتصالات المعروضة من طرفها ذات أسعار مقبولة.
- توطيد علاقاتها مع الزبون حيث تعتبره أهم مورد من مواردها، وذلك لكسب ولائه.
- جلب وتقديم أحسن وأحدث تكنولوجيات الاتصال.

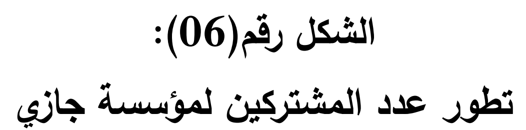
**2- نمو سوق مؤسسة "جازي" (المشتركين):**

يتمتع المتعامل أوراسكوم للاتصالات الجزائر "جازي" بأكبر حصة سوقية ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

نستطيع إدراج منحنى التطور بالنسبة للخدمات أو المبيعات شركة "جازي" من وقت ظهورها وذلك من سنة 2001 إلى غاية سنة 2010 حسب الإحصائيات حول هذه المؤسسة[2].

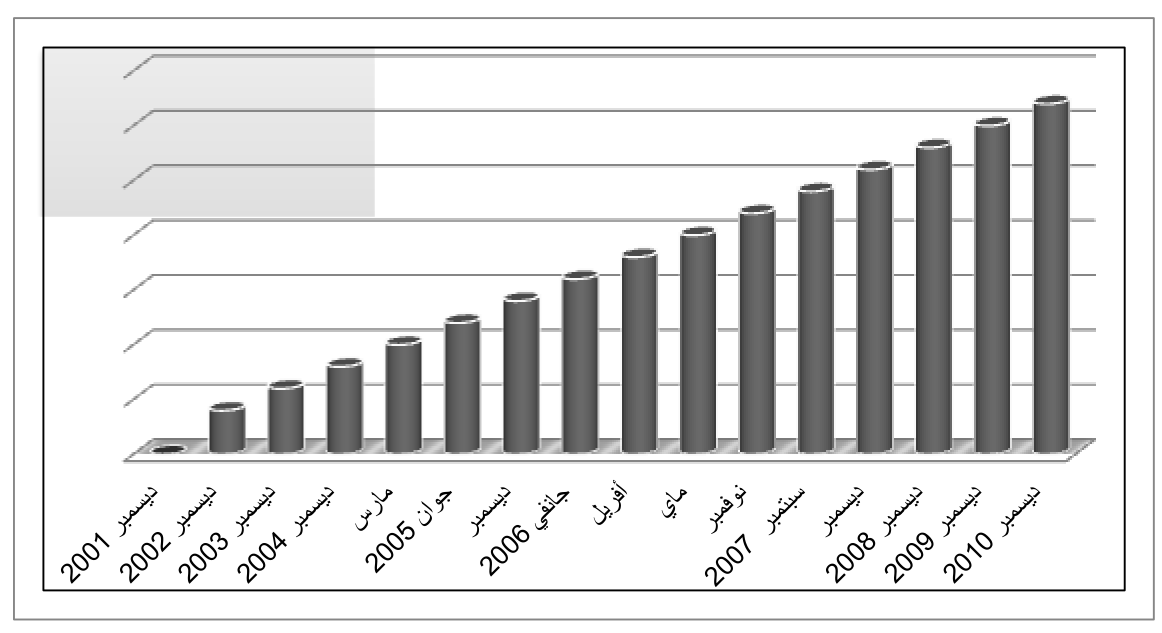
[1] - مديوني جميلة، المرجع نفسه، ص.117.

[2] - أولاد حيمودة عبد اللطيف، دور التسويق في رفع الميزة التنافسية في سوق الهاتف النقال في الجزائر، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة أبوبكر بلقايد -تلمسان-: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2010، ص. 128.



**الشكل رقم(06):**

**تطور عدد المشتركين لمؤسسة جازي**




**P.M**

المصدر: تم الاطلاع عليه يوم: 2011/09/05 الموقع: www.djeezy.com

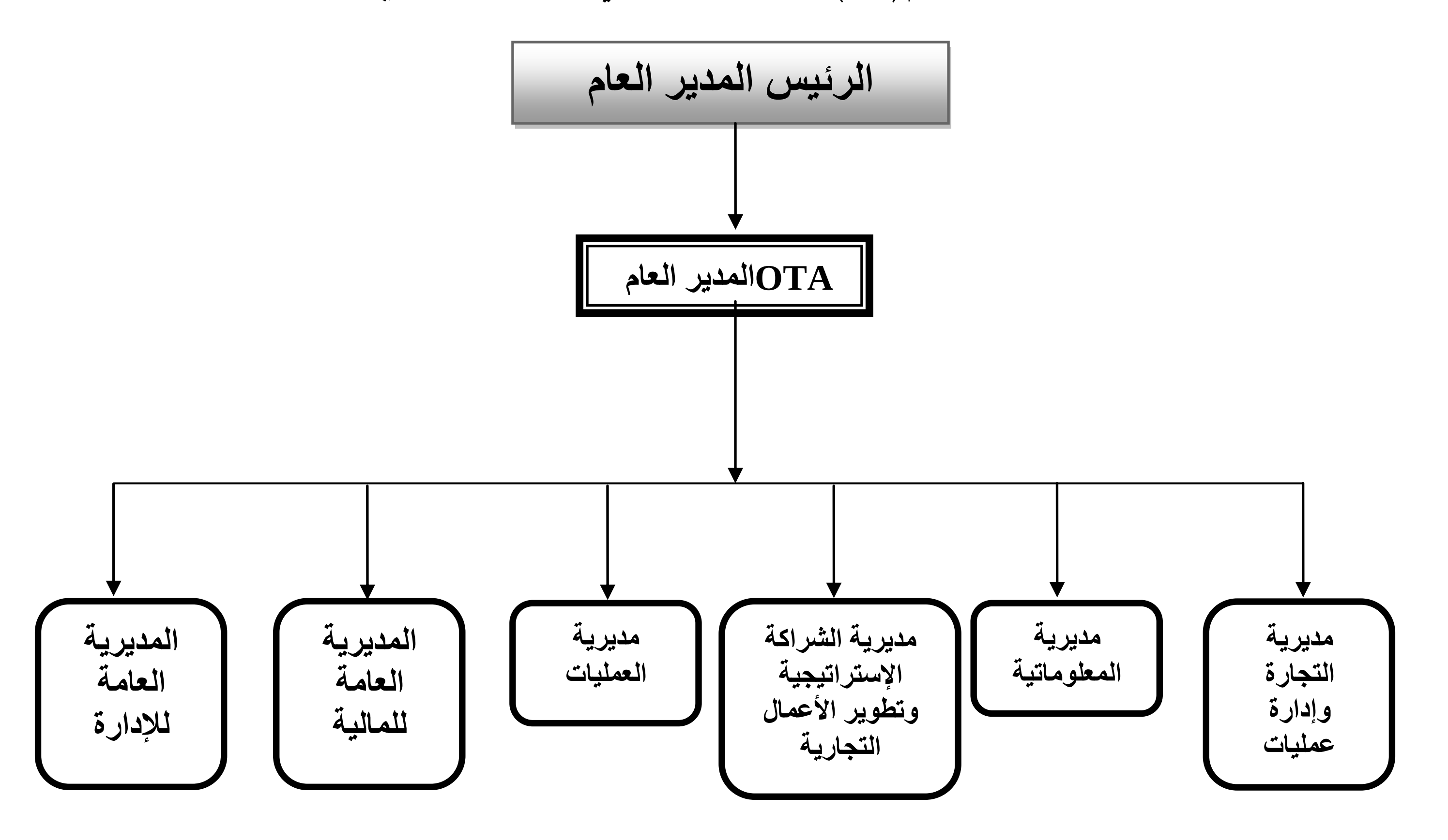
إن التطور الملحوظ من خلال المنحنى البياني يعتبر تطورا سريعا لم تكن شركة "جازي" تعتقد إمكانية الوصول إليه في هذا الوقت القصير، وهو ناتج عن العوامل التالية:

- استغلال "جازي" فرصة انفتاح السوق الجزائري وتعدد طلبات المستهلك الجزائري.
- توسيع الاستثمار في الجزائر والاعتماد على إستراتيجية المغلقة.
- تدرج ومرونة الإستراتيجية المتبعة من طرف "جازي" مع التغير الحاصل في السوق.

**3- تنظيم مؤسسة "جازي":**

تتمتع المؤسسة بهيكل تنظيمي يساعدها على مزاولة نشاطها، فيما يلي نعرض شرحا لهذا التنظيم:

الشكل رقم(07): الهيكل التنظيمي لمؤسسة "جازي"




المصدر: تم الاطلاع عليه يوم: 2011/09/05 الموقع: www.djeezy.com

شرح الهيكل التنظيمي لمؤسسة "جازي":

- المديرية العامة للمالية: تهتم هذه المديرية بجميع الوظائف المالية وتمويل المشاريع وجميع المشتريات والمصاريف التي تنفق على الخدمات والتسيير داخل الشركة.
- مديرية العمليات: هي المديرية المسؤولة عن السير الحسن لجميع الأنظمة التقنية في الشركة من الشبكة وحسن المكالمات وصيانة مركز الخدمات، وضمان سرية المعلومات والدعم التقني لمختلف المصالح وخاصة مصلحة التسويق للقيام بالعمليات الترويجية الناجحة، مع توفير التكنولوجيات اللازمة.
- المديرية التجارية: تمثل العصب الحيوي للشركة حيث تهتم هذه الأخيرة بكل الأمور التجارية التي تخص الشركة، من تسويق المنتجات وعملية ترويج الخدمات، وتقدير المبيعات والتمويل ورعاية الخدمات.

- المديرية العامة للإدارة: تتكفل هذه المديرية بالعديد من المهام الإدارية الرئيسية لعل أهمها كل ما يتعلق بأمور توظيف العمال والإطارات والتقنيين، إضافة إلى الاضطلاع بالمسؤولية الأمنية وكذا صيانة العتاد المكتبي إلى جانب تهيئة نقاط البيع ومراكز الخدمات[1].

**الفرع الثاني: سياسة المنتوج وأهم الخدمات المقدمة من طرف "جازي".**

**أولا: منتوجات المؤسسة.**

تتمتع منتوجات مؤسسة "جازي" بمزيج متنوع، يوفر للزبائن اختيارات مختلفة من المنتوجات والخدمات. وفيما يلي نقدم مختلف منتوجات جازي المعروضة في السوق الجزائري:

1. جازي كارت الدفع المسبق: Djezzy Caret Prépayée هي خدمة الدفع المسبق، تتمتع بمزايا يفضلها الزبائن مثل عدم وجود قيود للاستعمال عدم وجود فاتورة، عدم وجود ضمانات، سهولة الاستعمال. يمكن الاستفادة من هذه الخدمة بمجرد اقتناء شريحة التشغيل (Sim) وتخزن وحدة الاتصال مدفوعة الثمن من قبل إجراء المكالمة أو إرسال الرسائل[2].

وفي الجدول التالي سنعرض تطور عدد مشتركي هذه الشريحة في أشهر من سنة 2009

**الجدول رقم(15):مشتركي الدفع المسبق بالنسبة للمتعامل جيزي 2009**

| | جوان | جويلية | أوت | سبتمبر |
|---|---|---|---|---|
| إشتراك الدفع المسبق جيزي | 13914150 | 14054602 | 14143893 | 14114933 |

المصدر: سلطة الضبط 2009

2. بطاقة ألو OTA: تعتبر هذه البطاقة ثاني بطاقة الدفع المسبق من مؤسسة "جازي" أطلقت في أوت 2004، لتنافس بها كل من المنافسين الآخرين مع توسيع الخدمات المطروحة في السوق، حيث لها نفس الخصائص، وقد كسبت بعض الرواج من خلال تطبيق مؤسسة "جازي" إستراتيجية خصصت لهذه الشريعة وفق الميزات التالية:

- خفضت سعر البطاقة.
- تمديد مدة الصلاحية لبطاقة التعبئة.

---

[1] – بشني يوسف، إشكالية تسيير العلاقات مع الزبائن في المؤسسات الجزائرية: دراسة مقارنة بين مؤسسة موبيليس وجازي ونجمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، 2010، ص، 117.

[2] – نفس المرجع، ص.120.

- تعدد بطاقات التعبئة لألو OTA.
- إضافة خدمة الشات CHAT لمتعاملي ألو OTA.
- تخفيض قيمة 30% بالنسبة لخمسة أرقام المسجلة لدى الزبون.

3. جازي كنترول: Djezzy control هي خدمة أخرى من خدمات "جازي" تتميز بعدة مواصفات لتواجه المنافسين بكل خدماتها، التي تربط بنظام الدفع عن بعد ونظام البطاقة، حيث يضمن لزبون جازي كنترول أن يستفيد برصيد كل بدية شهر فهي خدمة تماما مثل خدمة الدفع عن بعد وإذا نفذ رصيده يمكنه التعبئة.
4. جازي كنترول بيزنس: Djezzy control business هذه الصيغة خاصة بالشركات التي تريد الاتصال والالتحاق بالمعلوماتية، حيث يتاح لها الخدمة لمساعدتها في التواصل، حيث يوضع لها رصيد كل شهر للاستهلاك، ويستطيع الزبون التعبئة بواسطة بطاقات التعبئة.
5. جازي كنترول بلوس: Djezzy control plus هذه الصيغة خاصة بالشركات الكبيرة التي تستعمل عدد كبير من البطاقات Sim حيث يتواجد عدد كبير من العمال أكثر من 100 خط.
6. جازي الدفع عن بعد كلاسيك:Djezzy classic (ligne) هذه الخدمة يستطيع من خلالها الزبون الحصول على اشتراك من المؤسسة، وفي نهاية كل شهر يحصل الزبون على فاتورة توضح مختلف استهلاك ومستحقاته، يمكنه الذهاب إلى مراكز الخدمات لتسديدها أو تعبئة ما يساويها من خلال بطاقات التعبئة لتسديد ما عليه.

تدخل هذه العروض الأربعة الأخيرة ضمن خدمات جازي الدفع المؤجل، وفيما يلي جدول يوضح تطور عدد مشتركي هذه الخدمة خلال أشهر من سنة 2009[1].

**الجدول رقم رقم(16): مشتركي الدفع المؤجل بالنسبة للمتعامل جيزي 2009**

| | جوان | جويلية | أوت | سبتمبر |
|---|---|---|---|---|
| إشتراك الدفع المؤجل جيزي | 625723 | 622159 | 616405 | 611148 |

المصدر: سلطة الضبط 2009

[1] – بشني يوسف، مرجع سابق، ص. 122.

**ثانيا: الخدمات المقدمة من قبل المؤسسة.**

تتميز شركة "جازي" بمزيج واسع من الخدمات، حيث تحتل مرتبة هامة بين المنافسين في تعدد وتنوع الخدمات واختلاف مميزاتها، إذ استقدمت شركة جازي تكنولوجيات جديدة في مجال الاتصالات والمعلوماتية، وذلك من أجل إشباع رغبات المشتركين وكسب ميزة تنافسية في سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية، وفيما يلي نتطرق إلى مختلف الخدمات المقدمة من طرف المؤسسة بين خدمات الخواص وخدمات المؤسسات[1]:

**1**- إظهار رقم المتصل: (Clip)Présentation du Numéro بواسطة هذه الخدمة يمكن لمستعمل جازي رؤية رقم المتصل.

**2**- إخفاء الرقم: (Clip) Appel Masqué يمكن للمتصل من جازي إخفاء رقمه، وعدم إظهاره لدى اتصاله بشخص آخر (#31# إخفاء الرقم).

**3**- الرسالة الصوتية: Message Vocale تمكن هذه الخدمة من تحويل وتسجيل المكالمات في حالة وجودك خارج مجال التغطية، وفي حالة إقفالك لهاتفك النقال ونشير إلى أن العلبة الصوتية تحتوي على 20 رسالة صوتية.

**4**- الاتصال المزدوج: Double Appel تمكنك هذه الخدمة من استقبال مكالمتين في وقت واحد، أي في حالة اتصال بشخص واحد تستطيع استقبال مكالمة أخرى وجعل أحد المتصلين في حالة انتظار.

**5**- تحويل الاتصال: Renvoi D'appel تمكن هذه الخدمة المشترك من تحويل اتصالاته إلى هاتف آخر مهما كانت صفته (نقال أو ثابت) وهذا ضمانا لعدم ضياع أي مكالمة.

**6**- المحاضرة الثلاثية: Appel En Conférence تمكن هذه الخدمة المشترك من الاتصال بثلاثة أشخاص والتكلم معهم في نفس الوقت تماما كالمحاضرة.

**7**- المكالمة الدولية: Appel Internationaux تسمح هذه الخدمة باتصال الزبون بمختلف الدول سواء هاتف ثابت أو نقال في أي وقت[2].

هذا ومن الجدير بالذكر والتفصيل أنه إلى جانب خدمات الأفراد، هناك خدمات أخرى على مستوى متقدم من الأهمية بالنسبة لتطوير تكنولوجيات الاتصال والمعلوماتية في الجزائر، وهو ما

**1** - www . Djezzy gsm. com

**2** - www . Djezzy gsm. com

يتعلق "**بخدمات المؤسسات والشركات**"، وهي الخدمة التي مكنت من خلالها شركة جازي المتعاملين الخواص، الاستفادة من تقنيات ضرورية لتسهيل التعاملات عبر الاتصال وتناقل المعلومات[1]. وفيما يلي عرض لأهم تلك الخدمات:

1- Djezzy Mobile Offices : توفر هذه الخدمة قاعدة اتصالات بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة والخواص الذين تصادفهم صعوبات في التعامل عن طريق الخطوط العادية. مكتب المحمول جازي عبارة عن ممر GSM بين الهواتف العادية والهواتف الناقلة التابعة لجازي.

2- Djezzy Conect : يسمح جازي كونكت من الدخول إلى البريد الالكتروني الخاص والاتصال بشبكة الانترنيت حتى في حالة التنقل.

3- Djezzy Fax Mobile : جازي فاكس المحمول هو حل عملي جدا لتنشيط المؤسسات والشركات في كل المناطق من خلال تثبيت نظم الاتصالات دون صعوبات.

4- Sim Data GPRS : هي عبارة عن بطاقة مدفوعة الثمن توفر خدمة الوصول إلى البيانات المختلفة بشكل حصري، حيث تنعدم القدرة في الوصول إلى تلك البيانات عن طريق الاتصالات الهاتفية الصوتية[2].

## المطلب الثاني: مؤسسة "نجمة" ومساهمتها في تطوير تكنولوجيا الاعلام والاتصال.

لقد مثل تاريخ دخول ثاني متعامل أجنبي للهاتف النقال في الجزائر محطة مهمة في مسعى تطوير قطاع تكنولوجيات الاعلام والاتصال ودعم التنافسية فيه، وهي الخطوة التي صادفتها مستجدات كثيرة في مجال الاستفادة من المعلوماتية تمكنت مؤسسة نجمة من الاندماج فيها مباشرة، وهو ما سنحاول التعرض له في النقاط التالية:

### الفرع الأول: تقديم مؤسسة "نجمة".

**أولا: التعريف بالمؤسسة.**

الوطنية للاتصالات هي أكبر شركة خاصة في الكويت أنشأت سنة 1999، برأسمال يقدر بأكثر من عشرة ملايير دولار، حيث تتمتع الشركة بتوسع كبير في الشرق الأوسط ودول شمال إفريقيا. تعتبر الوطنية للاتصالات الجزائر "WTA" فرع من فروع الشركة الكويتية للاتصالات، والتي تحصلت على

[1] - أولاد حيمودة عبد اللطيف، مرجع سابق، ص. 130.

[2] - www . Djezzy gsm. com

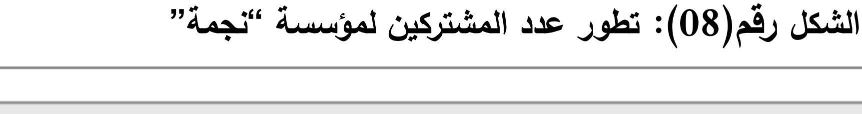
رخصة الهاتف النقال في الجزائر يوم 02 ديسمبر من سنة 2003 بمناقصة قيمتها 421 مليون دولار. باشرت نشاطها في 02 أوت 2004 تحت العلامة التجارية "نجمة" بداية بالمدن الكبرى ثم توسع نشاطها عبر التراب الوطني[1].

**1- أهداف المؤسسة:**

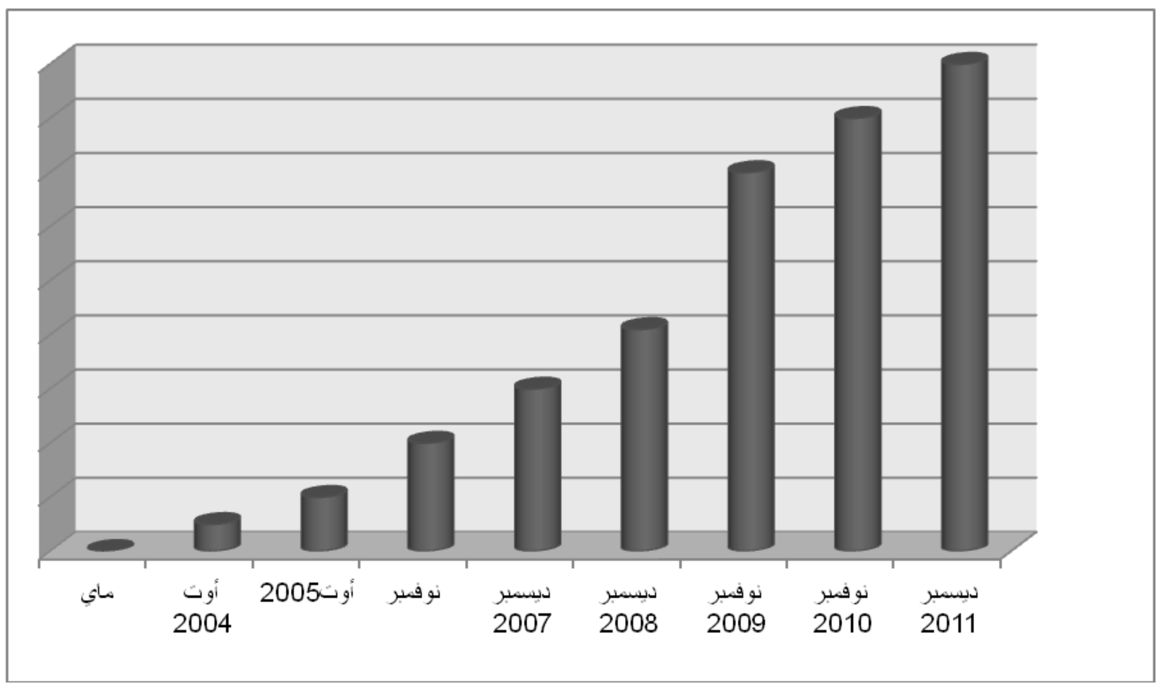
تصبو المؤسسة إلى تقديم خدمات الهاتف النقال الأكثر تنوعا، كفاءة، وكذا إبداعا، والأهم الوصول إلى كل الزبائن الجزائريين ومن ثم تحقيق أكبر حصة سوقية ما بين متعاملي الهاتف النقال في الجزائر، فتعد لذلك شركة نجمة إستراتيجية تعتمد على مفهوم الجودة العالية في نشاطها.

**2- نمو سوق مؤسسة "نجمة":**

يوضح المنحنى الموالي تطور عدد زبائن "نجمة" منذ دخولها السوق الجزائرية حتى 2011.



**الشكل رقم(08): تطور عدد المشتركين لمؤسسة "نجمة"**




**P.M**

المصدر: تم الاطلاع عليه يوم: 2011/10/11 الموقع: www.Nedjma.dz

إن مؤسسة "نجمة" حققت إنجازا كبيرا في السوق الجزائري وهذا بفضل إستراتيجيتها المعتمدة على المحاور الرئيسية التالية:

---

1 – صغور مسعود، انفتاح قطاع الاتصالات في الجزائر على الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2005/2002، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006، ص.111.

- التكنولوجيا العالية التي تتبناها في تقديم خدماتها.
- جودة البث والإرسال، والشبكة.
- التغطية الواسعة عبر كل التراب الوطني، وفي ظرف قصير.
- التنوع في تقديم الخدمات والدقة في التوزيع.
- الاعتماد على سياسة الترويج للخدمات الخاصة بها (المؤسسات الإشهارية).
- التخفيضات التي طبقتها كمحاولة لجلب الزبائن[1].

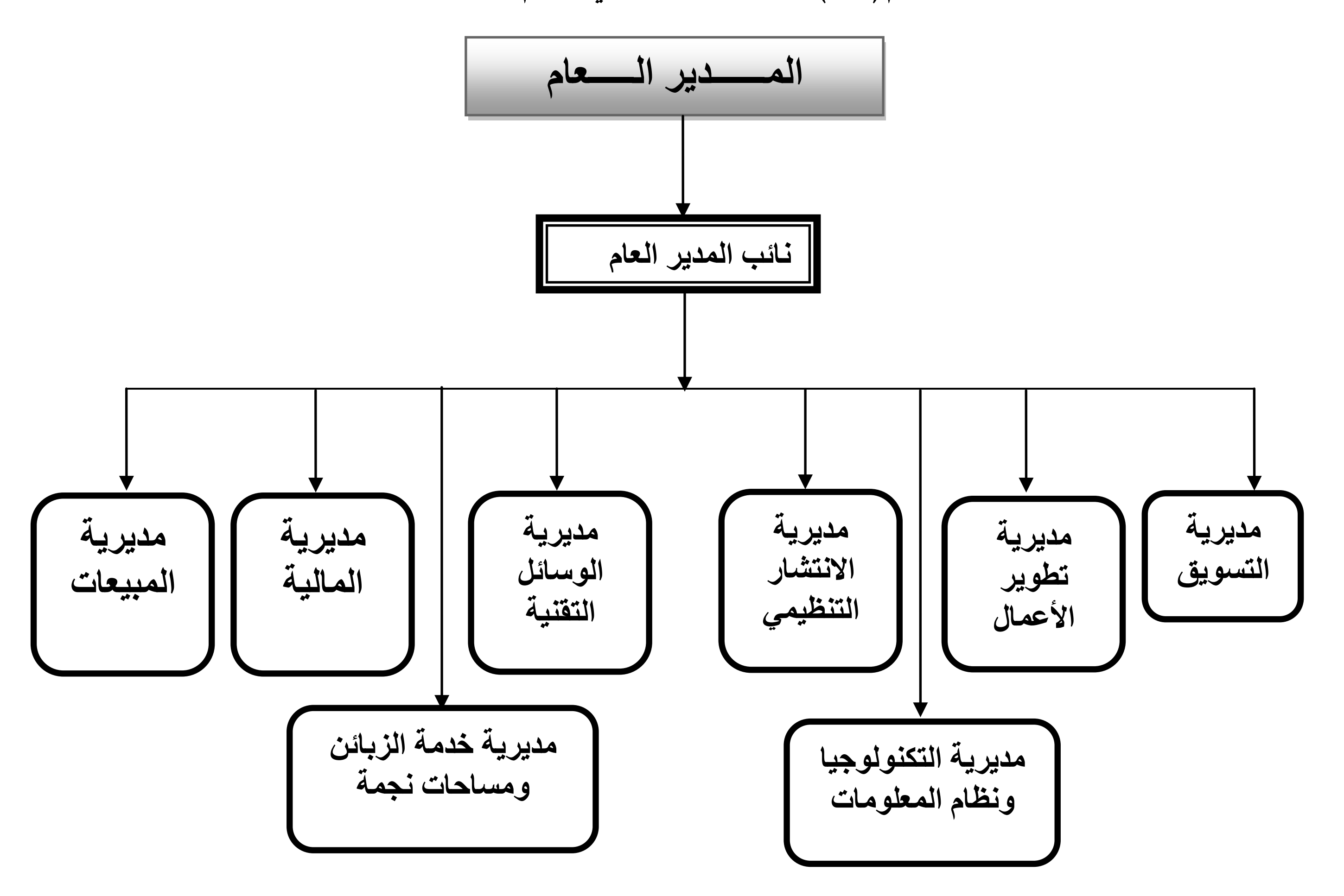
مع أن مؤسسة "نجمة" عرفت إلى حد كبير اغتنام الفرص المتاحة أمامها في السوق الجزائرية من حيث قلة المنافسين، إلا أنها تعاني إلى يومنا هذا وككل المؤسسات من مجموعة من النقائص، منها ضعف التغطية الكلية في الوطن حيث نجد إلى حد الساعة بعض المناطق ضعيفة التغطية والشبكة.

**3- تنظيم شركة "نجمة":**

لدى شركة "نجمة" هيكل تنظيمي مفصل توزع من خلاله مختلف المديريات.

1 - صغور مسعود، مرجع سابق، ص ص. 125-126.

الشكل رقم(09): الهيكل التنظيمي العام لمؤسسة "نجمة"




المصدر: تم الاطلاع عليه يوم 2011/10/11 الموقع: www.Nedjma.dz

وفيما يلي شرح لهذا الهيكل التنظيمي الذي تعتمده شركة نجمة:

- الادارة العامة: هي الإدارة الأولى أو العليا التي تفرض وتسن القوانين وهي المسؤولة عن تطورات الشركة وكل المتغيرات.
- المديرية الادارية: تتكفل هذه المديرية بكافة المسائل والشؤون الإدارية الخاصة وهي مشكلة من المصالح الثلاثة التالية:

1- مصلحة شوؤن التنظيم: وهي المصلحة التي تهتم بالشؤون الداخلية للشركة والتنظيم الداخلي وكل ما يتعلق بالإدارة.

2- مصلحة الأمن: هي المصلحة التي تتكفل بالأمن داخل الشركة.

3- الموارد البشرية: هي المصلحة التي تتعلق بالعمال واحتياجاتهم وتوظيف العمال ومراقبة الانتاج.

- المديرية التجارية: هي المديرية التي تتكفل بكل المعلامات التجارية وما يتعلق بالخدمات وقد جاءت هذه المديرية بدورها مشكلة من مصلحة التسويق والاتصال إضافة إلى مصلحة المبيعات.
- المديرية المالية: هي المديرية المتخصصة بكل المشاريع التنموية وتمويل الاستثمارات وتتكون من مصلحة الرعاية والتمويل ومصلحة الاستراتيجيات.
- مديرية المشروعات: هي الخاصة بكل المشروعات المتعلقة باستثمارات الشركة، وهي مكونة أيضا من المصالح التالية الذكر:

1- مصلحة تكنولوجيا الشبكة:

2- مصلحة نظام المعلومات: هي التي تتكفل بنقل وتوريد وإرسال المعلومات من والى وعبر الشركة.

3- مصلحة خدمة الزبائن: هي التي تخص الزبون وتحل مشاكله ومراعاة كل مشاكله.

وبهذا التوضيح نرى أن الشركة تتمتع بهيكل تنظيمي دقيق وواضح كل في مكانه وكل يعمل عمله، وهذا من أجل تحقيق أكبر ربح والاستغلال الأمثل للوقت في تطوير وتحسين الخدمات الموضوعة في متناول المستهلك[1].

**الفرع الثالث: سياسة المنتوج وأهم الخدمات المقدمة من طرف "نجمة".**

**أولا: منتوجات المؤسسة.**

تتمتع "نجمة" بمزيج واسع من الخدمات من حيث نوع الخدمة المقدمة، وفيما يلي عرض لمختلف تلك المنتوجات المطروحة في سوق الاتصالات.

**1-** نجمة وستار الدفع المسبق: هي أول خدمة طرحتها مؤسسة نجمة في السوق وتتميز بمميزات عديدة، وتختلف الشريحتان من حيث المميزات ومن حيث الأسعار المطبقة.

نجمة 55: طرحت هذه الشريحة في 29 مارس 2006 حيث أحدثت ضجة في السوق لأن هذه الشريحة كانت أول من يطرح مكالمات تحتسب من الثانية الأولى، وتتميز بإمكانية الدخول على شبكة الأنترنيت، وإرسال الرسائل المصورة يوم الجمعة مجانا[2].

[1] – مير أحمد، دراسة سلوك وفاء الزبائن: دراسة حالة سوق الهاتف النقال في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان–: كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، 2007، ص.96.

[2] – www.Nedjma.dz

وفي الجدول التالي نعرض تطور عدد مشتركي الشركة ضمن صيغة الدفع المسبق.

**الجدول رقم(17): مشتركي الدفع المسبق بالنسبة للمتعامل نجمة 2009**

| | جوان | جويلية | أوت | سبتمبر |
|---|---|---|---|---|
| إشتراك الدفع المسبق نجمة | 5386162 | 5480755 | 5523409 | 5572621 |

المصدر: سلطة الضبط 2009

**2-** نجمة الدفع عن بعد: يمكن للزبون الاتصال بمن يريد وفق تسهيلات عديدة ويتلقى فاتورة شهرية تعلمه بكل مستهلكاته.

- الصيغة المشتركة: هي خدمة فريدة من نوعها تتميز بها نجمة حيث يمكن للزبون أن يتقاسم رصيده المجاني مع مجموعة من الأصدقاء يكون عددهم من ثلاثة إلى إثنى عشرة صديقا.
- صيغة الشركات: هي صيغة خاصة بالشركات التي تسعى إلى الاتصال الدائم مع كل عملائها، ولهذا راعت "نجمة" هذه الحالة فوضعت خدمة الشركات تحت تصرفاتها حيث يجب أن يكون للشركة عشرة عمال فأكثر.
- صيغة المجموعة: تضع "نجمة" صيغة المجموعة في خدمة زبائنها لتسهيل عملية الاتصال بين 12 شريحة متناسبة فيما بينها، حيث تقوم الشريحة الرئيسية بتوزيع الرصيد على باقي الشرائح، وفي نهاية الشهر يتلقى المستهلك قيمة الرصيد المستحق على المجموعة.

ونستعرض من خلال الجدول التالي تطور عدد مشتركي نجمة في صيغة الدفع المؤجل

**الجدول رقم(18): مشتركي الدفع المؤجل بالنسبة للمتعامل نجمة 2009**

| | جوان | جويلية | أوت | سبتمبر |
|---|---|---|---|---|
| إشتراك الدفع المؤجل نجمة | 397584 | 340794 | 385617 | 366398 |

المصدر: سلطة الضبط 2009

**ثانيا: الخدمات المقدمة من قبل المؤسسة.**

بغض النظر عن تلك الخدمات العادية المتعلقة بالخواص والتي لا داعي إلى تكرارها بعدما تعرضنا إليها في الحديث عن خدمات شركة جازي، تتميز خدمات شركة "نجمة" بالتنوع والتميز حيث

أنها أول متعامل يطرح خدماته في السوق بتلك المميزات، إذ أدخلت تقنيات لم تكن متاحة من قبل[1]، وهو ما سنحاول التركيز عليه من خلال الحديث عن خدمات المؤسسات في النقاط الرئيسية التالية:

**1**- نظام WAP (warless Application Protocole): الذي يسمح للزبون من إرسال رسالة إلكترونية E-mail إلى زبون آخر أو دخول صندوق البريد الالكتروني الخاص به.

**2**- الفاكس fax : يمكن للزبون نجمة إرسال فاكس من النقال الى هاتف فاكس آخر.

**3**- خدمة بلاك بيري black berry: توفر هذه الخدمة للعملاء سرعة الوصول وغير المحدود إلى مجموعة واسعة من الشركات، حيث أنها تمكن المتعامل من الاضطلاع بجميع الأشغال الإدارية الخاصة بمؤسسته عن بعد، ضف إلى ذلك مميزات أخرى ذات الاتصال نذكرها على النحو التالي:

- تطبيقات تجارية.
- تزامن الرسائل.
- إدارة جهات الاتصال والتقويم والمهام.
- التصفح غير المحدود للانترنيت.

كما يتميز هذا العرض بمزايا حصرية تتمثل في التميز في الخدمة على شبكة EDGE (خدمة البريد الالكتروني والانترنيت غير المحدود) بشكل مستقر ومضمون.

كما توفر هذه الخدمة مساحة واسعة للرسائل الفورية والشبكات الاجتماعية ( BLACK BERRY – MSN MESSENGER – FACE BOOK .... ) في أي مكان داخل الجزائر أو الخارج إضافة إلى سهولة تحميل المرفقات. ومع خدمة (+ INTRNET) يمكن استخدام بلاك بيري كمودم. ولا بد من الإشارة أيضا بأن هذا العرض متوفر في ثلاث صيغ هي:

- بلاك بيري خدمة الانترنيت ( BIS ).
- بلاك بيري خدمة المؤسسات ( BES ).
- بلاك بيري خدمة المؤسسات (+ BES ).

[1] – www.Nedjma.dz

**الجدول رقم(19): الخدمات المدرجة على عرض بلاك بيري**

| العرض | حجم البيانات |
|---|---|
| الدفع الالكتروني | غير محدود |
| الشبكات الاجتماعية | غير محدود |
| تصفح الانترنيت GPRS | غير محدود |
| الرسائل الفورية | غير محدود |

Source : www.Nedjma.dz

**4**- باك أنترنيت PACK INTERNET : باك أنترنيت هو خدمة جاهزة للاستخدام ذات إتصال بسيط يسمح بالوصول إلى شبكة الانترنيت ورسائل البريد الالكتروني مع شبكة نجمة والذي يوفر اتصال غير محدود بـ 2500 دينار للشهر، ومن خلال ربط مفتاح أنترنيت ببساطة إلى منفذ USB على سطح المكتب أو أجهزة كمبيوتر المحمول[1].

حيث تمكن هذه الخدمة من دفع الرسوم الشهرية من خلال إعادة الشحن عن طريق بطاقات التعبئة أو تحويل الرصيد.

**5**- خدمة البرومايل PROMAIL : هو حل متوافق مع مجموعة متنوعة من الهواتف النقالة، كما أنه متوفر في الخارج.

**6**- خدمة PUSH TO TALK : تسمح هذه الخدمة بالاتصال الفوري والدائم بين الموظفين في مختلف أنحاء الجزائر عبر شبكة GPRS وفق حد أدنى من التكلفة ودون إجرآت إدارية معقدة مع إمكانية المحادثات الفورية الثنائية والجماعية .

**7**- خدمة LA CARTE M2M: هي خدمة وتكنولوجيا الهجين في الاتصالات السلكية واللاسلكية (GPRS CSD GSM)، توفر هذه الخدمة لأصحاب المهن الصناعية والأساطيل المتنقلة .

**8**- وتعتمد بطاقة M2M في مبادئها تطبيق هذه الخدمة على التحكم عن بعد والقياس عن بعد وتحديد الموقع الجغرافي[2].

[1] - بشني يوسف، مرجع سابق، ص ص. 129-130.

[2] - www. Nedjma.dz

لقد مثلت نوعية هذه الخدمات المقدمة من قبل المتعاملين مستجدات تكنولوجية حديثة في قطاع الاعلام والاتصال بالجزائر سمحت بإحراز قفزة نوعية ومحسوسة في سبيل النهوض بالقطاع وتطويره.

## خلاصة الفصل:

كحوصلة لما ورد في الفصل الثالث لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في قطاع تكنولوجيا الاعلام والاتصال ومدى مساهمتها في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، حيث عرف قطاع الاتصالات إصلاحات عميقة كان الغرض منها تسهيل الحصول على الاتصالات والتوسع في عرض الخدمات وتنمية الشبكة عبر مختلف مناطق الوطن بالاظافة إلى تحسين الجودة وتنويع العرض لاسيما في الهاتف النقال، لكنها في المقابل لم تنجح في تجسيد مجتمع معلومات حقيقي واقتصاد رقمي.

رغم هذا لا تزال الجزائر تعاني تأخرا ملحوظا رغم الانفتاح على تكنولوجيا الاعلام والاتصال والتمهيد للقطاع الخاص للمساهمة في تنمية قطاع الاتصالات مما فتح المجال الواسع أمام المنافسة وسمح بتشجيع الاتصالات كقطاع اقتصادي أساسي، كل هذه الاجراءات سمحت للجزائر بدخول عالم تكنولوجيا الاعلام والاتصال، الذي لم يلعب دوره بعد في تحريك التفاعل مع الخدمات الاقتصادية.

تمكنت هذه الشركات الاجنبية المستثمرة في قطاع الاتصالات من تقديم عروض لخطوط منتوجاتهم وهذا رغبة في توسيع الحصة السوقية بالاضافة الى خدمات مهمة لها علاقة بتطوير وتنمية مختلف تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

# الخاتمة

## الخاتمة

تطرقت الدراسة إلى موضوع محوري أصبح الشغل الشاغل لكافة الدول على اختلاف مستوياتها والتي قمنا فيها بدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تطوير تكنولوجيا الاعلام والاتصال وذلك من خلال عرض الاساس النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والمحددات التي تحول دون انجذابه للدول المتلقية باعتباره الإطار الملائم لعملية تطوير تكنولوجيا الاعلام والاتصال، والدور الذي يلعبه في نقل التكنولوجيا، كما تناولنا الاطار المفاهيمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال ونقل التكنولوجيا مبرزين فيها الاتجاهات الحديثة والمتطورة لهذا المجال الذي أصبح يمثل الشغل الشاغل لكل دول العالم على اختلاف مستوياتها الاقتصادية في عصر العولمة والتقنيات، دون أن ننسى في هذا الاطار لفت الانتباه إلى تلك العوائق التي تقف حائلا دون نقل هاته التكنولوجيا وبالتالي تعطل مساعي تطويرها، وفي الاخير قمنا بدراسة حالة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والقوانين التشريعية التي تحكم الاستثمار الاجنبي المباشر فيها، كما قمنا بعرض شركتي جيزي ونجمة في الجزائر والدور الذي لعبته في تطوير تكنولوجيا الاتصال، على اعتبارهما مثلا المؤسستين الأجنبيتين الرائدتين التي استثمرت داخل الجزائر في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

**اختبار الفرضيات:**

فيما يتعلق بفرضيات الدراسة المقترحة في مقدمة الدراسة فقد تم التوصل إلى:

1- اختبار الفرضية الأولى: التي تمحورت في أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل العنصر المهم في التنمية الاقتصادية، ويعتبر مصدرًا حيويًا للتدفقات المالية الدولية، أثبتت هذه الفرضية صحتها وذلك من خلال عرض لمفاهيم الاستثمارات الأجنبية المباشرة والدور الذي تلعبه في نقل التكنولوجيا، من منطلق أنه أصبح البديل الرئيسي لعمليات الاقتراض، حيث أن الواقع الاقتصادي الدولي فرض على الدول النامية الاعتماد عليه بشكل كبير في تطوير اقتصادياتها، من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي وتجاوز التأخر، ضف إلى ذلك أن الاستثمار الاجنبي المباشر أصبح يمثل المصدر الرئيسي لتلك الدول في تزودها بالكفاءات الإدارية والخبرات الفنية المدربة على أحدث الوسائل التكنولوجية.

2- اختبار الفرضية الثانية: لقد أثبت الدراسة صحة الفرضية الثاني كذلك من منطلق أنه اتضح بأن الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة لدى الدول النامية مثل بالنسبة لاقتصادياتها المصدر الرئيسي في تفعيل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث أنه في الجزائر (حالة الدراسة) لعبت المؤسسات الاجنبية الدور المحوري في النهوض بهذا القطاع، إذ لمسنا تغيرا كبيرا في مؤشرات استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى المؤسسات والافراد على حد سواء بمجرد دخول تلك المؤسسات السوق الجزائرية.

3- اختبار الفرضية الثالثة: لقد جاءت صحة الفرضية الثالثة من الدراسة نسبية، من حيث أنه لمسنا بالفعل تأثيرا إيجابيا للاستثمارات الأجنبية المباشرة في تفعيل قطاع المعلومات والاتصال في الجزائر مقارنة بالفترة السابقة، لكن في المقابل لم تكن مساهمتها على نفس المستوى مع الاهداف المسطرة من قبل الحكومة الجزائرية، إضافة إلى أن ما تم تحصيله في هذا القطاع يبقى متأخرا نوعا ما مقارنة بالمستويات التي أدركتها الدول المجاورة على الأقل، حتى لا نقارنها بالمستوى الدولي المتقدم بدرجات كبيرة على مستوى توظيف تقنيات تكنولوجيا الاعلام والاتصال.

4- اختبار الفرضية الرابعة: إن انعكاسات المحيط العام للاستثمار ساعد على الاستثمار في قطاع الاتصالات، وظهرت ملامح ذلك في وجود متعاملين أجانب، بفضل النتائج المسجلة من قبل مؤسستي جيزي "أوراسكوم اتصالات الجزائر"، ونجمة " الوطنية للاتصالات الجزائر" واللتين أثبتتا مكانتهما في سوق الهاتف النقال في الجزائر حيث استطاعت كل مؤسسة حسب خبرتها وقدرتها وكفائتها الانتشار في وقت قياسي على مختلف المستويات، وعلى هذا الأساس استفاد قطاع الاتصالات في الأخذ بأحدث التكنولوجيات وتوظيفها في تقديم الكثير من الخدمات.

ومن خلال كل ماسبق من عرض لحيثيات الدراسة واثبات صحة الفرضيات من عدمها تم التوصل إلى النتائج والتوصيات التالية:

**النتائج:**

من عرض الدراسة السابقة وتحليل أهم محتوياتها أمكن التوصل إلى مجموعة من النتائج كان أهمها:

**1-** تميز الاستثمار الأجنبي المباشر بسمة التركز على كافة المستويات الدولية والقطاعية والإقليمية وعلى مستوى الشركات العابرة للجنسيات، خاصة في السنوات الماضية التي ازداد وتوسع فيها هذا النوع من الاستثمار نتيجة لتنامي ظاهرة العولمة.

2- إن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر اليوم، في ظل التحرير وثورة الاتصالات والمعلومات والتطور التكنولوجي، لا يمكن أن يتم وفقا للمزايا النسبية التقليدية وسياسات التحرير الموجهة للخارج فحسب، فكلما تغير نمط الاستثمار الأجنبي المباشر ليشمل الخدمات والصناعات كثيفة التكنولوجيا، كلما زادت المصاعب التي تواجه الدول النامية في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية. هذا وقد ترتب على المتغيرات الاقتصادية العالمية الجديدة إعادة التوطين الأمثل للوظائف المختلفة التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات، كالبحوث والتطوير والإنتاج والبيع والتسويق.

3- إن سياسة الانفتاح الاقتصادي التي اعتمدتها الجزائر بفضل الاصلاحات المتبناة، سمح بإعطاء فرصة كبيرة لدخول مستثمرين أجانب لتوظيف أموالهم في قطاع الاتصالات حيث سمح بوجود متعاملين جدد، وهذا دليل على نجاح فرص الاستثمار في هذا المجال الحيوي.

**التوصيات**

على ضوء التحليل الذي احتوت عليه هذه الدراسة، وإلى جملة النتائج التي توصلت إليها يمكن الوصول إلى مجموعة من التوصيات المتعلقة بموضوع الدراسة والتي من أهمها:

1- أن تكون لدى المؤسسة سياسة واضحة تثمن من خلالها حامل المعرفة باعتباره الركيزة الأساسية للوصول إلى تحقيق جودة العمل ومن ثم الوصول إلى الإبداع والإبتكار.

2- تبني سياسة واضحة في ما يخص تجهيز المؤسسة ببنية تحتية تتمثل في تكنولوجيا المعلومات والاتصال واستغلالها في نشر المعرفة وتخزينها.

3- العمل على وضع سياسة اقتصادية كلية متناسقة، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، حيث هناك ارتباط قوي بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة ومستوى تطورها الاقتصادي. فكلما زادت قدرة الاقتصاد على التطور والنمو، كلما ارتفعت قدرته على جذب الاستثمارات. وبالتالي فإن استقرار الاقتصاد الكلي يؤدي إلى تعزيز وتدعيم الثقة في المناخ الاستثماري، والتي يمكن بدورها أن تشجع الاستثمار المحلي وتدفق رأس المال الأجنبي إلى الداخل.

4- العمل على مواصلة تطبيق الاصلاحات الاقتصادية، مما يساعد على الانفتاح على الاقتصاد العالمي، وتنمية القطاع الخاص الوطني، وهذا ما يبعث اشارة قوية للمستثمرين الاجانب تدل على تحرير الاقتصاد.

**5**- تهيئة وتوفير المناخ الملائم للاستثمار في الدول العربية ومنها الجزائر، والذي يعتمد على الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني، والتسهيلات والإعفاءات الجمركية والضريبية التي تقدمها الدولة.

**6**- ضرورة وضع نظام اعلام اقتصادي في الجزائر، مع التحديث الدوري للبيانات ومراعات نوعيتها، ومصداقيتها حتى تكون المرجع الاساسي لأصحاب القرار والباحثين.

**7**- ضرورة مراجعة الجزائر لبعض الاجراءات عند التعامل مع المستثمر الاجنبي خصوصا ما يتعلق بالبيروقراطية، مشكل العقار.

**8**- إتخاذ تدابير لرفع معدلات الادخار والاستثمار المحليين، حتى لا يصبح الاستثمار الاجنبي بديلا للاستثمار المحلي، وبذلك تكون الحوافز المستقطبة للاستثمار الاجنبي هي تلك التي تكون مفيدة لكل من المستثمر المحلي والاجنبي على حد سواء.

# قائمة المراجع

# قائمة المراجع

## أولا: باللغة العربية

### ❖ الكتب


1- إبراهيم شحاتة، نحو اصلاح شامل، دار سعاد الصباح، الكويت، 1993.

2- ـــــ ، ـــــ، وصيتي لبلادي (الجزء الثاني)، دار الأمين وابن خلدون، تونس، 1995.

3- أبو بكر محمد الهوش، تقنية المعلومات ومكتبة المستقبل، وصمى للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996.

4- أحمد أنور بدر، الاتصال العلمي، دار الثقافة العلمية، القاهرة، 2005.

5- أحمد غنيم، سبل تقييم التكنولوجيا المناسبة في الصناعات، دار النهضة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007.

6- أحمد ماهر، السلوك التنظيمي مدخل لبناء المهارات، الدار الجامعية للنشر، مصر،1999.

7- أحمد محمد المصري، التخطيط والمراقبة الادارية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2004.

8- إسماعيل صبري عبد الله، التنمية البشرية (المفهوم، القياس، الدلالة )، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، الإمارات العربية المتحدة، 1994.

9- اسماعيل محمد السيد، نظم المعلومات في اتخاذ القرارات الادارية، المكتب الغربي الحديث، الاسكندرية، 2001.

10- جمال أبوشنب، العلم والتكنولوجيا والمجتمع منذ البداية وحتى الآن، دار المعرفة الجامعية، مصر 1999.

11- جميل أحمد توفيق، إدارة أعمال مدخل وظيفي، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2000.

12- جيل برتان، "الاستثمار الدولي"، ترجمة على مقلد، علي زيعور، مكتبة الفكر الجامعي، منشورات عويدات، لبنان، 1999.

13- راوية حسن، السلوك في المنظمات، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001.

14- ربحي مصطفى عليان، محمد عبد الصمد ، وسائل الاتصال وتكنولوجيا التعليم، دار الصفاء، الأردن، 1999.

15- رضاء عبد السلام، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية، مصر، 2007.
16- سعيد النجار، نحو استراتيجية قومية للاصلاح الاقتصادي، دار الشروق،القاهرة، 1991.
17- سعيد ياسر عامر، الاتصالات الادارية والمدخل السلوكي لها، مركز وايد سيرقيس للاستشارات والتطوير الاداري، مصر 2000.
18- شوام بوشامة، مدخل في الاقتصاد العام، الطبيعة، الجزء الثاني، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران 2000.
19- عبد الحفيظ الصادي ،الاقتصاد الجديد ماذا يعني؟، www.alnadwa.net- أفريل 2004.
20- عبد الحميد بهجت فايد، إدارة الانتاج، مكتبة عين شمس، مصر، 1997.
21- عبد السلام أبوقحف، "نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،1989.
22- ــــــ ، ـــــ، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 1992.
23- ــــــ ، ــــــ، اقتصاديات الاستثمار الدولي، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث، 1999.
24- ــــــ ، ـــــ، اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي، الاشعاع الفنية، الاسكندرية، الطبعة الاولى، 2001.
25- عبد العزيز قادري، الاستثمارات الدولية في التحكيم التجاري الدولي وضمان الاستثمارات، دار الهومة، الجزائر 2004.
26- عبد الغفار حنفي، أساسيات إدارة المنظمات، المكتب العربي الحديث، القاهرة، مصر، 1995.
27- عبد الغفور يونس، تنظيم ادارة الاعمال، دار النهضة العربية، لبنان، 1989.
28- عصام الدين بسيم، النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية المباشرة - خاصة في الدول الآخذة في النمو، دار النهضة العربية، القاهرة، 1976.
29- عدنان كركور، التنمية الصناعية وتحويل التكنولوجيا وتطويعها، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981.
30- علي محمد منصور، مبادئ الادارة (اسس ومفاهيم)، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط1، 1999.

**31**- غراهام جونس، دور العلم والتكنولوجيا في البلدان النامية، مطبعة وزارة الثقافة، دمشق، 1975.

**32**- فريد النجار، "الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.

**33**- فضيل دليو، الاتصال: مفاهيمه، نظرياته، وسائله، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.

**34**- هشام صادق، النظام العربي لضمان الاستثمار ضد المخاطر الغير التجارية، منشأة التعارف، الاسكندرية، 1977.

**35**- محمد القيوم واحمد حسن، تصميم وتشغيل نظام المعلومات، كلية التجارة، الاسكندرية، بدون تاريخ نشر.

**36**- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة، مصر، 1995.

**37**- محمد فتحي عبد الهادي، المعلومات وتكنوجيا المعلومات وعلى اعتاب قرن جديد، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، مصر، 2005.

**38**- مركز دراسات الوحدة العربية، السياسات التكنولوجية في الأقطار العربية، الأمم المتحدة للجنة الاقتصادية لغرب آسيا، 1997.

**39**- مفتاح محمد دياب، معجم مصطلحات نظم وتكنولوجيا المعلومات والانفعالات، الدار الدولية للنشر، القاهرة، مصر، 1995.

**40**- منى بنت راشد الغامدي، رؤية في قضية نقل التكنولوجيا إلى العالم النامي، مطبعة مكتب البريد العلابي لدول الخليج، الرياض، 2001.

**41**- نبيل حشاد، قضايا اقتصادية معاصرة، الجزء الاول، دار النهضة، القاهرة، 2002.

**42**- هاشم أحمد عطية، مدخل الى نظم المعلومات المحاسبة، الدار الجامعية للنشر، مصر 2000.


❖ **الدوريات**


**43**- أشوكا مودي ashoka- mody وشوكو نجيشي shoko- negishi، "عمليات اندماج الشركات وشرائها عبر الحدود في شرق أسيا"، مجلة التمويل والتنمية، العدد 1، المجلد 38، مارس 2001.

**44**- بلقاسم زايري، إدارة احتياطات الصرف و تمويل التنمية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية . عربية، العدد 41 ، شتاء 2008 .

**45**- بولعيد بعلوج، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع، الجزائر، جوان 2006 .

**46**– جمال سالمي، "سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة"، جامعة بسكرة: مجلة العلوم الانسانية، عدد08، ديسمبر 2005.

**47**– حسان قباني، اوراسكوم تلكوم الجزائر: 13 مليون مشترك وخدمات جديدة، مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص يناير 2008.

**48**– حسين فواز، قطاع الاتصالات الجزائري، نمو كبير وسط منافسة قوية، مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص: يناير 2008.

**49**– خليل محمد خليل، الاستثمارات الاجنبية المباشرة والتنمية، مجلة مصر المعاصرة، العددان 437–438، القاهرة 1994.

**50**– سعاد بومايلة وفارس باكور، أثر التكنولوجيات الحديثة للاعلام والاتصال في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، جامعة تلمسان، العدد الثالث، مارس 2004.

**51**– سليمان بوفاسة، الاقتصاد المعرفي وأهمية رأس المال الفكري فيه، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد التاسع، 2009.

**52**– صالح صالحي، الاثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي، مجلة دار العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف، عدد 01، 2008.

**53**– عمر البيلي، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في دعم القدرة التكنولوجية للبلاد العربية، مجلة شئون عربية، العدد 79، سبتمبر 1994.

**54**– غسان حصباني، "قطاع الاتصالات النقالة بين فرص النمو وتحديات التوسع " مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص، ديسمبر 2005.

**55**– فيصل العيار، "نجمة في سماء الاتصالات الجزائرية"، مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص، ديسمبر 2005.

**56**– كمال منصوري، عيسى خليفي، "اندماج اقتصاديات البلدان العربية في اقتصاد المعرفة: المقومات والعوائق"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة شلف، عدد 04، جوان 2006.

**57**– ليلى الخواجى، المحددات الاقتصادية الكلية للاستثمار الخاص، مجلة مصر المعاصرة، العددان 439–440 ، 1995.

**58**– محمد زيدان، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد رقم 1، جامعة الشلف، 2004.

59– محمد صقر وآخرون، الاستثمارات الاجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصاديات النامية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 3، سوريا 2006.

60– مراد ناصر، التنمية المستدامة و تحدياتها في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد.42 ، ربيع 2007 .

61– مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد السابع، 2009 – 2010.

62– هاشمي بلحمدي، "موبليس الجزائر من 200 إلى ملايين مشترك في السنة"، مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص ديسمبر2005.

63– هشام بن عبد الله عباس، المكتبات في عصر الانترنت تحديات ومواجتها، مجلة العربية، العدد 2، دمشق،2001.

### ❖ الرسائل العلمية

64– أحمد مير، دراسة سلوك وفاء الزبائن: دراسة حالة سوق الهاتف النقال في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان–: كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، 2007.

65– إيناس محمود عطالله، دور الاستثمارات الاجنبية في تطوير الاقتصاد المصري، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة عين شمس: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2004.

66– بشير مفتي، مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005.

67– جمال محمود عطية عبيد، حوافز الاستثمار الاجنبي المباشر على النو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة حلوان: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2002.

68– جميلة بدريسي، تكنولوجيا المعلومات وآثارها على الشغل، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة الجزائر: معهد العلوم الاقتصادية، ماي، 1994.

69– جميلة مديوني، تسويق الخدمات، دراسة حالة الهاتف النقال جيزي، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة البليدة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005.

**70**- حسان بن عودة، أثر العوامل المؤسساتية في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة وهران: كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير والعلوم التجارية 2010.

**71**- عبد الفتاح داودي، الاقتصاد المعرفي وأثره على تنافسية قطاع الاتصالات في الجزائر والمغرب وتونس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012.

**72**- عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004.

**73**- عبد اللطيف أولاد حيمودة، دور التسويق في رفع الميزة التنافسية في سوق الهاتف النقال في الجزائر، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة أبوبكر بلقايد – تلمسان-: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2010.

**74**- علي صحراوي، مظاهر الجباية في الدول النامية وآثارها على الاستثمار الخاص من خلال اجراءات التحريض الجبائي (التجربة الجزائرية)، رسالة ماجيستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 1992.

**75**- فيروز كوشير، محددات الطلب على الاستثمار الاجنبي المباشر:حالة الجزائر( دراسة تطبيقية)، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة وهران: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2010.

**76**- لحمر عباس، تكنولوجيا الاعلام والاتصال واثرها وواقعها في المؤسسة الجزائرية، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية علوم تسيير جامعة مستغانم، 2004.

**77**- مالك علاوي، أثر استعمال التكنولوجيات الجديدة للاعلام والاتصال على تسيير الموارد البشرية في القطاع العمومي، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر: كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2005.

**78**- محمد قويدري، "تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004.

79- محمد نظير بسيوني، دور السياسات الاقتصادية تجاه الاستثمارات الاجنبية المباشرة مع دراسة على قطاع الصناعة في مصر قي ضوء الانفتاح الاقتصادي، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1981.

80- مسعود صغور، انفتاح قطاع الاتصالات في الجزائر على الاستثمار الأجنبي المبلاشر خلال الفترة 2005/2002، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006.

81- ناجي حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة : كلية العلوم الاقتصادية، 2006.

82- نوفيل حديد، تكنولوجيا الانترنت وتأهيل المؤسسة للاندماج في الاقتصاد العالمي، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

83- وهيبة بن دودية، واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة(1995-2004)، مع دراسة حالة الجزائر، مصر، تونس المغرب، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005.

84- يوسف بشني، إشكالية تسيير العلاقات مع الزبائن في المؤسسات الجزائرية: دراسة مقارنة بين مؤسسة موبيليس وجازي ونجمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، 2010.

## ❖ التقارير والندوات

85- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، العدد 39، نتائج 2006-2008، الجزائر، 2009.

86- الموسي حجازي، التشريع الضريبي ودوره في تحفيز الاستثمار، مؤتمر كلية التجارة جامعة الاسكندرية بعنوان، الضرائب على الدخل في مصر وتحديات القرن الواحد والعشرين 12-13 جويلية 2001.

87- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي عن مناخ الاستثمار في الدول العربية، 1993.

88- جمال لعمارة، مالك علاوي، أثر استخدام تكنولوجيات الجديدة للاعلام والاتصال على تسيير الموارد البشرية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي الثاني: تأثير الانكسار الرقمي

شمال–جنوب على تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 28–29 أفريل 2004.

**89**– حامد الشافعي دياب، الانترنيت وشيئ من قضاياها في المكتبات ومراكز المعلومات، واقع المؤتمر العربي الثامن للمعلومات، 1 و 4 نوفمبر 1999، القاهرة، مصر.

**90**– حسن محمد العفسي ومها احمد غنيم، شبكة الانترنيت العالمية واستخداماتها في المكتبات ومراكز المعلومات، واقائع المؤتمر العربي الثامن للمعلومات، 1 و 4 نوفمبر 1999، القاهرة، مصر.

**91**– دائرة التخطيط والاحصاء الامارتية، الاستثمار الاجنبي المباشر في إمارة أبوظبي، دراسة تحليلية، أوت 2008.

**92**– ساعد محمد الكواز، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الأقطار النامية، مداخلة في الملتقى الدولي الثاني حول إشكالية النمو والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جمعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 14و15 نوفمبر 2005.

**93**– سناء عبد الكريم الخناق، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عمليات إدارة المعرفة، الملتقى الدولي: المعرفة الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات الاقتصادية، بسكرة 12 و13 نوفمبر 2005.

**94**– صقر محمد صقر، الانماط السلوكية للشركات عابرة القوميات وتأثيرها على مستوى التشغيل في الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، المؤتمر الأول 1989.

**95**– عبد الرحمان مغاري، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 1–2–3 أكتوبر 2009.

**96**– عبد المجيد قدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري الجديد، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، 8–9 أفريل 2002.

**97**– ـــــــ ، ـــــــ، وصاف سعيدي، سملالي يجضية، آليات ضمان الاستثمارات الاجنبية، حالة النظام العربي لضمان الاستثمار، ورقة مقدمة للملتقى الدولي العلمي الثاني "سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية"، جامعة سكيكدة 14–15 مارس 2004.

**98-** فرج عبد العزيز عزت، ايهاب عز الدين نديم، الاستثمارات الاجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم، المؤتمر الدولي حول اقتصاديات الدول الاسلامية في ظل العولمة، مركز صالح عبد الله كامل الاسلامي، جامعة الازهر، 3-5 ماي 1999.

**99-** محمد بن سعيد، لحمر عباس: تكنولوجيا الاعلام والاتصال والتنمية الاقتصادية، الملتقى الدولي الثالث:حول تسيير المؤسسات المعرفة الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات والاقتصاديات، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير 12-13 نوفمبر 2005.

**100-** محمد محمد عبد الهادي، نحو توظيف التكنولوجيا لتطوير التعليم في مصر، أبحاث المؤتمر العالمي الثاني نظم المعلومات، ديسمبر 2003.

**101-** مصطفى بابكر، تطوير الاستثمار الاجنبي المباشر، برنامج اعده المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر 24-28 يناير 2004.

**102-** مصطفى بلمقدم، راضية بوشعور، تقييم أداء المنظومة المصرفية الجزائرية، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بولعيد، شلف، أيام 14-15 ديسمبر 2004.

**103-** ندوة الاهرام، الاقتصاد من اجل مستقبل عربي، الاهرام للصحافة، مركز تنمية الاعمال، القاهرة 12-14 اكتوبر 1996.

**104-** ورقة عمل حول مجتمع الإعلام، وثيقة عمل مقترحة من منظمة المؤتمر الإسلامي، تونس 2005: نقلا عن الموقع الالكتروني:

http://www.itu.int/dms_pub/itu-s/md/03/wsispc2/cs03-wsispc2-c-0067!!msw-a.doc

❖ **النصوص القانونية**

**105-** قانون رقم 63-277 الصادر 1963/07/26 المتضمن الاستثمارات. جريدة الرسمية رقم 93.

**106-** الأمر رقم 66-284 المؤرخ 1966/09/15 المتعلق بقانون الاستثمار. الجريدة الرسمية رقم 80.

**107-** قانون رقم 71-22 المؤرخ 1971/04/10 المتضمن الشركات الاجنبية. الجريدة الرسمية رقم 17.

**108-** قانون رقم 82-11 المؤرخ 1982/08/21 المتعلق بالاستثمارات الاقتصادية الخاصة. الجريدة الرسمية رقم 34.

**109**– قانون 88-13 المؤرخ 1988/08/28 المتعلق بالشركات الاقتصادية المختلطة.

**110**– قانون رقم 88-25 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الخاصة الوطنية. الجريدة الرسمية رقم 64.

**111**– المادة 13 من القانون 2000 – 03، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 48، سنة 2000.

❖ **مقالات الصحف**

**112**– وائل دعدوش، الجزائر تفصل في ملف جيزي غدا، أخبار اليوم، 27 أغسطس2010 .
www.akhbaralyaoum –dz.org/ar/2010-02-20-10-51-29/7105-2010-08-28-005144.html. (consulté le 02/09/2010, 09 :30), p5 .

## ***ثانيا:*** **باللغة الأجنبية**

### ❖ Livres:

**113**– André Tiano ; Transfert de technologie industrielle ; Economica . Paris ; 1981 .

**114**– Benot Aubect ;Thein Formation technology and organisation ;Geotan .marin.québec.Canada 1997.

**115**– Encyclopédie de la gestion et du management ;EDDITION dalloz. Paris .france.1999 .

**116**– Jacques margerin gérard Ausset , choix des inverstissement .les édition d'organisation .paris .juin 1987.

**117**– Jean Brilman; les meilleurs pratiques du management les edition d organisation – Paris, France, 2001.

**118**– michel laquin; management of information technology, agency edetion, canada 1990.

**119**– Rachel medcullouch , foreign direct investment in the united states , finance and development , march 1993.

**120**– Roger Carter, information technology, (made simpel books , without placelono; 1991.

**121**– Xvier goly : Parique de la décision d'investir , les editions d'organisation, paris , 1988.

### ❖ Les Articles :

**122**– Anne- marie alcabas ; edouarde- bourcier .et bruno-valesteinas, " les nouvelles forme de I.D.E", revue: problèmes économique, n 2660. avril 2000.

**123-** Agosin.M.R and R.Mayer : “Foreign Investment in Developing countries : Does crowd in Domestic Investment?” UNCTAD Discussion paper N°146. February 2002.

**124-** karim khaddouj ; l’impact des investissement directs etrangéres (IDE) sur la croissance de l’économie maroucaine- viiéme journées internatonales d’études jean monnet- université mohmed v souisi. rabat maroc 4-5 juin 2008 .


## ❖ Les rapports :

**125-** CNUCED, "Rapport sur l'investissement dans le monde", 2002, p2. Et CNUCED, communiqué de presse " selon les prévisions de la cnuced " – le volume mondial des investissements étrangers directs devrait dépasser 1000 milliards de dollars , 2000.

**126-** UNCTAD (2000),”Internationnal Investment Agreement : Multilateral Framwork on Investment .

**127-** pine cannière et autre ; BASES DE Donné DANS LE DEVLOPLEMENT de system ; 2008.

**128-** Derek Anderson and michel Green halgh; Computing For non –Scientific ; 2007.


## ❖ Sites d'Internet :

**129-** WWW.logine.com/Cno/Cno031.Htm.

**130-** www.alnadwa.net

**131-** WWW.Comment.Net/Whintro PH P31

**132-** WWW.grgaam.com

**133-** http://www.itu.int/dms_pub/itu-s/md/03/wsispc2/cs03-wsispc2-c-0067!!msw-a.doc

**134-** www.Djezzy.dz

**135-** www.Nedjma.dz

**136-** www.arpt.dz/ar/gd/ce.